لسان عربى ونظام نحوى

تأليف الدكتور

ممدوح عبد الرحمن الرمالى

الناشر دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير – الازاريطة ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبى ٥٩٧٣١٤٦

إهـــــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / حليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديـــات الحيـــاة والمعرفة، وشمعتى التى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وشراعى الذى يشـــق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين النـــاس، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى بعد أن دفنت أصحـــابى فى التراب ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ.

فعدت كذى رجلين: رجل صحيحة

ورجـل رمى فيها الزمان فشلتِ

وكنـــت كذات الظلـــع لما تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلتِ

لسان العرب

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أصبح العالم الآن مشغولاً بفكرة البدائل كالبحث عن مصادر طاقة بديلة من البترول إلى البخار إلى الكهرباء إلى الريـــاح إلـى الذرة إلى الشمس..... إلى آخره، وبدائل للسيطرة على الشـــعوب والأمم من سيطرة عسكرية إلى سيطرة اقتصادية إلى إحياء فكـــرة الأعراق بين الشعوب الموحدة لإعادة تفتيتها وفكرة الأديان وهكـــذا إلى مختلف البدائل في مختلف المجالات ؛ لأنه ليس هنـــاك شـــيء ثابت على سطح هذه الكرة التي نعيش عليها؛ ذلك أن الكرة نفســـها لا تتمتع بهذا الثبات بل هي في حركة دائبة ويعتريها كثـــير مـــن التغيرات أثناء الدوران ، ويبدو أن فكرة البدائل انتقلت إلى ميـــدان العلوم اللغوية فرأينا في العقود السابقة الحديث عن الأنحاء القديمـــة وأن اللغات بحاجة إلى أنحاء تختلف عن تلك الأنحاء التقليدية ولقـــد رأينا عنوانًا صريحًا لأحد مؤلفات (د / كمال أبو ديـــب) يتضـــمن (نحو بديل جذري لعروض الخليل) وظهرت في مصـــر والعـــالم العربي دعوات صريحة لإصلاح النحو وتجديده وتيســـيره ونقـــده وتوجيهه إلى آخر هذه الأسماء.

والحقيقة أن الدكتور "أبو ديب" لم يجد أي بديـــل لعـــروض الخليل، بل أقام مشروعه على تفعيلات الخليل، ولم يصل إلى أبعـــد

مما وصل إليه الخليل، كما أن الكتب التى تناولت النحو العربى بالنقد لم تستطع أن تتخلى عن النحو العربى وقواعده ولذلك غالبًا ما كانت عنوانات هذه الكتب تتضمن (كلمة النحو العربى) أى تيسير النحو العربى، إصلاح النحو العربى، وتجديد النحو العربى... إلى آخره.

ولقد يُحكم على الإنسان بالتخلف إذا ما عاد يفكر أو يبحث فى شىء قديم خصوصًا أن بحوثًا علمية سبقته بعقود من الزمان تفكر فى التجديد والبحث عن بديل ، لكننى على ثقة من أن اكتشاف الحقيقة فى القديم لا تعد تخلفًا ولا رجوعًا إلى الوراء فالإنسان حين يعثر على عملة قديمة فيجلوها ويبرز ما فيها من جمال فإنه حينئذ يكون قد اكتسب فضلاً وأعاد لشىء قيَم قيمته فأحياه من جديد وحيي هو معه.

والحقيقة أن من أراد للنحو والعلوم اللغوية بصفة عامة أن تكون دراستها علمية صرفة كما تدرس المعادن والمواد الصلبة لم يصلوا فى الحقيقة إلى شىء ؛ لأن اللغة ليست كهذه المواد، فاللغة كالإنسان يعتريها التغيُر والتطور والحياة والموت؛ ولهذا فقانون واحد لا يمكن أن يضبط لغة بأسرها ولذا فقد استخدم أسلافنا القدماء كل وسائلهم الفكرية لتفسير نظام اللغة ولم يتبعوا قانونا واحدًا.

وإن كان من نادى بإصلاح النحو وتجديده وتطويره أراد أن يخضعه لمبدأ أو قانون واحد. وإذا اطلعنا على تراث الأقدمين من النحويين واللغويين فسوف نجد أنهم استخدموا عددًا من الطرق والمعايير اقتبس منها كل باحث محدث معيارًا واحدًا أو قانونًا واحدًا وأراد من خلاله أن يقيم نظام اللغة ولذا فلم يوفق الكثير منهم بل ضبط أشياء وأفلتت منه أشياء أخرى كثيرة، ولذا فإن الرجوع للوراء فى دراسات النحويين واللغويين العرب يُعدُّ إقامة لصرح اللغة وإيمانًا بأنه ليس هناك بديل جذرى وإنما هناك محاولات للتطوير قد تتصل بدراسة نص بعينه أو ظاهرة محدودة.

ولقد شاع فى أوساط الاستشراق أن العقلية العربية إنشائية وليست لها قدرة على التركيب أو التحليل ومن ثم التنظير أو صنع النظريات الشاملة والحقيقة أن ذلك ظل يتردد كثيرًا على ألسنة العرب أنفسهم وفى كتابتهم وكأنهم ارتضوا لأنفسهم ما قيل عنهم. والحقيقة أن دور الخطيب والشاعر والكاتب لا تنكر قيمته فى البيئة العربية ، وأن اللغة جزء من ثقافة الإنسان العربى وعقيدته وحياته، فهو مرتبط بها لا محالة ولذلك شاع عندنا أن من غيّر لغته فقد غير دينه أو عقيدته ، هذا فى الاستعمال ، لكنّ هناك عقولا عربية حللت الاستعمال من المفردات والتراكيب وحاولت وضع ضوابط لهذا الاستعمال وفسرت بعض الظواهر فصنعت نسقًا من الفروع والأبواب تطّرد وتنقاس وعلى هذا فإن المستشرقين ومن شايعهم قد

التفتوا إلى الاستعمال العربى وأغفلوا فكر النحاة، أليس فى تقسيم الكلام والأبواب والظواهر وما يصنعه الباحثون المحدثون من إيجاد ما يقابل النظريات الأوروبية الحديثة فى التراث النحوى العربى ؟ أليس فى ذلك كله ما يشكل نظرية شاملة ؟

فالدكتور "تمام حسان" يستعمل مصطلح "المبانى الصرفية" ليبدل به على مصطلح المورفيمات غير أنه يجد أن مصطلح المبانى الصرفية لا يكفى للدلالة على المعانى الصرفية الوظيفية فى بيان طبيعة هذه المورفيمات فيضيف إليه مصطلحًا آخر ويعدُّه من مورفيمات اللغة العربية وهو مصطلح "مبانى التقسيم" وهى المبانى التى تندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التى يصب فى قالبها كل قسم من أقسام الكلام. فكل الصيغ الصرفية التى للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تندرج تحت معانى التقسيم هذه، ويلحق بها الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والظروف والخوالف والأدوات، بالرغم من أنها تختلف عن مبانى التقسيم، لذا ينبغى أن نشير إلى شىء هام وهو أن تعدد النماذج النحوية أو نماذج التحليل اللغوى للغة ما لا يبطل أحدهما الآخر أو ينفيه أو حتى يخطئه لأن تعدد هذه النماذج إنما يرجع إلى تعدد وجهات النظر التى يُحلِّل على أساسها عالم اللغة المادة اللغوية التى يقوم بدراستها والاتجاهات النحوية التى ظهرت فى بيئات البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام تعدّ نماذج تحليل استندت إلى أصول واحدة واتّبعت

طرق تحليل متشابهة بحيث أخذ أصحاب كل اتجاه ببعض الأسس وتركوا بعضها الآخر. كما هو الحال عند ابن مضاء القرطبى ولذا تباينت نظرتهم لبعض القضايا والمسائل مما أقر فى أذهان بعض الدارسين أن هناك مذاهب أو مدارس أو أنظمة متعددة فى النحو العربى بالرغم من وحدة اللسان واللغة التى وضع لها النموذج النحوى.

والمذهب يعنى وجود فلسفة وليست لدينا فى النحو العربى فلسفات متعددة تتعدد بتعدد البيئات العلمية التى تعرضت لدراسة النحو العربى، بيد أن علماء اللغة المحدثين وجدوا فى النحو العربى ميدانًا متسعًا لتطبيق أفكارهم الجديدة وكان من بين هذه الأفكار مسألة تعدد الأنظمة أو المذاهب أو الأنحاء، فعلم اللغة فى رأى المبشرين بالمنهج الوصفى فى دراسة اللغة يمكن أن يقدم لنا نماذج يمكن عن طريقها وصف اللغة العربية وصفًا جديدًا ، أو بعبارة أخرى وضع نموذج جديد لوصف العربية، ومن هنا نشأت فكرة إمكانية نشوء أكثر من نظام لنحو العربية كما عدّت البيئات العلمية فى البصرة والكوفة والشام والأندلس ومصر أنظمة عديدة للعربية بحيث يشكل كل منها نحوًا مستقلا ومن ثم يمكن إنشاء أنحاء جديدة للعربية دون أن تنشأ حقًا هذه الأنظمة أو تتعدد. على أن هذه الأفكار التى صدرت عن الغرب نقلت إلى العربية وتوهم بعض الباحثين أنه يمكن وضع نموذج لنظام نحوى بديل عن النحو

العربى الذى لا يصلح فى رأيهم لوصف العربية وتفسير ظواهرها وحل قضاياها ومسائلها وهؤلاء فى النهاية لم يضعوا هذا البديل الجذرى الذى نادوا به بل أخذ كل منهم ينادى من خلال بحث واحد بفكرة معينة فإذا جمعت أفكار هذه الأبحاث وخططها لم تجد إلا دعوات للتيسير أو الإصلاح أو التبسيط أو التقويم. تلك هى فكرة الفصل الأول ولذا وجب أن تكون فكرة الفصل الثانى هى النظرية النحوية بما حوته من معايير تعين على دراسة خصائص المفردات والتراكيب وتحليل النصوص. فقد بينت الفكرة جعل سيبويه الحالة الإعرابية معيارا من معايير تصنيف الأبواب النحوية لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالة للعناصر ولذا صنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثانى وثالثة على المعيار الثالث... إلى آخره.

بيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفى الذى يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة ويربط بينه وبين الحالة الإعرابية (العلامة الإعرابية) ليشكل هذا المعيار ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن يتجاوز بحثه العلامة الظاهرة وبعبارة أخرى لم يعنى سيبويه بالجانب الشكلى فى تحليله لأبواب النحو، بل تنوعت معاييره.

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى وقد أدت عناية النحاة

المتأخرين بالشق الأول وحده إلى جعل الإعـــراب نظريـــة كاملـــة سموها نظرية العامل.

لا شك أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصـــل بين أبواب النحو حيث إنه من الممكن أن تشترك عدة أبـــواب فـــى علامة واحدة كالفتحة مثلا ولذلك نجد سيبويه يجعل المعنى الوظيفى العلة المتغيرة، والحالة الإعرابية (العلامة الإعرابية) عنصرا ثابتا.

والقول بالعمل افتراض فى التحليل الداخلى أعان النحاة على تفسير كثير من الظواهر فى الإعراب وما يتعلق به والربـــط بيـــن الموقع الذى يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية والدلاليـــة التى يقوم بها ربط لزومى عند سيبويه وتظل العلاقة بين العنصـــر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادرا علـــى إحـــداث التوازن بينها وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائيـــة بحيـــث يكـــون الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقا.

ونظرية العامل تعد مصدر الإعراب المحلـــى والإعـــراب التقديرى فمادام المؤثر أى العامل موجودا وجب البحث عن المتأثر أى المعمول ولابد من اعتبار محل التأثير وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها.

وختم هذا الفصل بفكرة تفريع القضايا وفقا للشواهد و ـــــا التفريع لا يمكن أن يكون مدارس أو أنظمة جديدة وسلوك النحـــــاة المتأخرين هذا المسلك الذى يبدو أنهم تبعوا فيه مذهـــب الكوفييـــن

يسير في اتجاه عكس ما اتجه إليه النحاة الأوائل والذى يحدد وظيفة النحو، فوظيفة النحو أو النحوى هو وضع عدد محدد من القواعد والقوانين يشمل أكبر عدد ممكن من ظواهر اللغة واستعمالاتها، أما التفريغ وتوليد القواعد من القاعدة الواحدة فإن هذا يجعلنا نحتاج إلى أكبر عدد ممكن من القواعد والقوانين مما يصعب المهمة على الدارسين.

واشتركت بيئات النحو العربية فى تطبيق عناصر النظرية النحوية على نصوص العربية ومفرداتها وتراكيبها ولم تشذ عن تلك الأصول بيئة واحدة ولذا جاء الفصل الثالث وفكرته عن اتجاه البحث النحوى ونعنى به الاتجاه الواحد برفض فكرة تعدد الأنظمة أو المدارس أو الأنحاء لأن الكتب العربية التى صدرت بهذه المسميات وهى مؤلف الدكتور "شوقى ضيف" (المدارس النحوية) ومؤلف الدكتور "عبد العال سالم مكرم" (المدارس النحوية فى مصر والشام) لم تكن تعنى مدارس علمية أو أنظمة بقدر ما كانت تعنى أساتذة وتلاميذ وإن فكرة المدارس ربما تسربت إلى العالم العربى مع المدارس الأدبية أو المذاهب الأدبية كالرومانسية والكلاسيكية التى تعتمد على فلسفات وليس أمر النحو كذلك.

وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذى استقى منه الكسائى الكوفى علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماما فى النحو ورئيسا لمدرسة. فإن "الخليل بن أحمد" هو ذلك المصدر الذى لقن

الكسائى صناعة الإعراب وليس كثيرا على "الخليل" صاحب العقل المبتكر أن ينتمى إليه أعظم اتجاهين للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية، وإنه ليس هناك نحو بصرى ونحو آخر كوفى لأن خلافات الكوفيين غالبا ما تكون مبنية على الآراء التى صدرت عن أساتذة البصرة وليست على اللغة نفسها بنصوصها وشواهدها فلو أمكن أن يكون هناك نحو كوفى مستقل لكان ذلك صادرا عن تأملهم للغة وظواهرها دون استناد أو نظر إلى فكر نحاة البصرة الذين قاموا بهذا الدور قبلهم مستمدين ذلك من أولى خطوات هذا الطريق على يد "أبى الأسود الدؤلى" ومن تبعه وما حدث فى مصر والشام من حركة نشاط علمى فكان مجرد توفر البيئة المناسبة للنشاط العلمى خصوصا بعد سقوط بغداد وخروج العرب من الأندلس.

وبعد فلله الحمد ومنه المنة على توفيقه وعونه والفضل والشكر لله أولا ولمن هداهم الله إلى العون والتعاون المخلص.

شكرا للسيدة الأستاذة ليلى إدوارد عبده

الإسكندرية فى أغسطس ١٩٩٧

دكتور/ ممدوح عبد الرحمن

الفصل الأول

بين النحو وعلم اللغة

بين النحو وعلم اللغة

(١) يشمل علم اللغة بمفهومه الحديث الأصوات والصرف والنحو والدلالة والمعجم واللهجات ، أى أنه يشمل عناصر اللغة جميعًا في مستوياتها المختلفة هذا من حيث تحليل المادة اللغوية أو النص وعلى هذا الفهم يعدّ النحو أحد مستويات التحليل التي يشملها علم اللغة، ولكن هل يعدّ النحو فرعًا أو جزءًا من علم اللغة ؟ كلا إن النحو في العربية يعدّ علمها ووسيلة تحليلها فالدراسة النحوية تشتمل ضرورة على مبحث الصرف ، والصرف بدوره يعتمد على سلوك الأصوات في الاستعمال من إعلال وإبدال وإدغام.. الخ. كما أن دراسة الشاهد النحوي وتحليله لا تستغني عن معرفة مستوى لغة النص الذي ينتمي إليه هذا الشاهد سواء أكان من لغة القرآن أم لغة الحديث الشريف أم لغة الشعر أم لغة النثر العادي أو الفني ناهينا بالبيئة التي أنشئ فيها هذا النص الذى ورد منه هذا الشاهد والاستعمال اللهجي الخاص وما إذا كان هذا الاستعمال ضرورة شعرية، لا تخلو الدراسة النحوية من مثل هذه الاعتبارات في التناول وعلى هذا فإن ما يشمله علم اللغة من عناصر بالمفهوم الحديث، كان النحوي القديم يستخدمه في التناول دون وضع الأطر العامة والتقسيمات والمباحث التي وضعها علم اللغة.

إن علم اللغة والنحو قد استخدما استخدامًا يجعلهما في حالات كثيرة شيئًا واحدًا، فالباحثون يصنفون الشيء نفسه تارة بكلمة نحو وأخرى بكلمة علم اللغة ثم تخصصت التسمية بعد هذا.

وربما يتبادر إلى الذهن أن النحو عمل مدرسي، وأن علم اللغة هو المقابل العلمي لهذه المادة أو لهذا التخصص في الجامعة، أو أن النحو هو ذلك الشيء الذي يدرس من الكتب العربية القديمة وكان يعلمه مجموعة ممن تثقفوا بما عرفه الأزهر ودار العلوم القديمة آنذاك من شروح ومتون، وأن علم أو فقه اللغة هو ما كان الأساتذة الأوربيون يقومون بتقديمه، أو هو ما يدرسه اليوم خريجو الجامعات الأوربية والأمريكية ومن حذا حذوهم من طلابهم في الكليات المعنيَّة بالدراسات اللغوية، والواقع أن الازدواج الحادث لا يمثل طبيعة المادة بل يعكس التيارات التي يندرج فيها أصحاب هذه التخصصات. نحن نعرف النحو في مدارس التعليم العام ذا هدف تعليمي[١]، فالنحو هو العلم المختص بوضع ضوابط الاستخدام اللغوي الصحيح لأبنية المفردات وأبنية الجملة، والنحو بهذا التصور يختلف فيما يبدو عن علم اللغة.

فنحن لا نسمع أصواتًا منفصلة معزولة، وإنما نسمع سلسلة من الأصوات، فكل صوت في الحقيقة يدخل مع صوت آخر في

---

[١] الدكتور محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥م، ص ١١.

بناء وعلاقة وفق نظام آخر غير النظام الصوتـــي نطلـق عليـه النظـام الفنولوجى والفرق بين النظام الصوتى والنظام الفنولوجـى ، أن الأول يدرس الأصوات المفردة أو المجردة ويحللها في حيـن أن النظام الفنولوجى ينظر إلى الأصوات ويحللها من خلال وجودها في بنية لغوية، لأن الصوت المجرد المعزول لا معنى له في ذاتـه ولكن مع غيره من الأصوات يشكل كتلة صوتية وفي هذه الكتلـة تظهر وظيفة الصوت اللغوي وعلاقته بغيره من الأصوات، ونحـن نطلق عادةً على هذه الكتل الصوتية مصطلح الكلمة Word، حيـث نجد أن لكل كلمة غالبًا معنى واضحًا مستقلاً، وهذه الكلمـات مـن حيث الصيغة والاشتقاق والوظيفة والتركيب لها أيضًا نظام خـاص بها تسير عليه نطلق عليه النظام الصرفي Morphological system.

غير أن هذه الكلمات وهي في حالة الإفراد لا تسـتطيع أن تؤلِّف كلامًا له معنى ، وإن كانت هي في ذاتها لها معنى ومع ذلـك فنحن كثيرًا ما نلاحظ أن هذا المعنى لا يتحدد بصورة قاطعة دقيقـة إلا إذا دخلت هذه الكلمات في علاقات مع كلمات أخـرى، أى إذا نظمت في سلسلة متصلة طبقًا لنظام معين وحينئـذ نطلـق عليـها مصطلح الجملة Sentence ، وهي الوحدات التي تـؤدى الكلمـات وظيفتها من خلالها، ولكن كيف تنظم الجمل ؟ وكيف تعرف وظيفة الكلمة في الجملة ؟ بل كيف نفرق بين أنواع الجمـل مـن اسـمية وفعلية واستفهامية... الخ ؟ لابد أن هناك قوانين وقواعد تحكم بنـاء

مثل هذه الجمل وتركيبها كما تنظم طريقة تركيبها، هــذه القوانيــن وتلك القواعد هي ما نطلق عليها النظام النحوي أو النظام الـتركيبى للغة Syntactical system.

وكما تدخل الكلمات في علاقات تركيبية تدخل أيضـًـا فــي علاقات دلالية أو بعبارة أخرى فإن التركيب النحوي أو النّظم قــد يتصل في كثيرٍ من جوانبه بالصحة النحوية ولكنه لا يتصل بالمعنى أو الدلالة لأننا قد نصادف أحيانًا في أى لغة جملاً مستقيمة نحويًا أو تركيبيًا ولكنها غير واضحة المعنى أو بلا معنى أحيانًا ؛ لأنها لــم تدخل في مستوى آخر من العلاقات وهو مستوى العلاقات الدلالية، التي تجرى أيضًا وفق نظام معين نطلــق عليــه النظــام الدلالــي Semantical system ولكن هل تعمل هذه النظم المختلفة للغة بصورة منفصلة ؟ بمعنى أن كل نظام منها يعمل بصورة مستقلة عن النظام الآخر، أولَه استقلال واضح عن بقية النظم الأخرى.

الواقع أن هذه النظم تصب في نظام واحد متناسق متكــامل هو النظام اللغوي Linguistic system وهو النظام الذى يصل بيــن هذه النظم جميعًا رغم استقلالها الظاهرى، ونحن إذا كنا سنقف أمام كل نظام من هذه النظم على حده، وليس معنى ذلــك أن أى نظــام منها منفصل عن الآخر وإنما كان هذا الفصل بغــرض الدراســة والتحليل، فبعض الظواهر النحوية لا تفهم أو تحلل إلا في ضـــوء التحليل الصوتي، والجوانب الصرفيــة مرتبطــة أشــد الارتبــاط

بالتركيب النحوي من ناحية وبالتحليل الصوتي من ناحية أخـــرى ، بل إن بعض التغيرات الدلالية لا تستقيم إلا بالنظر لبعض الجوانـب الصوتية والصرفية. فنحن إذا ما أردنا دراســـة ظــاهرة بعينـــها وكـــان ذلك في شاهد نحوى واحد وجدناً أنفســـنا نســتعمل هـــذه الألوان من التحليل مجتمعة.

ويتفق علماء اللغة غالبًا على أن الدراسة العلمية والتحليليـــة للغة تبدأ عادةً بدراسة النظام الصوتي وتحليله خاصة في المرحلـــة التعليمية، أما في البحث العلمي فقد يختلفون حول ذلك فقـــد يبـــدأ بعضهم بالنظام الدلالي أو النحوي أو الصرفي وفق النظرية اللغوية التي يراها أو يحاول تطبيقها ولكن في جميـــع الأحـــوال لابـــد أن يفســـر ويعلل ويحلل العلاقة بين هذه النظم جميعًا ولكـــن أغلـــب المقدمات في علم اللغة التي توجه إلى طلاب هذا العلم غالبًا ما تبدأ بدراسة النظام الصوتي، وقد خصص علماء اللغة لكل نظام من هذه النظم عِلْمًا أو فرعًا من فـــروع علـــم اللغـــة، فالنظـــام الصوتـــي والفنولوجى يُدرسان تحـــت علـــمٍ واحـــد هـــو علـــم الأصـــوات (Phonetics)، ويحرص علماء علم الأصوات دائمًا على التفرقة بين فرعى هذا العلم أى الفرع الذى يدرس الأصوات المعزولة المجردة وهو "الفوناتيك" والفرع الآخر الذى يدرس الأصوات وهي موظفـــة أو داخل البنية اللغوية وهو "الفنولوجيا"، أما النظام الصرفي فيدرسه علم آخر هو (علم الصـــرف) أو (المورفولوجيـــا) (Morphlogy) ،

والنظام النحوي يدرسه (علم النحو) أو (علم التركيب) (Syntax) والنظام الدلالي يدرسه (علم الدلالة) (Semantics)، وهذه العلوم هي فروع أساسية لعلم اللغة أو هي لب الدراسة اللغوية الحديثة وأساسها[1].

إن الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وتعميم للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة ، لا من حيث هي لغة معينة وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة. وهذه الدراسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية أو تربوية أو أية أغراض أخرى وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير، وهذا هو معنى قول دى سوسير : «إن موضوع علم اللغة الصحيح والفريد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»[1].

والمنهج الحديث في علم اللغة يختلف عن طريقة النحاة في تناول النصوص، فالنظر نتجمة على أنها حكم منطقي لابد أن يتحقق في الواقع أدى بهم إلى التأويل والتقدير والبحث عن الناقص، أما عدّ اللغة منظمة شكلية تعبر عن الواقع بوسائلها

---

(١) الدكتور حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية–الإسكندرية ١٩٩٢م، ٣٥، ٣٧.

(١) De Saussure, F: Coirse in General Linguistics. Peter owen, London, ١٩٧٤, pp ٨٠ - ٨١.

الخاصة فهذا هو أساس الاعتراف بالكلمة الواحدة على أنها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة.

والباحثون المحدثون يدرسون اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة، فقد اهتدوا إلى أن كل كلمة في اللغة يمكن أن يدرسها النحوي من نواح ثلاث : إحداها ناحية الأصوات التي تتألف منها الكلمة سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا، وفيها نعرف طبيعة الحروف، وما يحدث من أثر اجتماعها في الكلمة من تغييرات. الخ.. وهذا ما يسمونه الصوتيات، وناحية صيغة الكلمة وما طرأ عليها في حالاتها المختلفة من تأنيث وجمع وتثنية وإعراب وتصغير ونسب وغير ذلك من الصيغ التي تختلف بتغيير بنيتها أو إلصاق زوائد بها، وهذا ما يسمونه علم الصيغ، وأيضا ناحية التركيب، هذا التقسيم يتفق والدراسة الجديدة فهو يقوم على الانتقال من البسيط إلى المعقد، فالأصوات أبسط من الكلمات والجمل.

الأصوات هي المادة الأساسية التي تتكون منها اللغة المسموعة فإذا تألفت الكلمة منها نظر إليها الدارس من حيث هي كلمات دالة ذوات صيغ خاصة. فإذا انتهي من الكلام على صيغة المفرد انتقل إلى تآلف الكلمة مع الكلمة والجملة مع الجملة فنظر إلى وظيفة الكلمة في التركيب وارتباط التركيب بالتركيب.

والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث في خصائص الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها

من الأخرى من حيث الموقع، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة، والنحو لا يتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث في الإعراب ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعا بفهم مهمته على هذا الوجه الشامل، فالبحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها في نظر اللغوي الحديث، كما هو واقع فعلا في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة، وعلى أساس هذا الفهم ينبغى بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملة، ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا، وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة في جملتها وهذا ما سنعرضه مفصلا في الفصل الثانى الخاص بالنظرية النحوية تنتظم الكلمات في تتابع، وهي سلسلة من الأصوات المنتظمة المتتابعة تتابعا خطيا، وهذه الكلمات ترتبط بعضها ببعض بعلاقات يحددها النظام النحوي في كل لغة من اللغات، وهي علاقات أفقية، وذلك مثل علاقات الكلمات الآتية في جملة الشرط : إن حضرت فهمت الموضوع ، وعلى العكس منها نجد الكلمات التي يمكن أن تتخذ الموقع نفسه تنتظم في عقل المتحدث ليختار منها المناسب، فضمائر الرفع مثلا تنتظم في النظام اللغوي في نسق واحد، ويختار منها المتحدث الضمير المناسب في الأداء الكلامي، وعلى هذا فإن مجموع هذه الضمائر يمثل علاقة جدوليه. يتحد الرمز اللغوي مكانه في نظام

اللغة من حيث موقعه، وكل نظام يحدد أدوارا واضحة لعناصره، ويمثل "دى سوسير" لذلك بلعبة الشطرنج.

وقد كان للنظرية الحديثة في علم اللغة أثر في توجيه الفكر نحو البنيوية فاللغة نظام كامن في عقل المتحدثين بلغة محددة والكلام له وجود مادي منطوق أو مكتوب، ولكن النظام اللغوي يتجاوز ذلك الوجود المادي.

ومجال علم اللغة هو النظام اللغوي، وهو كيان تجريدي، ولكن البحث يتعرف عليه بتحليل المادة اللغوية للكلام. واللغة نظام من الرموز، وكل رمز لغوى له جانبان متلازمان : جانب مادى منطوق مسموع أو مقروء، وجانب معنوي هو المفهوم أو المدلول، والعلاقة بين الدال والمدلول علاقة عرفية.

وإذا كان "دى سوسير" قد استخدم مصطلح "النظام" في تناوله للغة فإن مصطلح البنية قد استقر بعد ذلك في مدارس مختلفة، وثمة إيضاح للفرق الدقيق بين المصطلحين النظام مجموع الوحدات اللغوية التي تقوم بينها علاقات، أما البنية فهي في المقام الأول مجموعة العلاقات القائمة بين عناصر النظام، وللتركيز في فكرة "النظام" وانطلاقا من هذه الفكرة فإن التحليل اللغوي يقوم أولا على تحليل ذلك التتابع الصوتي للغة على نحو يستخرج كل بعد صوتي يحمل دلالة، وهذه المرحلة تحدد لنا العناصر المكونة للنظام اللغوي.

هذا هو معنى العلمية الذى قصده علماء اللغة عندما عرفوا (علم اللغة) بأنه الدراسة العلمية للغة أى دراسة اللغة للوصول إلى قوانين عامة تحكم اللغة مع مراعاة طبيعة اللغة الخاصة التي تجعلها تختلف عن أى ظاهرة أخرى من ظواهر العالم التي تخضع للدراسة.

إن (علم اللغة) هو الدراسة العلمية للغة كظاهرة إنسانية عامة فإن علماء اللغة يتجهون إلى الظاهرة اللغوية دون النظر إلى لغة معينة ومن ثم يحاولون وضع نماذجهم اللغوية على أساس استجابة أكبر عدد من اللغات لنموذج ولا شك أن تطبيق أى من هذه النماذج على اللغة العربية يحتاج إلى كثير من التعديلات[١] في هذه النماذج لا في نموذج اللغة العربية ونظامها، ولعل أهم ما ينبغى أن نستخلصه من هذه النظريات أو النماذج المختلفة لوصف اللغة هو أن اللغة شيء، ووضع نموذج لوصفها شيء آخر، والدراسة العلمية للغة شيء ووضع قواعد لتعليم اللغة شيء آخر. حقا قد نستفيد إلى حد كبير من الدراسة العلمية للغة في وضع قواعد تعليمية سواء لأبناء اللغة أو لغيرهم ممن يريدون تعلم هذه اللغة[٢]، والحقيقة أن سيبويه ومن تلاه من النحويين قد وضعوا قواعدهم من أجل تعليم اللغة بل تسهيل تعلمها على غير أبنائها ممن

---

[١] الدكتور محمد على الخولى، قواعد تحويلية للغة العربية، الرياض ١٩٨١م، ط ١.

[٢] د. حلمى خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ١٣٧.

اندمجوا في البيئات العربية ودخلوا الإسلام من أبناء البيئات والملل الأخرى ، لأن العربي القحّ لم يكن بحاجة إلى تعلم العربية أو بحاجة إلى وضع قواعد للعربية لأن اللغة العربية بالنسبة له تعدّ عرفًا وإلفًا وأن مسألة القواعد كانت بالنسبة له عبئًا ثقيلاً وليس أدل على ذلك من صراع الشعراء مع النحاة الأوائل من أمثلة ما دار بين الفرزدق وعبد الله بن أبى اسحق الحضرمى، والفرزدق وأمثاله هم الذين وصلت إلينا الروايات المتعددة عن اصطدامهم مع واضعى قواعد العربية وليس من شك في أن الفرزدق وأضرابه كانوا يمثلوا قطاعًا من المجتمع العربي الذين ضاقوا ذرعًا بالنحاة وقواعدهم ولست أريد أن أقلل من شأن جهد النحاة وعملهم بل أريد أن ألفت النظر إلى أن القواعد وضعت من أجل التعليم، أما النحو العربي فهو النموذج الأوحد والنظام الأكمل للغة العربية ولا بديل عنه.

والحق أن جهود "د. أنيس" في ميدان علم اللغة توضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدى، ولم يشغل "د. أنيس" نفسه كثيرًا بتقديم أصول ومبادئ هذا الفكر اللغوي الجديد وإنما مضى يطبقه على اللغة العربية تطبيقًا مباشرًا، معتمدًا عليه في نقد بعض آراء القدماء وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليل لها، وقد تناولت مؤلفاته مستويات الدراسة اللغوية بصورة أو بأخرى مزج

فيها بين أصول علم اللغة ومبادئه وتطبيقه لهذه الأصول والمبادئ في دراسة اللغة العربية[١] ونحوها.

(٢) ونحن نتفق بلا شك على أن علم اللغة الحديث والمعاصر مرتبط أشد الارتباط بالحضارة الغربية، سواء في أصوله الفلسفية والعقلية، أو إجراءاته العملية، ولعل صيحة (نعوم تشومسكى) بإعادة النظر في التراث اللغوي الأوروبى، واستناره في نظريته لأصول لغوية وعقلية وفلسفية ترجع إلى القرن السابع عشر الميلادي، لعل هذه الصيحة تدعونا إلى التأني، بل التردد في نقد النحو العربي ووصمه بأنه لا يستند إلى نظرية واضحة في دراسة اللغة، أو أن دراسة اللغة عند العرب كانت خليطا من مناهج متعددة، أو أنها تفتقر إلى وحدة المنهج وغير ذلك من الاتهامات التي رددها دعاة الوصفية من العرب إبان افتتانهم بالنظرية اللغوية الأوروبية[٢].

إن المحاولات التي تتصل منها بالاختصار أو الإيضاح أو حتى محاولة التجديد، كما فعل "ابن مضاء" لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدرا لإلهام وتوجيه محاولات الإصلاح والتيسير التي بدأت مبكرا مع مطلع العصر الحديث وقبل أن يتصل علماء اللغة

---

(١) د. مهدى علام، المعجميون في خمسين عاما، ص ٤ - ٦.

(٢) د.حلمى خليل،كتاب العربية وعلم اللغة البنيوى،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٩٧-١٩٨.

العربية بعلم اللغة الحديث ومناهجه، وقد بدأت هذه المحاولات على شكل إصلاح وتيسير في التأليف النحوي دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية. لقد جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو العربي عرضًا حديثًا بعيدًا عن المتون والشروح على يد عالم من علماء الأزهر هو "رفاعة الطهطاوى" الذى ألّف أول كتاب يعرض للنحو العربي عرضًا مختلفًا عن طريقة المتون والشروح. وسمى كتابه هذا "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية"، وقد ألّف "رفاعة" هذا الكتاب فيما يبدو على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات، فجاء الكتاب بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن أو شرح، كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية(١).

وبذلك بدأ رفاعة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث والمقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة، والاختلافات النحوية، والشروح الجزئية وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح، وبأمثلة من اللغة الحية المستعملة

---

(١) د. محمود فهمي حجازى، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣م، ص ٩٤، وانظر : الشيخ محمد الطنطاوى، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ط٥ دار المعارف،القاهرة ١٩٧٣م، ص ٢٩٢ - ٣٠٣.

ولكن ذلك كله كان يتم في إطار النظرية النحوية لا يخرج عنها(٢).

ومحاولة تخلص "رفاعة الطهطاوى" من مسائل الخلاف نستشف منها أن النحو العربي يعد اتجاها واحدا ومنهجا واحدا وإلا لما استطاع "رفاعة" أن يصنع ما صنع من وضع نموذج مبسط للنحو العربي يعين على فهم العربية، فلو كانت الخلافات يمثل كلا منها نظاما مستقلا

ونموذجا كاملا لما تمكن "رفاعة" من عمل نموذج واحد يحتوى اللغة بأكملها.

وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد وصف الدراسات النحوية العربية بالتقليدية، فإن الدكتور "تمام" يستخدم في وصف هذه الدراسات مصطلحا جديدا استمده أيضا من التفكير اللغوي الأوروبى وهو مصطلح المعيارية في مقابل الوصفية التي يبشر بها، وكتاب الدكتور "تمام" يمزج بصورة متوازية بين أمرين هما: الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ونقد التفكير النحوي العربي القديم ووصفه بالمعيارية.

ومن الغريب حقا أن ما قرره الدكتور "تمام" في كتابه "اللغة العربية مبناها ومعناها" من أن الدراسة اللغوية عند العرب تتجه أساسا إلى المبنى، ولم يكن قصدها المعنى، يعود فينتقضه في كتابه،

---

(٢) عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت ١٩٨٥م، ص ٥٩ - ٨٠.

وهو يثبت لعلماء البلاغة العرب، سبقهم لعلماء اللغة في العصر الحديث، في إدراك نظرية السياق، وهو ما عده أيضا في مقدمة الكتاب نتيجة من النتائج التي أسفر عنها البحث اللغوي الحديث. يقول : «وحين قال البلاغيون لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم يصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات، لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء. ولم يكن "مالينوفسكي"، وهو يصوغ مصطلحه الشهير "Context of Situation" يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها. إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام، ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح "مالينوفسكي"»(١).

أما عن اهتمام النحاة بدراسة المعنى فيقول : «ولم يكن أقل هاتين العبارتين صدقا في تحليل اللغة بصفة عامة، ما سبق النحاة العرب إليه من قولهم الإعراب فرع المعنى، فهذه أيضا واحدة من جوامع الكلم إذا فهمنا بالإعراب معنى التحليل لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني السياق(٢)،

---

(١) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، ص ٣٧٢.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وهذا ما سنعرض له عرضا مفصلا في الفصل الثاني، ومعنى هذا أن "كتاب اللغة العربية مبناها ومعناها" يقوم على دعامتين هما : الدراسات اللغوية العربية كما تتمثل في كتب النحو والصرف والبلاغة، والنظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى كما تتمثل أساسا في نظرية السياق عند فيرث.

فإذا سلمنا بأن اللغة شيء، ودراسة اللغة وفق نظرية معينة، ووضع نموذج لها شيء آخر، خرجنا بنتيجة واحدة هي أن اللغة العربية الفصحى لم تكن موضوع الكتاب، وإنما الدراسات اللغوية العربية، كانت المنطلق الأول الذى بنى عليه دراسته، وهو تسليم غير مباشر بقبول الدكتور "تمام" للمستوى اللغوي الذى أقام عليه القدماء درسهم للعربية، وهو ما أخذه عليهم أيضا، يقول : «والمعروف أن النحاة درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا، ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة، فأخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة»[1].

أما قضية المعنى، وهي الدعامة الثانية، التي أقام عليها دراسته، فقد رأينا كيف كان القدماء يصدرون عنها وإن بثرا رعيهم

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٤، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية في مواضع مختلفة، دار الثقافة – الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٨م.

بها في عبارات جامعة ونظرات تحليلية، وخاصة عند علماء البلاغة.

وإذا استبعدنا الجوانب النظرية في كل فصل من فصول الكتاب وهي غالبا ما تتناول بعض مفاهيم النظرية اللغوية الحديثة ومصطلحاتها وجدنا الكتاب يخلص إلى تقسيم يختلف حقا عن تقسيم القدماء للدرس النحوي والصرفي.

وعلم اللغة في رأى المبشرين بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة يمكن أن يقدم لنا نماذج يمكن عن طريقها وصف اللغة العربية وصفا جديدا، أو بعبارة أخرى وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية، ففي تحليل (النظام الصرفي) أو (المورفولوجى) طرف من ذلك، فالنموذج التقليدي في رأيهم يقوم على التسليم بمبدأ التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام، (الاسم)، و(الفعل)، و(الحرف)، وعندما نعرض النظام الصرفي لا نأخذ بهذا التقسيم، وإنما نعرض لهذا النظام باستخدام وحدة لغوية أخرى رأى علماء اللغة أنها أدق في التحليل الصرفي والنحوي من مفاهيم غامضة مثل الاسم أو الفعل أو الحرف، وكذا الكلمة والجملة، وقد توصل علماء اللغة إلى هذه الوحدة التي أطلقوا عليها اسم (المورفيم Morphem) عندما أخذوا يفحصون فحصا علميا مفاهيم مسلم بها في النماذج النحوية التي وسموها بأنها تقليدية مثل الكلمة والاسم والفعل والحرف، ومن ثم رأوا أن هذا التقسيم لا يصلح للتحليل اللغوي، لأنه مائع وغير

دقيق، ولأنه يدخل تحت مفهوم الكلمة أو الاسم أو الفعل أو الحرف أشياء كثيرة متجانسة وغير متجانسة أحيانا، ومن ثم أخذ علماء اللغة يضعون نماذج جديدة يمكن بواسطتها وصف لغة معينة وتحليلها، وكذا عدد من اللغات أو كل اللغات الإنسانية – وكل ذلك يؤكد لنا مبدأ أن النموذج النحوي للغة ما شيء، واللغة نفسها شيء آخر. ونتيجة لذلك ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي نماذج نحوية لا نقول جديدة وإنما تختلف عن النماذج التقليدية في أصولها والمبادئ التي صدرت عنها، ومناهج التحليل التي تطبقها، وعلماء اللغة عندما يفعلون ذلك لا يقللون من القيمة العلمية للنماذج التقليدية، وإنما يرون أن مبادئ التحرى والضبط والموضوعية والشمول والنظر العلمي للظاهرة اللغوية ينبغى أن تطبق على اللغة كما تطبق في العلوم الأخرى، ولذلك عرفوا علم اللغة بأنه الدراسة العلمية للغة. بالرغم من أنهم هم أنفسهم اعترضوا على هذه العلمية البحتة بصدد تعرضهم لبعض الظواهر اللغوية التي لا تخضع لما تخضع له المواد الأخرى كالمعادن والغازات على أن هذه الأفكار التي صدرت عن الغرب نقلت إلى العربية وتوهم بعض الباحثين أنه يمكن صنع نموذج لنظام نحوى بديل عن النحو العربي الذى لا يصلح في رأيهم لوصف العربية وتفسير ظواهرها وحل قضاياها ومسائلها وهؤلاء في النهاية لم يضعوا هذا البديل الجذرى الذى نادوا به، بل أخذ كل منهم ينادى من خلال بحثه، فإذا

جمعت أفكار هذه الأبحاث وخططها لم تجد إلا دعوات للتيسير أو الإصلاح أو التبسيط أو التقويم.

ولعل الذين يؤمنون بأفكار المنهج الوصفي يرون : «أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب، أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، أى أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمبانى التي تدل عليها، فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثم باعتباره علاقة، ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبرى، وإسناد إنشائى، وتقسيم الخبرى إلى مثبت ومنفي ومؤكد وتقسيم الإنشائى إلى طلبى وغير طلبى إلخ، مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد، من حيث : الأداة، والرتبة، والصيغة، والعلاقة، وللتعليق وسائله المختلفة معنوية : كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص والنسبة والتبعية، أو لفظية : للتعبير شكليا عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية والربط والمطابقة والصيغة والرتبة والأداة والنغمة، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة في العلامة الإعرابية والنوع، والعدد والشخص»[١].

ومنذ الوهلة الأولى في دراسة دكتور "محمود السعران" لقضية المعنى يتضح انحيازه إلى المدرسة الاجتماعية الإنجليزية

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٩.

التي يمثلها "فيرث"، فالسياق أو العناصر غير اللغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء من الموقف الكلامي يتمثل في شخصية المتكلم والسامع، وما بينهما من علاقات، وما يحيط الكلام من ظروف وملابسات ويدل على ذلك بنصوص وعبارات يستقيها أحيانًا من الشعر الجاهلي، وأمثال العرب والقرآن الكريم والشعر الصوفي والأحاديث اليومية(٢).

ثم يتوقف أمام تحصيل المعنى، وخاصة عند الأطفال، الذين يسمعون كلامًا متصلاً مرتبطًا بسياقات مختلفة وبكثرة التكرار والتقليد، وإرشاد من حولهم تأخذ بعض الأصوات في الدلالة على المعنى. ويرى أن التقليد والسماع هما وسيلتا الطفل في تحصيل المعنى الذى يرتبط بالكلمات المفردة عند الطفل دون التراكيب، ولكن النظرية اللغوية المعاصرة رفضت فكرة التقليد من أساسها لتفسير النمو اللغوي عند الطفل، ونادت بالقدرة الفطرية التي يولد الطفل مزودًا بها، والتي تعينه في التحكم في مستويات اللغة المختلفة.

وقد أبان الدكتور "أيوب" اتجاه المدرسة اللغوية التي يستند إليها في نقده للتفكير النحوي العربي. فيشير إلى منهجها في التحليل اللغوي قائلاً : «ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون

---

(٢) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٦٢م، ص ٢٨٨، ٢٩٦.

شكل الكلمة، لا معناها أساسا لتقسيمها، والتقسيم التحليلى الشكلى للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات»(١).

وهو بهذا يعود إلى الاعتراف بالجزء الذى يتصل بالكل والذى ينبغى دراسته لذاته أحيانا.

والمبادئ والأصول التي على أساسها أقام الدكتور "أيوب" نقده للتفكير النحوي عند العرب، يمكن أن توجز فيما يلى : الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي، واستبعاد المعنى أو الدلالة في تصنيف الوحدات اللغوية، والاعتماد على الشكل والوظيفة أساسا للتصنيف، وبناء على هذه المبادئ يمضى في تتبع أبواب النحو وفق الترتيب التقليدى لها في كتب النحاة، فيبدأ بأقسام الكلمة رافضا التقسيم الثلاثى لها، لأنه يرى أنه عين التقسيم اليونانى لأقسام الكلمة الذى يعتمد على الدلالة، وقد أحس النحاة بقصور هذا التقسيم، كما يقول فأكملوا تعريفهم لأقسام الكلام بما سموه "العلامات" ويرى أنها أكثر قيمة من التعريفات التي اتخذت من المعيار الدلالي وينتهي من مناقشة النحاة صدد هذا إلى النتائج التالية : التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصح، وذلك لافتقارها إلى شروط التعريف العلمي.

---

(١) د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م، ص ١١.

والعلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الاسم أو الفعل أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج سواها عن النطاق الخاص بها. ولما كانت العلامات هي التي تميز بين أقسام الكلام فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة، ومن ثم يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

أما قضية المصطلحات اللغوية واختلافها بين القدماء والمحدثين فيقرر دكتور "كمال بشر" أن المصطلحات العربية القديمة مثل : (اللغة) متن اللغة، علم اللغة، فقه اللغة، علم العربية، العلوم اللسانية، علوم اللسان. وغيرها مرتبطة بمفهوم العرب للدرس اللغوي، لا ينبغي تركها كما هي، ولكن يجب أن نعرف المقصود منها في حدود فهمهم وتحديدهم لها، أما ما أطلق عليه مناهج البحث عندهم. فيقرر فيه أن المقاربة بين منهج البحث اللغوي عند العرب وعند المحدثين أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه لعدم تكافؤ الطرفين، وما أتيح لكل منهما من علم وثقافة، ويرى أن ضخامة العمل الذى قام به علماء العربية يستحق الثناء، ولكن هذا الإعجاب لم يمنعه من وصف أسلوبهم في البحث اللغوي بأنه «خليط من ألوان التفكير ومزيج من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف

يحول دون وصوله إلى هدفه الحقيقي، وأنهم وقفوا في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث»[١].

أما أهم هذه الأخطاء المنهجية فتمثل عنده في أمرين :

الأول : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج، ويتمثل ذلك في اخفاقهم في وضع نظرية لغوية عامة، أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرك أو العمل بمقتضاها سواء أكان هذا العمل مرتبطا بتحليل المستويات اللغوية أو بغير ذلك من مشكلات اللغة. ويتمثل فقدان المنهج عندهم في خلطهم بين أساليب متنافرة في البحث اللغوي تتمثل في : الاتجاهات الفلسفية والمنطقية، والتأويل والافتراض والمعيارية والوصفية. أما الاتجاهات الفلسفية والمنطقية فتظهر في نظرية العامل وما تفرع عنها ويرتبط بها أيضا التأويل والافتراض لتقسيم النظرية، وأما المعيارية فهي الاتجاه السائد، كما يقول في البحث اللغوي العربي. وهي تقوم على أساس أن اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليست ما يتكلمه الناس فعلا. ورغم ذلك لا نعدم من وقت إلى آخر في التراث العربي قضايا نحوية ولغرية نوقشت على أسس وصفية.

---

[١] د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م، ص ٥٢.

ولكنها وصفية لغوية لا تسمح بالقول بأنها المنهج المتبع في الدرس اللغوي العربي[١].

الثاني : إهمال عامل الزمن، ويتمثل ذلك في نظرية الاحتجاج وعدم اعترافهم باجتماعية اللغة، وأنها قابلة للتطور وعدم مقارنة العربية باللغات السامية[٢].

ولكنه يرى أن هذا لا يعنى أن الدرس اللغوي عند العرب جاء خاليا من نظرات منهجية صائبة، بل على العكس كانت هناك بوادر طيبة تتمثل عنده فيما يلى : جمع اللغات بأسلوب المشافهة، وهذا يعنى أنهم اعتمدوا في عملهم على اللغة المنطوقة وهي المصدر الحقيقى في الدرس اللغوي الحديث، وحددوا دائرة التلقي والأخذ بتحديد القبائل التي يسمعون منها، وإن كان اتساع الدائرة الجغرافية للقبائل أدى أحيانا إلى الخلط والاضطراب والخلط في التلقى، وإدراكهم لأهمية الكلام وظروفه، إلا أنهم في تطبيق هذا المبدأ كانت تحكمهم نظرة معيارية لا وصفية، والدراسة الصوتية من جيد العمل اللغوي عند العرب من حيث المنهج وطرق الدراسة وهي تدخل في إطار ما يسمى (بالفونولوجيا) أو (علم وظائف الأصوات).

---

[١] المرجع السابق، ص ٥٢ – ٥٧.

[٢] المرجع السابق، ص ٥٧ – ٦١.

ومن المصطلحات التي جلبها أصحاب التجديد إلى التراث النحوي، مصطلح المورفيم، وقد ترتب على دخول المورفيم وأشكاله وأنواعه ودوره في بيان الوظائف الصرفية والنحوية، أن اختلف مفهوم أقسام الكلام عند المدرسة التوزيعية عن مفهومها عند النحاة التقليديين؛ ومن ثم اختلفت أيضا نظرتهم للقيمة التوزيعية والوظيفية لهذه العناصر، سواء أكانت فونيمات أم مورفيمات، من حيث العلاقات التركيبية التي تدخل فيها. وبناء على ذلك كان التحليل إلى المكونات المباشرة Immediate Constituents analysis هو المنهج الذى اعتمد عليه "بلومفيلد" أولا، ثم تلاميذه من بعده، حيث بلغ هذا المنهج التحليلى أوجه مع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن.

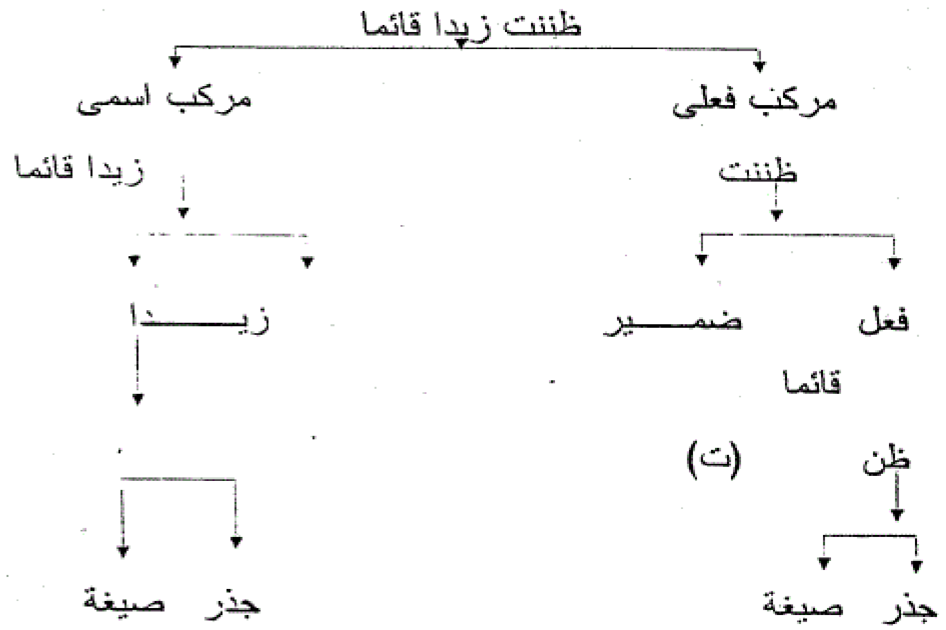
ويمثل هذا الاتجاه "زليج هاريس" Zellig Harris تلميذ "بلومفيلد" وأستاذ "تشومسكى"، ويقوم هذا التحليل على عرض المكونات اللغوية في صور بيانية مختلفة من أشهرها التحليل الشجرى[١].

مثال ذلك جملة مثل (ظننت زيدا قائما) تحلل شجريا على النحو التالى :

---

(١) انظر : Harris Zellig, Structure Linguistics Phoenix Biiks, the university of chicago press, ١٩٦٩, pp. ٢ - ٣.

الجملة



الجملة ← جذر + صيغة + ضمير + جذر + صيغة.

وقد تحدث النحاة العرب موضحين علاقتين كــــامنيتن فـــي تركيب مثل (قتل زيد)، فقد يكون زيد هو القاتل وقد يكون (زيـــد) هو المقتول، وبتعبير النحاة قد يكون هذا من قبيل إضافة المصـــدر إلى فاعله أو إلى مفعول له، ونستطيع بالمنـــهج التحويلـــى إدراك الفرق بينهما بأن نجرب بإحلال الفعل محل المصدر، نجد أن (قتـل زيد) تقال : قتل زيد (بفتح القاف)، أو : قتل زيد (بضم القاف)، أى أن هذا المصدر يقابل الفعل المبنى للمعلوم أو المبنـى للمجـــهول، وهذا يفسر كون هذا التركيب في العربية حاملا لإمكانيتين اثنتيـــن

في التعبير، وعلى العكس من هذا نجد العلاقة الكامنة بين المصدر والمضاف إليه في (وصول على) ذا دلالة واحدة، وهذا يرجع كما يقول اللغويون إلى كون مقابل هذا المنهج التحويلى فعلا لازما ولكن في الحركات على الفعل (قتل) ونهاية (زيد) غنى عن التحويلات إذا ما روعيت نطقا وكتابة. ونستيطع كذلك بالمنهج التحويلى إيضاح الفرق بين المفعول به الأول والمفعول به الثانى في الجملة العربية، ففي الجملة (أعطيت التلميذ كتابا) يتضح الفوق الوظيفي بنقل هذه الجملة إلى المبنى للمجهول، (أعطى التلميذ كتابا)، : أعطى كتاب إلى التلميذ، أما لو قلنا : أعطى التلميذ إلى الكتاب لوقعنا في خطأ أو شيء غير مألوف، وهنا يتضح الفوق النحوي بين المفعول به الأول والمفعول به الثانى. وفوق هذا فتعبر الإضافة في العربية عن علاقات مختلفة، يتضح هذا مثلا بالمنهج التحويلى، فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه في (شجرة الأنساب) تختلف عنها في (شجرة التفاح)، الأولى هي التي تضم والثانية هي التي تثمر...

لقد رأى الدكتور "تمام حسان" أن أقسام الكلام سبعة هي : الاسم والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وهي مبانى التقسيم التي أوردها.

وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم، لأنه موافق للتقسيم الذى استنبط من أقوال النحاة وآرائهم، فإن الدكتور "تمام" وضع

الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن ينبى عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المباني) وعلى الوظيفية اسم (المعاني) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا : المباني، والمعاني، أما المباني فقد رأى أنها تشتمل على الأسس الآتية : الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق والتضام، والرسم الإملائي.

وأما المعاني، فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية : التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي[١].

إنه وجد التقسيم الذى جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبنى على استخدام أكثر دقة لاعتبارى المبنى والمعنى، وذكر بادئ الأمر أنه سيجد في التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة، ومكانا مستقلا لقسم جديد آخر هو الضمير، ومكانا لقسم جديد ثالث هو الخالفة، ورابع هو الظرف، وعلى هذا فإن أقسام الكلم التي ارتضاها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، ثم فرق بين كل قسم وآخر على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى أى الشكل والوظيفة ففرق بينها من حيث : الصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التضام أو الرسم

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٨٧، ٨٨.

الإملائى وهي بلا شك علامات شكلية وفرق بينها أيضا من حيث : التسمية، أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملى، وهي الأسس الوظيفية التي اعتمدها، كل ذلك حين تحدث عن الأقسام السبعة وتمييز كل قسم عن القسم الآخر. ثم نبه إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المبانى والمعانى جميعا أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز عن قسيمه في هذه النواحى جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المبانى والمعانى تماما كما رأى (الأشمونى) وغيره قديما في علامات الاسم والفعل، على أن المهم في نظر الدكتور "تمام" ألا يكون التفريق بين الأقسام المختلفة من حيث المبانى فقط وإن تعددت، أو المعانى فقط وإن تعددت أيضا، إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام[١].

ومن وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية. فهي إذن فروق تراعى ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام وهي فروق لا لكلمة في جملتها، وليست من تأثير كلمة أخرى فيها. وهي من ناحية ثالثة لا تعبر

---

(١) د. مصطفى فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، دار النهضة العربية ١٩٧٦م، ومكتبة الخانجى القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٣٩ - ١٤٠.

عنها في التحليل النحوي، بل يعبر فقط عن المهمة التي تؤديها الكلمة، يفهم أداء الكلمات لوظيفتها النحوية من شيئين : أحدهما يختص بالكلمة وهو "صيغتها" والآخر يختص بوجودها في الجملة وهو "موقعها". فالكلمة التي تأتى على صيغة الفعل المضارع تؤدى وظيفة المضارع في الجملة، أما الموقع وهو الأهم، فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو صفة أو غير ذلك، يقول "بلومفيلد" عن مواقع الكلمات الإنجليزية في الجملة: «إن للجملة حالتين : حالة الفاعل وحالة الحدث، والحالات التي تقع فيها هي وظيفتها، فكل الكلمات التي تقع في حالة واحدة تكون قسما خاصا، فالكلمات التي تقع في حالة الفاعل في الجملة تكون قسما عظيما نسميه قسم الفاعل، وأيضا كل الكلمات التي تقع في حالة الحدث في الجملة تكون قسما ثانيا نسميه قسم الفاعل[١]».

وإذا نقل هذا المعنى إلى اللغة العربية يقال بالتمثل : إن الكلمات التي تقع في باب من أبواب النحو تأخذ وظيفة ذلك الباب، ويدل عليها بالحركات أو الحروف أو غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية حسب العرف الوارد في اللغة العربية. فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذى اهتم به النحاة والدارسون، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، إذ يعتمد على علاقات

---

(١) Bloomfield. Leonard Language. Alcen & Unwin. ١٩٦٢. p. ١٨٥.

الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليا، لا على أساس التأثير والتأثر. إذ إن الأخير في رأيهم منبعه العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عرف اللغة.

واقترح الأستاذ "أمين الخولى" لتجديد النحو العربي : أن يعاد النظر في جمع الثروة اللغوية، لأن جمع القدماء إياها بالرغم مما بذلوه من جهد لم يستكمل، كما صرح به القدماء أنفسهم، ويرى أن استكمال هذه الثروة ممكن، وإن بدا مستحيلا (لأن له نظائر قد كتبت تواريخ كانت مجهولة تماما)[١].

ويرى أن «في الجزيرة العربية مجالا للاستكمال، فإن الحياة قد حفظت فيها بالوراثة، وتسلسل الطبقات، وتناقل الأجيال شئونا لغوية وأدبية، من لهجات، وأوضاع، وأساليب، وكلمات، هي مادة للدرس، لو جمعت بجد علمي، وسجلت بأحدث الوسائل، لأضافت جديدا، وأكملت ناقصا، ودعت إلى استئناف نظر، واجتهاد رأى»[٢]. وأن يستفاد من علم اللغة العام، ومن فروعه الخاصة، بحيث يضع الدارس دراسته اللغوية على درجة السلم التي تقف فيها الحياة اليوم[٣]. فإذا تم ذلك أعيد النظر في منهج النحو في ضوء

---

[١] انظر : أمين الخولى، الاجتهاد في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، ١٩٦١م، ص ١٤- ١٥.

[٢] المرجع السابق، ص ١٥.

[٣] انظر : المرجع السابق، ص ٩.

الدراسة الحديثة، وفي ضوء (علم اللغة العام) بوجه خاص، وذلك يقتضى الدارس : التخلى التام عن التعديلات النحوية في أى لون من ألوانها النظرية، سواء في ذلك التعليلات المنطقية التي عولجت بها المسائل في كتب القدماء، أم التعليلات الأدبية أو الاعتبارية التي جاء بها المحدثون من محاولاتهم الجديدة لتيسير النحو أو تجديده.

والتخلى عما خلفته اللغوية المنطقية من صيغ إعرابية تلقينية تردد في غير وعى، كالقول في الإعراب إن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والنون للوقاية، وهذا لا ينصرف لعلتين هما كذا وكيت، أو لعلة تقوم مقام العلتين هي كذا...الخ.

ويقترح الأستاذ لتصحيح المنهج النحوي أن ينبنى على الاجتهاد بمعنييه: اللغوي القائم على «الجد الدائب في تأصيل الدراسة اللغوية العلمية واستكمالها، والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية، وتقديم التفسير الصحيح لظواهرها، كما تسجل الكثير منها الصيغ الإعرابية التقليدية»(١). والأصولى القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم، وتقدير سلامة قواعد العربية، وتقرير التيسير والرفق، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية،

(١) انظر : المرجع السابق، ص ١٤.

حيثما وجد، والتوسع في فهمه، دون وقوف عند نصوصه، وعدم التقييد بمذهب نحوى واحد في مسألة بعينها، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعي[٢].

هذه محاولة هدفت إلى إصلاح النحو وبنائه من جديد على منهج لغوى أو نحوى سليم، وطالبت بمراعاة أصل هام هو استبعاد الفلسفة الكلامية والتعليلات المنطقية العقلية، وما لا يتصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة أو قرابة، وقد بنى محاولته هذه على أصلين رئيسيين: تقليل الاستثناء، واضطراب الإعراب، ولختيار ما هو بسبب من الحياة اليوم.

ولاحظ أن الاضطراب يتمثل في أبواب نحوية معروفة هي: الأسماء البضعة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والمجموع بألف وتاء، وما لا ينصرف، ورجا أن يعالج الاضطراب ويقوم بأمرين: أولهما: محاولة الاحتفاظ باطراد القواعد ما أمكن، وثانيهما: اختيار ما هو أيسر إعرابا. وهي محاولة تهدف إلى تيسير النحو للدارسين، وتخليصه مما لا يفتقر إليه من استثناءات وأوجه إعرابية مختلفة، وملاءمته بين نفسه وبين لغة الحياة اليوم، ليتذوقه الدارسون ويقبلوا عليه. ومحاولة الأستاذ هذه، وإن كانت تهدف إلى بناء النحو، وإعادة الحياة إليه من جديد، إلا أنها تهدف مع ذلك إلى خلق جديد قد تتقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليوم وبين

---

[٢] مجلة كلية الآداب، المجلد السابع، ص ٣٧.

التراث القديم، أو قد تنشأ به كما يقول بعضهم: «لغة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلـــة التاريخيـــة، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات بدلاً من لغتيـــــن، ونزيـــد الصعوبـــة صعوبة، ونزيد التعقيد تعقيدًا»[1]، وستؤدي المحاولة أيـــضًا إلـــى فصل الأقاليم العربية، وذهاب كل إقليم بلغة إقليمية خاصة.

ولو ســــايرنا الأستاذ في تصحيح الأوضــــاع المحليـــة، وإيجاد أصل لهــــا في اللغات القديمة وفي القراءات، لما وضعنا أيدينا على التيسير المنشـــــود؛ لأن اللغة سائرة في تطورها، غير مكترثـــة بمـــا يعترضـــها مـــن عقبات، فلا تلبث هذه اللغة التي وضعنا لها النحو الجديد أن تتطـور وأن تتشعب وأن يصبح نحوها الجديد بالنسبة إلى ما جدَّ من لهجات كالفصحى بالنسبة إلى لهجاتنا الحديثة اليوم[1].

(٣) قد استثمر المحدثون من نقاد النحو العربي جهود "ابـــن جنى" و"ابن مضاء القرطبى" وأفكارهما، بالإضافـــــة إلـــى أوجـــه الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، وأضـــــافوا إلـــى ذلـــك أفكـــار الوصفيين من علماء اللغة المحدثين ليدعمـــــوا دعـــوات التيسـير والإصلاح والتجديد. فـــ"ابن جنى" يرى أن الإعراب هو الإبانـــــة

انظر: عبد المتعال الصعيدى، النحو الجديد، ط١، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ٢٢.

[1] د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، بغـــداد، ١٩٥٥م، ص ٤٠٦.

عن المعنى بالألفاظ، «ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيدا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[٢].

والإعراب عند "ابن يعيش" هو «الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[٣].

ويرى "ابن السراج" أن الإعراب «أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون»[١]، وهو عند "السيوطى" «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب»[٢]، وعند "الأشمونى" هو «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[٣]. وحد الشرط الذى لابد أن يتوفر في العامل ما يراه "ابن الأنبارى"

---

(٢) انظر: ابن جنى: الخصائص، جـ١، تحقيق محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٢م، ص ٣٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، جـ١، عالم الكتب بيروت، (د.ت.)، ص ٧٢.

(١) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلى، مطبعة النعمان والنجف، ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٢) السيوطى، همع الهوامع، جـ١، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، ص ٤٢.

(٣) الأشمونى، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٧٤م، جـ١، ص ١٩.

من أن «المعمول لا يقع...إلا حيث يقع العامل»[٤]، والعلة في ذلك هي «أن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع»[٥].

وثمة عامل ثالث يضاف للعامل اللفظي والمعنوي على رأى "ابن مضاء القرطبي" هو المتكلم «فرفع الكلمات أو جرها أو نصبها أو جزمها ليس إلا أثرا للمتكلم وحده، هو الذى عمله واجتلبه، وأبقاه أو غيره»[٤].

و"ابن مضاء" يعرض فكرته هذه بإزاء مصادرته لفكرة العوامل اللفظية والمعنوية، يقول: «والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون -أعنى حذاقهم- أن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون هذا ينتصب بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره، والفعل الذى بهذه الصفة لابد منه ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا

---

[٤] ابن الأنبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، جـ١، ص ٥٠.

[٥] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٤] انظر: د. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط٣، ص ٢٠١.

في الأفعال أو الجمل. لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الـــذى ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره (ضربتـــه)، فـــإن فـــرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده وبما يظن أن المتكلـم أراده، ويجوز ألا يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظيـــن لا يأتى إلا موافقا لهذا الفرق»(٥).

ويرى الدكتور "محمد البنا" أن "ابن مضاء" قد أفاد من "ابـــن الطراوة" في عرض فكرة "قصـــد المتكلـــم" بـــدلا مـــن العوامـــل اللفظية(١)؛ يقول "ابن مضاء": «إن حركات الإعراب لم توجد لتـــدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتـــدل علـــى معـــان فـــي نفـــس المتكلم»(٢).

ويقول "ابن الطراوة" في العامل في المنصوبات (الاشـــتغال، والمنادى): «إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرهـــا خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتسـليط عـــامل لفظـــى عليها»(٣). والحق أن مصدر هذه الفكـــرة النحويـــة هـــو الفكـــر الأصولى. وعلى الرغم من أن فكرة الجمهور في أمر العامل هـــي الأيسر عملا وتطبيقا وإفادة فهي ليست الحق في الواقع «ذلـــك أن

(٥) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩، ص ٨٣، ٨٤.

(١) المرجع السابق، المقدمة، ص ٢٢، ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق، المقدمة، ص ٢٢، ٢٣.

الواقع اليقيني يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها، إنما هو المتكلم ما في ذلك شك»[٤].

ومع صحة عرض "ابن مضاء" لفكرة المتكلم على اعتبارها مكملا لعناصر العامل كما اعتقده الجمهور، فهو يطالعنا في مؤلفه "الرد على النحاة" بعدم الالتزام بها حسب مفهومه لها، والعودة إلى الأخذ بفكرة جمهور النحاة، يقول: «فـ(جرى) لا فاعل له ظاهرا، فإما أن يكون محذوفا وإما أن يكون مضمرا»[٥]. وقال: «هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر والمنصوب ينتصب كذلك أيضا»[٦].

ولننظر في رأى الأستاذ "إبراهيم مصطفى" في نصب اسم (إن)، حيث قال:

«لقد راقبنا (إن) وخاصة في القرآن الكريم ووجدناها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير مثل (إناء إنى، إنك، إنه...)، ثم يخلص بعد ذلك إلى تفسير ذلك وتعليله فيقول : «فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوبا وما نجده من

---

[٤] د. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢٠١.

[٥] انظر : ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٦، وراجع: الاضطراب في الخلط بين كلمتي الحذف والإضمار في كتاب د. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، نشر عالم الكتب، ط١، ١٩٨٩م، ص ٢٠١.

[٦] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٢٠١.

أثر الرفع فيه، إذ يجئ أحيانا مرفوعا، ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضا؛ وذلك أنهم لما أكثروا من اتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا. وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختبار، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم»[١].

إن هذا التعليل لمسألة نصب "اسم إن" يذكرنا بأسلوب الأقدمين في تعليل رفع المبتدأ مثلا أو نصب المفعول معه أو غير ذلك من الموضوعات، وليس هناك حاجة إلى تعليل النصب، وليس من الحكمة أن يقصد إلى التيسير بهذا النوع من أساليب البحث.

وقد تأثر تلاميذ إبراهيم مصطفى بآرائه ومالوا إليها وبسطوها في كتبهم وزادوا عليها فنادوا بإلغاء العامل والعلل ويسروا ووجهوا ولكنهم لم يسلموا من آثار المنهج القديم الذى لا يكتفي بالوصف والتقرير.

وفي جملة الكلام على أحوال الكلمة وعلاقتها بغيرها علاقة ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو كالفعل والفاعل والمفعول وغير ذلك، وللنحوى في أى من هذه الأشتات نظر خاص يدخل في باب النحو؛ وليس للنحوى أن يعلل ويؤول

(١) انظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة ١٩٣٧، ص ٦٨ - ٧٠.

ليصل إلى شيء يدخل في مادة النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعا والعلامة ظاهرة فليس للنحوى أن يقول : لم كان الرفع ؟ ومثل ذلك لا يقال في الفاعل إن خفيت حركته كالاسم المقصور مثلا، وهو غير مطالب أن يقول: إن علامة الرفع مقدرة بسبب كذا (التعذر أو الثقل)؛ وليس للنحوى أن يقول في الفاعل الذى لزم حركة بعينها لا تتغير

(وهو البناء) نحو جاء هذا : إن الفاعل (هذا) مبنى على السكون في محل رفع.

إن النظام في كتاب "سيبويه" يصدر عن مراعاة العامل أولا وأخيرا، فقد نظر "سيبويه" في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه، فإذا هي فعلية واسمية، فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل، وعنى بذلك المرفوع في حالة المماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه أخذا على عادته من التتبع والاستقراء، ثم تكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التوابع، وصار من هنا إلى آخر النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية، فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجرى على شبه منها في العمل.

معنى هذا أن محور النظام الذى سار عليه كتاب سيبويه هو مراعاة نوع الصيغ التي يتألف منها الكلام وليس لحظ عملها فحسب، وفكرة هذا الترتيب التي يصدر عنها صحيحة، إذ من الواجب في مجال تحليل التراكيب دراسة الصيغ ذاتها دون الاكتفاء ببيان آثارها الإعرابية وحدها، فإن في تصنيف الأبواب على حسب الآثار الإعرابية وقوف عند "شكل" هذه الآثار دون تحليل دقيق لمقدماتها، ثم إنه فوق ذلك لا يراعى غير ظاهرة واحدة، هي ظاهرة التصرف الإعرابى، ويهمل ما سواها من ظواهر اللغة التي ينبغي أن نلحظ آثارها في مجال التصنيف، كما تراعى بالضرورة في مجال التقنين.

وهذه النتيجة التي ينتهي إليها تحليل كتاب سيبويه يؤكدها أيضا ما أثر من كتب عن نجاة المرحلة التي ينتمى إليها سيبويه، كـ "الأخفش"، و"قطرب"، و"الفراء"، و"ثعلب"، و"المبرد" وغيرهم من نحاة القرن الثالث الهجرى.

وبنى النحاة موقفهم فيما بعد على أساس مراعاة أثر العوامل فجعلوا ملاك ترتيب الأبواب التشابه في شكل الحركة الأخيرة دون أن يعبأوا بأية مؤثرات أخرى.

ومن ثم فإن الترتيب المتبع بين النحاة لا يكاد يختلف، فيبدأ بذكر مجموعة من المقدمات العامة التي تتناول الكلمة والكلام وأقسامهما والإعراب والبناء وأنواع كل منهما، ثم يتلو هذه

المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الإعرابية، بدء بالمرفوعات تعقبها المنصوبات ثم المجرورات، وأخيرا المجزومات، وفي داخل هذه الأطر العامة يقدم النحاة أحكامهم وآراءهم لا يكادون يختلفون في ترتيبها، وإن اختلفوا في بعض الأحيان، فإن خلافاتهم محصورة في بعض الجزئيات والتفاصيل.

ومن الواضح أن ترتيب المصنفات النحوية في المرحلة السابقة يضع في الحسبان عددا من الاعتبارات التي يجمعها تحليل الصيغ على حين لا يعنى التقسيم والترتيب بغير الاتفاق في شكل الحركة[١].

ويرى الدكتور "السامرائى" أنه إذا كنا نريد أن يتخفف نحو العربية في كثير مما درجنا عليه فإننا مدفوعون إلى ذلك بسبب ما تمليه علينا قوانين التعلم؛ إن آثار النحو القديم ما زالت واضحة في النحو المدرسي الوظيفي، ألا ترى أن الطفل لابد أن يقول في "يكتب محمد" أن الفعل "يكتب" مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ثم يعقب على هذا فيتم الإعراب فيقول : مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وكأنه حين يقول : لتجرده كأنما أريد له أن يظهر نمطا في عقلية فلسفية تؤمن بالعلة والنتيجة.

---

(١) د. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م، ص ١٤٢.

ولنعد إلى هذه العبارة مرة ثانية فنقف على علم يتغى الضروري من المفاهيم النحوية أولها : أن كلمة "مضارع" لا تخدم المادة النحوية، ولا تقترب من حقيقة هذا الفعل الذى ينصرف إلى الحال أو الاستقبال مع التمييز بينهما بقرينة دالة تمنع أن يكون ما دل على الحال مفيدًا الاستقبال، ولكن "المضارع" تسمية ليست من الوظيفة النحوية، إنها تدل على (المشابهة) وإن هذا الفعل يشبه الاسم، وقول الأقدمين إنه أشبه الاسم قد ضيّع الضروزى من مادة الفعل وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمن[١].

وقد لاحظ الكوفيون كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة أنواع : اسم، وفعل، وأداة. والاتجاهان يتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة من حيث تذكيره وتأنيثه، ومن حيث تنكيره وتعريفه، ومن حيث بناؤه وإعرابه ومن حيث إفراده وتثنيته، وجمعه، ولم يختلفا إلا في مسائل جزئية، ويختلفان في أقسام الفعل، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضى، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضًا، يتفقون في القسمين الأولين مع البصريين، ويختلفون معهم في القسم الثالث، وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم، لا فعل الأمر. مثال الأول : قعد وكتب، ومثال الثانى : يقعد ويكتب، ومثال الثالث: قاعد وكاتب.

---

(١) انظر : د. إبراهيم السامرائى، من سعة العربية، ط ١ دار الجيل، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.

وهناك مكونات لغوية وهي التي يسميها البصريون أسماء أفعـــال، ويقسمونها إلى اسم فعل ماض، كهيهات وشتان، واسم فعل مضارع كوى وآه. واسم فعل أمر كصه ومه. هذه الطائفة وقعت للكوفييـــن أيضا، ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال. فلم يجعلوها لذلك قســـما قائمًا بذاته، وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عدُّوها أفعالاً حقيقيـــة[٢] . ولم يمنعهم دخول التنوين عليها وهو من علامات الأسماء عنـــد الفريقين، كصهٍ، ومهٍ، وآهٍ، من تسميتها أفعالاً. أما فعـــل الأمـــر، فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضـــارع، بعـــد حذف أحرُف المضارعة، يعدُّونه قسمًا بذاته، ولكنه عند الكوفييـــن مقتطع من الفعل المضارع، وعلى هذا فزمانه وحُكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه، ولكنه يختلف عـــن المضـــارع بأنـــه مجزوم فقط لأنه مقتطع من الفعـــل المضـــارع المجـــزوم بـــلام الأمـــر[٣] . وقد جاءهم هذا من الفراء، فقد كان يقول في تفســـير قوله تعالى {فلْيفرَحوا} إن العرب حذفوا اللام من فعـــل المـــأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفـــوا التاء من الفعل، والجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذى أوله البـــاء والتاء والنون والألف، في قولك : أضرب، وأفرح، لأن الضاد ساكنة، فلم

[٢] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ١٢٨.

[٣] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، طبعة استانبول (د.ت)، ٢ / ٢٦٨.

يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فأدخلو ألفا خفيفة يقع بها الابتـــداء، كما قالوا : ادارك، واثاقلم.

وكان الكسائي يعيب قولهم : فلتفرحوا لأنـــه وجـــده قليـــلا، فجعله عيبا، وهو الأصل، وقد روى عن النبى -صلـــى الله عليـــه وسلم- أنه قال في بعض المشاهد : «لتأخذوا مصافكم» يريد بـــه : «خذوا مصافكم»[1] . أما عد اسم الفاعل فعلا وكونه قسيم الماضى والمضارع فهو رأى الفراء، وزعمه أيضا، وعليه الكوفيون الذيـــن جاءوا بعده. فقد عرض كتاب مجالس اللغويين والنحاة لمساءلة بين أبى العباس المبرد وأبى العباس ثعلب، كـــان موضوعـــها : اســـم الفاعل، جاء فيها ما نصه : «قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بـــن يزيد البصرى، فقال : كان الفراء يناقض، يقول : قائم : فعل دائـــم، لفظه لفظ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل، لأنه ينصب، فيقال : قائم قياما، وضارب زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل، ليس هو فيـــها اسما»[2] .

وجاء في كتاب "معانى القرآن" ما نصه :

---

(١) الفراء، معانى القرآن. تحقيق نجاتى والنجار ، الهيئة العامة للكتاب، القـــاهرة ١٩٨٠م، ص ٧٣.

(٢) الزجاجى، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، ودار الرفـــاعى بالرياض، ١٩٦٣م، ص ١٢٩.

«قال "الكسائي" في إدخالهم "أنْ" في "مالك" : هو بمنزله قوله : ما لكم ألا تقابلوا، ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن تقول : مالك أن قمت، ومالك أنك قائم، وذلك غير جائز، لأن المنع إنما يأتى بالاستقبال. تقول : منعتك أن تقوم، ولا تقول : منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في "مالكْ" في المستقبل، ولم يأتى في "دائم"، ولا ماض»[١] . فقد أراد بالدائم : اسم الفاعل وبالماضى : الفعل الماضى، وبالمستقبل : الفعل المضارع، وعطف "ماض" على "دائم" يدل على إشارة أنه كان يسمّى اسم الفاعل فعلاً. وسماه فعلاً في موضع آخر من تفسيره، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سررة الزمر : «كاشفاتِ ضُرِّه، ومُمْسكاتِ رحْمَته». قال : «نون فيها عاصم والحسن وشيبة، وأضاف يحيى بن وثاب، وكلٌ صواب. ومثله : "إن الله بالغُ أمْرِه" "وبالغٌ أمْرَه" "وموهِنُ كَيْدِ الكافرين" "وموهنٌ كيْدَ الكافرين". فإذا رأيت الفعل قد مضى فيْ المعنى، فآثر الإضافة فيه، تقول : أخوك آخذ حقه، فتقول هاهنا : أخوك آخذ حقه، ويقْبُح أن تقول : آخذ حقه، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد، قلت : آخذٌ حقه، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتلٌ حمزة، لأن معناه ماض، فقُبح التنوين»[٢] .

---

[١] الفراء، معانى القرآن، ص ٣٠.

[٢] المرجع السابق، ص ١٦٦.

إن الدلالة تصلح للتفريق على مستوى الـ Semantics، أما التفريق بين الجمل نحويا فيقوم على أساس وظائف الكلمات باعتبار دلالتها على الأبواب النحوية، ففي الآية القرآنية {أن تصوموا خير لكم}[٣]، صاغ النحاة من (إن والفعل) مصدرا فصار الكلام (صيامكم خير لكم)، ولكن الدراسات اللغوية الحديثة تفرق بين هذين تماما، لأن الوظائف التي تؤديها الآية كما وردت في نص القرآن غير الوظائف في الكلام المدعى أنه غاية الأولى.

إن ضرورة صوغ المصدر قد نشأت لدى النحاة نتيجة الربط بين أمرين ينبغي التفريق بينهما هما "الحالة الإعرابية" و"علامات الإعراب"، والحالات الإعرابية هي (الرفع والنصب والجر والجزم) وقد فهم النحاة أن كل حالة إعرابية لابد لها من علامة إعرابية، فإذا لم تظهر في الجمل فهي في محل كذا، وإذا لم تظهر العلامة على (إن والفعل) فلابد من صوغ مصادر تظهر عليها الحالات الإعرابية في علامات إعرابية، والواقع أنه ليس من الضروري التلازم بين الأمرين، فقد يعبر عن الحالة بعلامة شكلية فقد لا يعبر عنها، والأمر مرجعه إلى العرف اللغوي في الكلمات والجمل «فالحالة يمكن أن تلحظ في الذهن لأنها أمر اعتباري، أما

---

[٣] سورة البقرة، الآية ١٨٤.

اللفظ فلا يمكن أن يلحظ، بل إنه يقال أو لا يقال، ولا ثالث لهذين الاحتمالين»[١].

لقد كان اهتمام العلماء العرب بتحليل بنية اللغة العربية كبيرا، وفي هذا الإطار تكون فرعان علميان، وهما : "النحو وعلم أصول النحو"، والعلاقة بينهما موازية للعلاقة بين "الفقه" و"علم أصول الفقه".

وقد جمع السيوطي في كتاب "الاقتراح" عددا من تعريفات النحاة لعلم النحو، منها : "النحو استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"، "النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لسان العرب"، "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه"، ومنها "النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة، يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى".

وهذه التعريفات وغيرها تشترك في تحديد سمات أساسية لعلم النحو، منها أن النحو علم أو صناعة علمية، وفي هذا تمييز واضح بين وجود اللغة العربية منذ آلاف السنين قبل الإسلام، وبين

---

[١] انظر : د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٤٨.

علم النحو أو صناعة النحو، وهو تخصص ظهر وازدهر في إطار الحضارة الإسلامية.

موضوع النحو في هذه التعريفات يشتمل على "تغيير ذوات الكلمة وأواخرها"، والنحو لا يقتصر على نهايات المفردات سواء أكانت نهاية إعراب أم حركة بناء، بل يهتم النحو أيضا ببنية الكلمة وتغيراتها الداخلية.

لقد برز من الموالى "عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي" الذى قال فيه "محمد بن سلام" «كان أول من بعج النحو ومد القياس»[1].

و"عيسى بن عمر الثقفي"، وقد أخذ عن "ابن أبي إسحاق" هذا، وأخذ عنه "الخليل بن أحمد الفراهيدى" ثم "سيبويه"، وقد روى عنه في عدة مواضع من كتابه، كانت هذه الدراسات في أول أمرها عملا من الأعمال القرآنية، ثم ظهرت الحاجة إليها على أنها غرض حيوى لا يستغنى عنها في الأمصار الإسلامية التي تلاقت فيها العناصر، وتفاعلت فيها اللغات، وتضافرت جهود الدارسين لانمائها، وقد كللت تلك الجهود بالنجاح يوم أن استقلت هذه الدراسة عن جملة الأعمال القرآنية وأصبحت علما مستقلا أقبل عليه الدارسون لذاتها.

---

[1] ابن سلام، طبقات الشعراء، شرحه محمود محمد شاكر، دار المعارف ذخائر (٧)، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١٠.

وموضوع النحو في التعريفات يشتمل على "تغير ذوات الكلمة وأواخرها"، والنحو لا يقتصر على نهايات المفردات سواء أكانت نهاية إعراب أم حركة بناء، بل يهتم النحو أيضا ببنية الكلمة وتغيراتها الداخلية.

والنحو هو ذلك العلم الهادف في كل هذا إلى كشف العلاقة بين "النظم" و"المعنى" أى بين ذلك التتابع الصوتي من الكلمات المترابطة في علاقات نحوية من جانب، وما تدل عليه من دلالات من الجانب الآخر، وهذه التعريفات تتكامل لإيضاح جوانب شتى من طبيعة علم النحو ومجالاته وأهدافه.

فالإعراب من حيث هو بيان لوظائف، كانت عند القدماء هي المعنى، ومن أقدم النصوص التي بين أيدينا حول دور الإعراب في أداء المعنى ما أورده الزجاجى في كتابه "الإيضاح"، حيث عرض لموقف المؤيدين لدور المعنى في الإعراب والرافضين له، ولكن الرأى القائل بدور الإعراب في أداء المعنى هو الذى ساد في أمهات الكتب النحوية[1]؛ فـ "ابن جنى" يعرف الإعراب بقوله : «هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ[2] وإلى مثل ذلك ذهب أصحاب

---

(١) انظر : الزجاجى، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدنى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩م، ص ٧٠، ٧٧، ٨٢.

(٢) انظر : ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٣٥.

الشروح والمختصرات[٣]، ولذلك قال الزجاجى أن البصريين والكوفيين قد أجمعوا على دور الإعراب في أداء المعنى وإن اختلفا في مدى تطبيقه[٤].

فكلا الفريقين ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلص الضاربين حول مدينته[٥] (الكوفة أو البصرة). وليس الكوفيون بأهون شأنا، ولا أقل عددا، ولا أضعف مصادر من البصريين وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين، كما يقول المحققون[٦] .

إن غاية البصرى والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي : صيانة اللغة والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد ولكل وسيلته إلى غايته ولكن الوسائل تتفاوت، وفي هذا تيسير وتنمية لموارد اللغة، وتمكين الانتفاع بها، وإقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى أو يتسرب إليها ضعف، وقد تشدد البصريون وضيقوا، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا. وما لأنهم عوامل مختلفة، أضفت على مذهبهم

---

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٥١.

[٤] الزجاجى، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧ وما بعدها.

[٥] الجاحظ، البيان والتبيين، القاهرة ١٩٤٨م – ١٩٥٠م، ج ١، ص ٢٣.

[٦] السيوطى، المزهر، مطبعة السعادة القاهرة (د.ت)، ج ١، ص ١٤٨.

قوة، وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم، بغير مفاضلة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة.

وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة، تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم فلجأوا إلى التأويل والوصف ونحوها تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها، يتناولونها بالتأويل كي تساير قاعدتهم، وتساوق مذهبهم.

إن البصرى لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته، فإن خضعت لها قبلها، وإلا وصفها بالشذوذ أو خطأها وخطأ قائليها، بينما يتقبل الكوفي هذه المسائل إذا سمعها من أعراب يثق بفصاحتهم، ثم يعيد النظر في الأصول التي سبق أن توصل إليها، والقواعد التي سبق أن استنبطها إذا رأى أنها تتعارض معها لتكون وفق هذه المسائل، وليطمئن بعد ذلك إلى تمثيل اللغة في قواعده تمثيلا صادقا، وأن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية، ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها [١]. إذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر

---

[١] انظر: مقدمة الإنصاف، طبعة ليدن، الفصل الذى تحدث فيه "جونولدفايل" عن منهج الكوفيين في ضوء ما جاء من مسائل الخلاف.

القواعد الأول، وعدوا كل تعبير صحت روايته قائما على أساس صحيح ممثلا أسلوبا عربيا بعينه. ومن الزعم الباطل أن يقال إن البصريين كانوا أكثر تصلبا في أمر الرواية اللغوية من الكوفيين، أو أن نحوهم أقرب إلى الطبيعة اللغوية استنادا إلى ما كانوا يقولون: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ»[٢]. فلم يكن هذا هو واقع الأمر، لن الكوفيين كالبصريين كانوا يعنون العناية كلها بسلامة اللغة وصحتها. ولم يكن الكوفيون أقل من البصريين رواية وحفظا وسماعا، فقد كان الكوفيون والبصريون جميعا يعملون جاهدين على لقاء الأعراب والسماع منهم، وعلى جميع الأشعار وأخبار أيام العرب، بل كان الكوفيون أوسع رواية ، فهم «ملمون بأشعار العرب مطلعون عليها»[١]. والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي لم يستغن عن الاعتماد عليها كوفي ولا بصرى. وإذا كان البصريون ينظرون إلى روايات الكوفيين نظرة الشك ويمتنعون عن الأخذ عنهم[٢]، فليس من الصعب حمل ذلك على ما عهد من التنافس بين المصرين، يضاف إلى ذلك سعة رواياتهم

---

(٢) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق الزيني وخفاجة، ط١، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ص ٩٠.

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة المجتبائي الدهلي، ١٣١٢هـ، ص ٨٤.

(٢) السيوطي، المزهر، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ، ٢/٢٥٦.

للهجات العرب، مشاركتهم البصريين في التنقل بين الأعراب الخلص، والسماع من فصحاء الأعراب الذين افتخر البصريون بالأخذ عنهم، وخروج "الكسائى" إلى البوادى العربية التي سبق للخليل بن أحمد أن استقى منها مصادر علمه.

على أيّ حال فإن هذه الأصول بهذا الفهم امتزجت عند علماء العربية القدماء، يستوى في ذلك البصريون والكوفيون، وأن هذه الأصول قد ساعدت علماء العربية مع نهاية القرن الثانى الهجرى على وضع هذا النموذج التفسيرى التعليمى للغة العربية.

ومعنى هذا أن المبدأ الذى ينطلق منه الدكتور "تمام" في قراءاته الجديدة للتراث اللغوي، هو المبدأ نفسه الذى صدر عنه هذا التراث، وهو كما قال "ابن جنى" الإبانة عن المعنى. ومع ذلك يقرر الدكتور "تمام" أن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها المعنى"؛ ذلك أن المعنى عنده له مفهوم المعنى عند القدماء، يقول: «وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى، يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفولكلور وأغان ومناهج عمل وطرق معيشة...وهلم جرا. ومن هنا دعت الحاجة إلى المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية: أحدها المعنى الوظيفي، وهو

وظيفة الجزء التحليلى في النظام أو في السياق على حد سواء، والثانى المعنى المعجمى للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعى، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه ويتصل بهما عن طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية، وهذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي.

فالإعراب، الذى هو الإبانة عن المعانى النحوية (العمدية، الفضلة، الإضافة) بالألفاظ، أى شكل آخر الكلمات التي تشغل المواقع النحوية المختلفة وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية في إزالة اللبس وتوضيح المراد، يضاف إليها:

– قرائن لفظية أخرى.

– قرائن معنوية.

وتتسم الكلمات بالحرية في الترتيب إن حظيت بوسيلة من الوسائل السابقة، وإلا اتسمت بثبات الموقع وتقيده، وهو قيد رضيته اللغة بغية إزالة اللبس وإيضاح المعنى ورسم الحدود بين المعانى المختلفة، فليس الأمر في التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن عاملها، فما هذه إلا وسيلة واحدة من وسائل كثيرة، صحيح أنها أهم الوسائل وأعظمها شأنا، لكن يبقى أن الأساس في التركيب هو مضامة الألفاظ بعضها بعضا تبعا لنسبة معينة تسخر

لها كل الوسائل. وكما أن المتكلم هو الذى يذكّر ويؤنث، ويثنى ويجمع، ويقدم ويؤخر، هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناء على نسب توزيعية يحكمها الاستعمال.

ومن المدافعين عن "العامل" المرحوم عباس العقاد والأستاذ على النجدى ناصف، فأما الأستاذ العقاد فإنه تناول مسألة العامل بوصفها « مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة، لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء[١]، ويرى الأستاذ العقاد أن «النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة»[٢].

ويبين الأستاذ "العقاد" رأيه في مسألة العامل قائلاً : «والرأى الذى انتهينا إليه، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين، كأكثر ما يكون الصواب بين الأطراف المتباعدة؛ فالمنكرون للعامل ــ ظاهرًا أو مقدرًا ــ مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع، وشواهد ذلك في قوافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى

---

(١) انظر : عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة وآدابها، ط٢ دار المعارف، د.ت، ص ٢٩.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ١٤٩.

في الكلمات التي تتخللها، وليست قواعد هذا الشعر بنت جيلـــها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية، وهـــــذا فضـــلا عـــن أن الشواهد المطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحـــاديث النبويـــة على تعدد رواياتها، لأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضيـــف إلى الشواهد ولا تنتقض منها أو تنفيها.

أدرك "الخليل" أن بعض الكلمات يلزم حالة واحـــدة، وتلـــك الكلمات هي المبنية وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب لإعرابـــها عن المعانى المختلفة التي تتعرض لها في التأليف.

لقد وصل "الخليل" –من خلال إدراكاته للأصوات والحروف والكلمات– إلى دراسة جديدة هي الهدف من هذا كله إنـــها تتعلـــق بأسباب تغيير أواخر الكلمات بتغيير موقعها في التراكيب، وممـــا لا شك فيه أن أساس هذه الدراسة هو الكشف عن المؤثرات المختلفـــة التي تؤدى إلى مثل هذا التغيير، هذه المؤثرات هي العوامل.

ومـــن هنا فإن فكرة العامل في النحو العربـــي قـــد نشـــأت نشـــأة لغوية حقا ابتداء

من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف وانتهاء بـــالمؤثرات انفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير لكى نؤكد أن النحاة العرب فـــد أدركوا فكرة العامل، وأن أبواب النحو العربي كله قائمة على هـــذه

الفكرة، وأنها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير، وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذى استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقى، وأنهما قد نبعا من معين واحد.

وقد أيقن "تشومسكى" بعد العديد من الإضافات والتعديلات والتحسينات التي أجراها على نظريته منذ ظهورها في كتابه التراكيب النحوية سنة ١٩٥٦م أن نظرية العامل والربط السياقى تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير الكامل والتحليل اللغوي الشامل للتراكيب النحوية في بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة، وإذا كانت هذه النظرية وهي تمثل الكفاءة التوليدية المثلى التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية بعد جهد وعمل ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن، فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإن "الخليل بن أحمد" قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن ثم فإن "تشومسكى" وإن كان قد انتهي بنظرية العامل فإن "الخليل" قد ابتدأ بها.

(٤) (علم اللغة التطبيقى) يمثل الفرع الثانى الكبير من فروع علم اللغة، ويقوم هذا العلم على استثمار نتائج علم اللغة العام أو

النظرى ودراساته وتطبيقها في مجالات لغوية معينة، ومعنى هـذا أن كل فرع من فروع علم اللغة النظرى يقابله بالضرورة فرع آخر تطبيقى انبثق عن الفرع النظرى له، ومعظم هذه الفروع التطبيقية لم يعرفها التفكير اللغوي على النحو الذى هي عليه الآن، بعكس فروع علم اللغة النظرى الذى عرفت الدراسات اللغوية القديمة جوانب منه، ولكن بغير المنهج المتبع في دراستها اليوم، ومن ثم ندرك شبكة العلاقات التي تربط بين فروع هذا العلم المختلفة.

ونحن أصحاب تراث لغوى ضخم يرجع إلى أكثر من ألف عام فأقدم مؤلف لغوى وصل إلينا هو معجم (العين) "للخليل بن أحمد"، وأقدم كتاب في النحو هو كتاب "سيبويه" ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم لم تتوقف حركة التأليف في اللغة العربية ودراستها، ولا شك أن هذا الماضى العريق يحدد لنا هذه التبعات وتتمثل في أمرين :

الأول : هو دراسة التراث اللغوي العربي دراسة علمية لإبراز دور علماء العربية القدماء في تاريخ الفكر اللغوي بعامة، وللبحث عما يصلح من الأصوات اللغوية التي وضعوها لكى تصبح أصولا لعلم لغة عربى حديث يساير ما بلغته هذه الدراسات اليوم في الغرب من تقدم، وكما قيل بحق فإن أول التجديد هو قتل القديم بحثا.

أما الأمر الثانى : فهو معرفة علمية وعملية بطرق علم اللغة ومناهجه، ولا بأس علينا في ذلك، فقد نقلنا كما نقل أجدادنا عن الحضارات الأخرى، وجاوزنا الآن في كثير من العلوم طور النقل إلى طور التأليف الأصيل والتفكير الفريد المرتبط بتراثنا وحضارتنا، ولكننا ما زلنا حتى اليوم في مجال الدراسة اللغوية نعيش عيالاً على تراث أجدادنا من علماء العربية القدماء لم نضف شيئًا ولم نسهم بشيء في دراسة العربية وتعليمها، ولا يعد ذلك عيبًا فينا طالما أن النظام النحوي للعربية لا بديل عنه لأن العلاقات بين المفردات في التراكيب العربية ثابتة، حتى وإن طرأ على المفردات تغير في الدلالة، وليس ضروريًا أن يحدث في نحونا ولغتنا ما حدث بالفعل في أوروبا وأمريكا من إمكانية نشوء أنظمة نحوية ولغوية جديدة لأن ما حدث للاتينية لم يحدث بعون الله للعربية، ولذلك تجد مصطلح الأنحاء التقليدية سائدًا عند الأوربيين في دراساتهم لكنك لا تجد ذلك في الدراسات العربية وإن كان ذلك قد تردد في بعض الدراسات العربية الحديثة فهو من قبيل تأثر بعض المؤلفين أو الباحثين في النحو العربي بما درسوه في أوروبا أو قرأوه في المراجع الأجنبية أو ما ترجم لهم أو ترجموه بأنفسهم عن تلك اللغات اللاتينية، وقد كرروا كثيرًا مصطلح التقليدي أو الدراسات التقليدية.

وكتاب "سيبويه" يعد أهم ما وصل إلينا في النحو العربي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة يشتمل كتاب "سيبويه" على أبواب كثيرة متتابعة، بدأت من تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، ثم تناول علامات الإعراب والبناء، وخصص أبوابا كثيرة بعد ذلك للقضايا المتصلة ببناء الجملة العربية وفيه أبواب للأبنية الصرفية للمفردات اعتمادا على فكرة التمييز بين الحروف الأصول وأحرف الزيادة التي وضعها "الخليل بن أحمد"، ولما كانت كلمات كثيرة تحدث فيها تغيرات صوتية فإن "سيبويه" خصص الأبواب الأخيرة من كتابه للدراسة الصوتية، وهي الأبواب التي تناول فيها الحروف ومخارجها وصفاتها والإدغام وغير ذلك، مما شكل الإطار العام للبحث الصوتي عند العرب، وقد استمر هذا المفهوم الشامل للنحو عند عدد من المؤلفين في التراث العربي. وقد احتفظت كتب النحو الكبيرة، مثل : (المقتضب) "للمبرد" (ت ٢٨٥) و(أصول النحو) "لابن السراج" (ت ٣١٦) بدراسة الجملة والكلمة والأصوات اللغوية.

ولم تقتصر الجهود النحوية على كتب النحو العامة التي تهتم بتقديم النظام اللغوي للعربية في أبواب، بل هناك دراسات نحوية نصية كانت تعرض المسائل طبقا لورودها في النص، وهنا نجد

مجموعة من كتب الدراسات اللغوية لنصوص القـــرآن الكريـــم[١].
فالنحو علم أو صناعة علمية، وفي هذا تمييز واضح بيـــن وجـــود اللغة العربية منذ آلاف السنين قبل الإسلام، وبين علـــم النحـــو أو صناعة النحو، وهو تخصص ظهر وازدهر في إطـــار الحضـــارة الإسلامية.

ويجمع النحاة القدماء بصريون وكوفيون على أن الكلم فـــي العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف، جاء ذلك على لسان سيبويه، والكسائى، والفـــراء، والمـــبرد، والزجـــاج، وابـــن السراج، والزجـــاجي، والفارســـى، والرمـــانى، وابـــن فـــارس، والبطليوسى، والزمخشرى، وابن الأنبارى، وابـــن يعيـــش، وابـــن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضى، وابن هشام، وابـــن الصائغ، والسيوطى، وغيرهم ممن نذكره في أثنـــاء اســـتعراضنا لأقوال النحاة من خلال عـــرض خصـــائص مفـــردات العربيـــة وتراكيبها، ومن ثم ظواهرها التي وضع لها نحاة العربية ولغويوهـــا ما تناسب معها من ضوابط وأحكام.

وقد شمل علم اللغة بمفهومه الحديث مجموعة من المبـــاحث العربية وذلك من خلال مستويات التحليل على أن علم العربية وهو النحو قد شمل هذه المباحث من خلال مسائله وقضاياه، فمنها (علـ

---

[١] د. محمود فهمى حجازى، البحث اللغوي، مكتبة غريب، القـــاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٢، ١٣.

الصرف) أو بمعنى آخر علم (المورفيمات) وهو يبحث في تصنيف (المورفيمات) وأنواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها، ويدخل في إطاره علم الصرف بالمفهوم التقليدى، ويستخدم وحدة أساسية في التحليل هي (المورفيم morpheme) ويرمز له في التحليل بالقوسين { }.

وعلم النحو أو علم النظم ويدرس أحكام وقوانين نظم الكلمات داخل الجمل والعبارات وأنواع الجمل والعلاقات النحوية التي تربط بين مكونات الجمل وهو جزء من (علم القواعد grammar) الذى يشمل هذا العلم بالإضافة إلى (علم الصرف).

وعلم الدلالة يدرس الطبيعة الرمزية للغة، ويحلل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغوية وتطور الدلالة وتنوعها والعلاقات الدلالية بين الكلمات والحالات الدلالية وغير ذلك، وقد انبثق عن هذا العلم فروع أخرى هي : علم المفردات، ويدرس حركية الثروة اللفظية، كما تتمثل في المفردات من حيث مقدارها وتنوعها وعدد الكلمات التي تستخدم في مجال معين والكلمات المقترضة من لغات أخرى، والكلمات الحية النشطة التي يستخدمها المتكلم بلغة معينة وتلك التي لا يستخدمها ولكن يعرف معناها وغير ذلك مما يتصل بالمفردات.

و(علم اللغة التاريخى) يدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعاقبة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية

والدلالية، ومعنى هذا أن هناك علم أصوات تاريخي وعلم الصرف تاريخي وعلم النحو التاريخي وعلم الدلالة التاريخي، وأهم ما يسفر عنه هذا العلم من نتائج يتمثل في القوانين التي تحكم التطور اللغوي على هذه المستويات المختلفة، وكل ذلك بالنظر إلى لغة معينة أو عدة لغات في فترات زمنية مختلفة أي وهي في حالة الحركة (dynamic). وهذا يسري على المفردات العربية قبل الإسلام وعلى بعضها بعد الإسلام لكنه لا يسري على النحو والإعراب.

وعلم اللغة المقارن ويدرس الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية دراسة مقارنة في عدد من اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد أو عائلة لغوية واحدة، ومعنى هذا أن هناك فروعا أخرى لهذا العلم تتمثل في علم الأصوات المقارن، وعلم الصرف المقارن، وعلم النحو المقارن، وعلم الدلالة المقارن. وبناء على هذه الدراسات المقارنة يستطيع علماء اللغة استخلاص بعض الصور اللغوية المشتركة بين اللغات ذات الأصل الواحد، أو قد يسعى بعضهم لبناء اللغة الأم التي انحدرت منها هذه اللغات، وكان هذا هو الهدف الرئيسي لهذا العلم في القرن التاسع عشر، وهذا الفرع من فروع علم اللغة حدا بعلماء اللغة أن يفترضوا وجود لغة سامية أم تفرعت عنها العربية والعبرية والحبشية والسيريانية، ومن خصائص هذه اللغات استخلصوا الظواهر المشتركة والقوانين التي

تحكمها وجعلوها أصول اللغة السامية المفترضة. وفي ظننا أن هذا الأمر أعانهم على إمكانية وضع أنظمة جديدة نحوية من خلال دراسة خصائص لغة ما خصوصا أن هذه الدراسات الحديثة لا تركز على لغة بعينها، فإنما تكرر عبارة (أى لغة إنسانية) وإن كانت هذه البحوث تتخذ أمثلتها من الإنجليزية وهذا راجع إلى أن اللغة التي تكتب بها هذه البحوث هي الإنجليزية.

(علم اللهجات) وهو علم يدرس خصائص اللهجات في اللغة الواحدة كما تظهر في الفروق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويرجع الفضل في ظهور هذا العلم واستقراره لعلم اللغة التاريخى والمقارن. ويبدو أن هذا الفرع أوعز لعلماء اللغة إمكانية نشوء نظام نحوى لكل لهجة على حده، ويبدو أيضا أن هذه الفكرة انتقلت إلى باحثى العربية ودارسيها سواء عن طريق البعثات العلمية أو الترجمة. فبدت في كتاباتهم ومؤلفاتهم اللغوية أثار هذا الاتجاه من إمكانية إنشاء أنظمة بديلة عن النحو العربي يمكن تطبيقها على العربية لكن ذلك لم يكن ممكنا، وإن ظهرت دراسات عديدة عن اللهجات العربية مع مقارنة خصائصها بخصائص اللغة العربية الفصحى، ولم ينجم عنها إلا كشف مدى التطور في الاستعمال في جميع مستويات التحليل اللغوي.

(علم اللغة المعيارى) وهو علم ليس له وجود واضح بين فروع (علم اللغة) فهو منهج في دراسة اللغة أكثر منه علم من

علوم اللغة، وكان من الشائع وصف الدراسات اللغوية العربية بأنها دراسات معيارية أى تدرس اللغة لهدف معين مثل وضع قواعد لتعليم اللغة أو المحافظة عليها، أى أن الدراسة المعيارية للغة لم تكن تدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها وإنما تدرسها لهدف معين، وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة الوصفي الذى يدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها دون النظر إلى الجوانب المعيارية مثل وضع القواعد أو المحافظة على اللغة أو تعديلها وغير ذلك.

و(نظرية السياق The contextuel Theory of meaning) على النحو الذى حدده (فيرث Firth) تعد من أنسب المناهج لدراسة المعنى بسبب ما تميزت به من عناية بالعناصر اللغوية والاجتماعية، والابتعاد عن كثير من الأفكار البعيدة عن الواقع اللغوي، وبسبب المنهج الواضح الذى قدمته لدراسة النصوص[١].

إن الاهتمام بالمقام أو (سياق الحال) بالإضافة إلى سياق اللفظ ضرورى للوصول إلى المعنى الدقيق، لأن الكلمة إذا أخذت منعزلة عن السياقين اللفظى والحالى، فلا معنى لها ولا قيمة، أو

---

(١) Lyons. John semantics. v ٢. cambridge university Press London ١٩٧٧. p. ٦٧.

هي محتملة لصنوف من المعانى[١]، وهكذا فإن الوصول إلى معنى أى نص لغوى يستلزم ما يلى[٢] :

أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والصرفية (المورفولوجية)، والنحوية (التركيبية) والمعجمية، وأن يبين نوع الوظيفة الكلامية من تمن وإغراء واستفهام وتعجب... وغير ذلك.

وأن يذكر الأثر الذى يتركه الكلام من اقتناع أو سخرية أو ضحك أو بكاء أو ألم... الخ، وأهمية نظرية السياق تتمثل في عنايتها بالشق الاجتماعى للمعنى، وهو ما يسمى بسياق الحال، لأن إجلاء المعنى على المستويات اللغوية : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية لا يعطينا إلا معنى (المقال) أو (المعنى الحرفي) وهو معنى فارغ من محتواه الاجتماعى والثقافي منعزل عن القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى، ولذلك كان من الضرورى العناية به، ومن ثم فإن المعنى الدلالي يشمل جانبين أولهما يتمثل في (المقال) والآخر في (المقام) أو سياق الحال[٣].

---

(١) انظر : د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٣٨.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٣٤٠، ٣٤١.

(٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٣٧، ٣٣٩.

والمقال وحده لا يكون محدد الدلالة إلا بمعرفة مقامه أى الشق الاجتماعى المصاحب له[٤]..

وكثير من النصوص اللغوية، نجد صعوبة في فهمها على الوجه الدقيق بسبب قطعها عن السياق الحالى، أو غيبة بعض عناصره، ففي قول "الكميت" :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

يذكر النحاة أن قوله : "وذو الشيب يلعب" يحتمل أن يكون استفهاما إنكاريا

بهمزة استفهام محذوفة، ويحتمل أن يكون إخبارا، والمعنى مختلف في الحالتين وما كان هذا الاحتمال ليرد في اللغة المنطوقة التي تتمثل فيها للسامع عناصر الموقف الكلامى حيث يسمع طريقة الأداء الصوتي وما يصاحبها من المتكلم من حركات أو إشارات أو نحو ذلك فيميز بين الإخبار والاستفهام. واستصحاب سياق الحال ضرورى لدراسة النصوص اللغوية المكتوبة التي فقدت عنصرا هاما من عناصر السياق يتمثل في الأداء الصوتي، وعلى

(٤) د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ٢١٧.

قدر ما يمكننا استحضاره من عناصره يكون فهمنا للمعنى من حيث الدقة والوضوح[١].

يتضح لنا إدراك أهمية السياق بشقيه اللغوي والاجتماعى أو المقالى والمقامى في ثلاث من البيئات العلمية والإسلامية المعنية بدراسة النصوص اللغوية، وهي بيئات المفسرين والبلاغيين والأصوليين.

وللنحاة العرب جهد في دراسة بناء الجملة، ويكفي أن ننظر في كتاب "سيبويه" لنجد دراسات قيمة في بناء الجملة العربية، ولكن أهم فرق يميز البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربي في هذا أن الجهد العربي دار حول محور هو نظرية (العامل)، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلى لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثم يعد المعنى قطبا هاما في دراسة بناء الجملة، ليتضح هذا بالنظر في بحث النحاة للفعل المضارع بعد (حتى)، فقد لاحظوا أنه فصل منصوب، نقول مثلا : حتى أخرج، حتى نعمل إلخ، وهنا يمكن أن نقول على نحو وصفي بسيط : إن هذا التركيب مكون من : (حتى + فعل مضارع منصوب)، ولكن النحاة سألوا بعد ذلك السؤال التقليدى، ما العامل في كون هذا الفعل المضارع منصوبا ورب قائل يقول : العامل هو ذلك الحرف السابق عليه (حتى)، فيرفض أكثر النحاة مقررين خطأ هذه المقولة،

---

(١) انظر : المرجع السابق، ص ٢١٨.

ويعلل النحاة هذا برأيهم في (العامل)، فالعامل عندهم لا يعمل إلا مختصا، فللأفعال عواملها وللأسماء عواملها، وليس ثمة عوامل تعمل في الأفعال وتعمل في الأسماء، وهنا يتساءل النحاة هل (حتى) من عوامل الأسماء ؟ هي تجر الاسم مثل : (حتى مطلع الفجر). وإذا كانت كذلك فلابد من كونها مختصة بالأسماء، أي أنها لا تؤثر إلا في الأسماء، ولابد وأن يكون ما بعدها اسما، وهنا يقول أكثر النحاة : إن التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) ينبغي أن يفسر كما لو كان : (حتى + أن + فعل مضارع منصوب)، وواضح أن هذا تقرير لشيء لا وجود له في التركيب، استدعته العلامة. وهذا ما يرفضه علم اللغة الوصفي، فهو يعنى بالتركيب الموجود فعلا واصفا له محددا وظيفته، أما التساؤل حول (العامل) وتخصيصه وتقديره وما شاكل ذلك فيتجاوز النطاق الذى رسمه علم اللغة الوصفي مجالا لبحثه.

فعلم اللغة يدرس التركيب واصفا له في اللغة الواحدة أو مقارنا إياه في المجموعة اللغوية، ولوحظ ورود الفعل المضارع منصوبا بعد : كي، لكي، كي لا، لكي لا : كي ما، وكان من الممكن الاكتفاء في وصف هذا بمعادلات بسيطة على غرار : (كي + فعل مضارع منصوب)، ولكنهم سئلوا السؤال حول العامل، والعامل لابد أن يكون واحدا ولا يجوز أن يتعدد، فقام النحاة بعملية تحليلية معقدة، ففي الآية {لكي لا يكون على المؤمنين حرج}، حللوا (لكي)

فجعلوا اللام حرف جر، وجعلوا كـــي والفعـل بعدهـا مصـدرا مجرورا باللام، ونحن نقدر عظيم جهدهم فـــي التفسـير المعقـد لظواهر يبحثها علم اللغة الجديث بأسلوب معـادلات وصفيـة دون تقدير أو تأويل، وبتساؤل دائم حول الوظيفة والمعنـى والغـرض، وفاعلية التركيب في التعبير عن معنى، ويرى الدكتـور "محمـود فهمى حجازى" أن اختلاف نظرة اللغويين المحدثين للجملـة عنـها عن النحاة العرب أدى إلى مباحث لم تنل حقها من الاهتمـام فـي كتب النحو التقليدية (جملة الشرط) عرفها النحاة على نحو جزئـي، تناولوها ضمن مباحث (جزم المضارع)، فاقتصروا في بحثهم لـها على بحث العامل، فإذا كان التركيب : (إن تكتب اكتب) دار بحثـهم حول العامل في ذلك الجزم الذى حل بالفعل الأول وبالفعل الثـاني، واختلفوا في هذا اختلافًا جزئيًا لا يخرج عن هذا الإطار، أما جمـل الشرط التي لا علاقة لها بالمضارع ولا علاقة لها بالجزم فقد ضاع مكانها في نظرية العامل التي دار حولها البحث في بناء الجملة عند النحاة العرب، فنحن نقول (إن كتبت كتبتُ)، فـلا نسـتخدم فعـلاً مضارعًا بل فعلين ماضيين، وجملة كهذه لا مكان لها بيـن أنمـاط جملة الشرط في كتب النحو العربي، لا لأن هذا التركيب حديث في العربية، بل لأن النظرة إلى جملة الشرط نظرة حديثة، وقد سـجل اللغويون المحدثون أنماطا مختلفة من جملة الشرط العربية، وبعض هذه الأنماط في رأيه لم يكن موضع اهتمام النحاة العـرب، وذلـك

مثل : (إن) + (فعل ماض) + (فعل ماض) نحو : إن (إن منعونا قاتلناهم)، أو (إن) + (فعل ماض + (لم + فعل مضارع)، مثل (إن افترقتم لم تجتمعوا بعدها أبدا)[١]. وفي هذا العقد تمت دراسات جامعية نصية متخذة تركيب الشرط في القرآن وفي دواوين الشعر العربي موضوعا لها، وقد تناولت الجوانب التي أشار إليها الدكتور "حجازى" ورأى فيها نقصا ينبغي سده لكن هذه الدراسات النصية الحديثة اتخذت من النحو العربي وقواعده وسيلة للتحليل إضافة إلى استعانتها بالمناهج الحديثة في تصنيف المادة وتنسيقها وحصر أنماطها، وقد أشرف الدكتور "حجازى" نفسه على بعضها[٢].

عرف "ابن جنى" النحو بقوله : «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك»[٣].

"فابن حنى" حين ذكر أنواعا كثيرة للتصرف في كلام العرب، جعل التصرف في الإعراب قسيما لأنواع التصرفات الأخرى، ومن بينها التركيب.

---

[١] د. محمود فهمى حجازى، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٤٣، ٤٤.

[٢] انظر : السيد دسوقى، جملة الشرط في شعر المتنبى، رسالة جامعية بآداب طنطا، ١٩٩٤م، وعزيزة أبو صفية، جملة الشرط في القران الكريم، رسالة جامعية، مكتبة آداب الإسكندرية، ١٩٨٩م، أم سلمة عبد الباقى، رواتب الجملة في القرآن ودراسة في النحو والدلالة، رسالة جامعية، مكتبة آداب الإسكندرية، ١٩٨٨م.

[٣] انظر : ابن جنى، ج ١، ص ٣٤.

والتركيب أشد خطرا مما ذكر "ابن جنى" فبه يفترق علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية. واللغويون المحدثون يذهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة، بمعنى أن كلمات اللغة حين تتجاور لتشكل تراكيب تظهر في صورة أفقية على النحوي أن يكتشف العلاقات النحوية المختلفة التي تربط بين كلماتها.

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع آخر من العلوم اللغوية يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسية تنظر إلى كلمات اللغة من حيث هي قوائم مختلفة من الصيغ، فهناك صيغ للتثنية وأخرى للجمع، والنسب، وهكذا، والعلم الذى يدرس اللغة من الجانب الأخير هو علم (الصرف). "فابن جنى" إذن في كلامه السابق يجمع بين علمين أساسين من العلوم اللغوية. ومن الممكن عد العلمين شقى الدراسة التركيبية للغة، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية، والتعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق، ولواحق، ودواخل التي تتخذها اللغة وهي تصوغ كلماتها، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التي تتبناها اللغة أثناء نظمها لهذه الصيغ المفردة في تراكيب أكبر، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بينها، واختيار لحالة إعرابية معينة وهكذا.

والتداخل بين شقى الدراسة التركيبية أمر مسلم به، فبعض اللواحق علامة صرفية ونحوية معا، ومن هذا لاحقة التثنية، وجمع

المذكر السالم، فهي دالة على التغير في العدد، كما أنها علامة للحالة الإعرابية وتحويل الفعل من المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول يكسبه تصرفا تركيبيا جديدا. والتصرف التركيبي عامة، والنحوي منه خاصة أشد أنواع التصرفات اللغوية خطورة، فلا يتجسم الفرق بين اللغات إلا عن طريق تراكيبها النحوية.

والعلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها وبعضها الآخر، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة(١).

وقد جاء في كتاب (مناهج البحث في اللغة) أن هذه الروابط ثلاثة أشياء: التماسك السياقي، التوافق السياقي، التأثير السياقي. فالتماسك السياقي : يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدى الكلمة وظيفة التفاعل بالنسبة للفعل أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة أو الموصوف وهكذا. فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدى إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق، والتوافق في السياق : يقتضى

(١) د. محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٢٣.

التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم والحضور والغيبة) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث)، كما يراعى ذلك في العربية في التطابق بين المبتدأ والخبر، واسم الإشارة والمشار إليه، والصفة والموصوف. كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذى ترد عليه اللغة، فبتأثير هذا النظام تؤدى الكلمات وظائفها وبتماسك سياقها وبتطابق بعض أجزائها، وفهم اللغة ينبنى على الشكل والوظيفة.

وإذا كانت أيضًا هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي، بحيث رأى بعض الباحثين عناصر بنيوية واضحة في كتاب "سيبويه"[٢]. فقد ميز نحاة العربية الأوائل مثل الخليل وسيبويه بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية.

أما المستوى الأول فيتمثل في رصد الخصائص في الأداء وتتبعه. أما المستوى الثانى فيتمثل في علاقة المبنى بالمعنى. ولم يكن المستوى الأول إلا تلك القواعد المجردة التي يغلب عليها الطابع التعليمى والتي استند فيها النحاة إلى استعمالات العرب. في حين كان المستوى الثانى يتمثل في العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها. أى أن النحاة قد أدركوا أن هناك

---

(٢) نظرية تشومسكى اللغوية، ترجمة حلمى خليل، ط ١ دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧٢، ٧٣.

ارتباطا واضحا بين المبنى والمعنى. والمبنى عندهم كان يبدأ من أصغر وحداته، كما تتمثل في الصوت أو الحرف.* بينما تمثل الجملة أكبر هذه الوحدات، أى أن أهم خصيصة من خصائص التحليل البنيوى كانت في أذهانهم، وهي ثنائية التركيب اللغوي، وبذلك خرج هؤلاء النحاة عن دائرة الصواب والخطأ إلى فكرة النظام والتركيب، فليس الأمر مجرد وضع ألفاظ بإزاء معان فحسب، وإنما الأمر يتجاوز كل ذلك إلى عملية التركيب وما ينشأ عنها من علاقات. ولكن هذا الاتجاه لم يتضح بصورة ملموسة إلا مع نهاية القرن الرابع الهجرى عند "ابن جنى" من علماء اللغة و"عبد القاهر الجرجانى" من علماء البلاغة[١].

(٥) ويرى الدكتور "فهمى حجازى" أنه من الأخطاء الشائعة عن اللغة العربية أنها لا تعرف مقابلا لم يطلق عليه في اللغات الأوروبية اسم الأزمنة المركبة، وأن النحاة العرب لم يدرسوا هذه الظاهرة رغم وجودها في أشكال مختلفة في اللغة العربية، ونحن اليوم نفرق بين : كتبت، وكنت كتبت، وكنت قد كتبت، لكل تركيب معناه الخاص به.

والاهتمام بالمعنى يؤدى إلى المباحث التي عرفت عند القدماء باسم علم المعاني، ويكفي أن ننظر فيها لنجد فصولا في بناء

---

[١] د. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٣٨.

الجملة، فهم يفرقون مثلا بين الخبر والطلب تفريقا بارعا، ولو طبقنا هذا لاتضح لنا مدى الخلط في تقدير فعل عامل في المنادى، فقد قدروا في تركيب مثل : يا كبير القضاة، أن التقدير : أنادي كبير القضاة، ورغم كل المحاولات النظرية لتفسير هذا، فالثابت أن التركيبين مختلفان أساسا، فالأول طلبي والثاني خبري، كما يقول البلاغيون، فجهود البلاغيين العرب لها مكانها وتقديرها في دراسة الجملة العربية، وهي المكمل الطبيعي لجهود النحاة في هذا الميدان.

ولننظر مثلا في دراسة البلاغيين لأساليب الأمر في العربية، نجد عندهم الأمر بفعل الأمر (اكتب – اكتبي – اكتبا – اكتبوا – اكتبن)، والأمر بالمضارع المقرون بلام الأمر (لتكتب – لتكتبي ... الخ)، واسم فعل الأمر (حذار – صه)، والمصدر النائب عن فعل الأمر نحو (وبالوالدين إحسانا). فدراسة البلاغيين لهذه الإمكانيات التعبيرية للأمر في العربية اسهام طيب لإدراك الوسائل المختلفة التي يعبر بها في العربية عن الأمر، وشبيه بهذا ما فعله البلاغيون في دراسة الاستفهام وأساليبه المختلفة، فهناك استفهام بهل وبالهمزة وباستخدام من وما ومتى وكيف وأين وكم... الخ، ودراسة تكوين الجملة الاستفهامية بأدواتها وعلاقاتها ومعناها مما يدخل في علم اللغة الحديث في دراسة بناء الجملة، ويرى الدكتور "حجازي" أن العرب شغلوا قديما بالنهاية الإعرابية، والبلاغيون شغلوا بالمعنى فهل لنا أن نفيد منهما مجتمعين ؟ ولعل هذا ما صنعه د. "تمام

حسان" وما تتجه إليه البحوث الأسلوبية والنصية. وقد أنجز بعضها في جامعاتنا المصرية وأشرف الدكتور "حجازى" نفسه على بعضها أيضا.

وكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور "تمام حسان" في الحقيقة ليس نموذجا وصفيا للغة العربية القديمة أو المستعملة في هذا العصر أو في عصر من عصور العربية أو إحدى لهجاتها، وإنما هو من قبيل إعادة النظر فيما جاء في كتب النحو والصرف من وصف للغة العربية، وهو قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي من منظور علم اللغة الحديث، أى من خلال نظرية من نظريات علم اللغة الحديث، وهي نظرية السياق عند "فيرث".

وبهذا يخالف الدكتور "تمام حسان" أول مبدأ من مبادئ الوصفية، كما دعا لها، يقول في مقدمة الكتاب : «مجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيرا إلى نتيجة مختلفة أيضا»[1].

---

[1] انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩.

نحن إذن أمام دراسة تقوم على دراسات سابقة، ولسنا أمام وصف جديد للغة العربية القديمة أو اللغة العربية المعاصرة، أو كما يقول : «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»(٢).

ولأن المنهج الوصفي ليس من مهامه الأساسية إعادة النظر في نماذج وصفية أو تحليلية أخرى، وإنما يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة بحق، والدكتور "تمام" محق فيها سلكه لا فيما أراده لأن المنهج الوصفي في دراسة اللغة لا يعين على إنشاء نظام بديل لوصف العربية غير نظام النحو العربي، وإذا كان ذلك ممكنا في إحدى اللغات الأوروبية، ولذلك انطلق الدكتور "تمام" من كتب النحو والصرف العربية وانتهي إلى النظام نفسه الذى وضعه نحاة العربية، وإن كان الدكتور "تمام" قد وضع نظاما جديدا فإنه نظام لدراسة النص العربي وتحليله، ومن ثم فهو طريقة عمل وليس نظاما جديدا.

ولقد يرى الدكتور "مصطفي الساقى" أن النحاة حين قسموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف لم يذكروا لنا الأسس التي تم بموجبها ذلك التقسيم ، وإن كنا قد عرفنا أن بعضهم قد اعتمد في أحكامه على أسس شكلية فقط، بينما اعتمد البعض الآخر على بعض الأسس

---

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

الوظيفية، وجمع نفر قليل بين بعض الشكلى وبعض الوظيفي، ومع كل ما قلناه في هذا الصدد، ومن خلال سردنا لآراء النحاة ومناقشاتهم تمكنا بنظرة موضوعية فاحصة من استخلاص تقسيم سباعي للكلم مستند إلى ما جاء به بعض النحاة القدماء من آراء كانت تبدو في تلك الأحيان الغابرة غريبة على النحو أو ليست ذات بال، ولكنها في الحقيقة، ومن وجهة نظر الدراسات الحديثة، قد فتحت آفاقا واسعة أمامنا وأمام المعنيين باللغة من المحدثين.

والدكتور "الساقى" في المقابل يسجل لبعض النحاة التفاتهم الذكى لما فات بعضهم الآخر في مجال التقسيم، والذى عبر عنه بأن نظراتهم التي كانت تبدو كأنها عارضة في هذا الصدد -لتعد من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة جديرة بالتقبل والاهتمام[1].

وحركة الإصلاح والتيسير لم تقف عند حدود الكتاب النحوي، بل اتصلت بها، وواكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه، وظهرت آثار هذه الحركة في صورة مؤلفات نحوية تختلف عن حركة إصلاح الكتاب النحوي في ظاهرها ودعواها لا غير، ولكنها في مجموعها تعكس إدراكا حقيقيا لوظيفة اللغة في الاتصال والتعبير، ومن ثم كانت حركة إحياء وبعث للجانب الحى الذى ينبغى أن يستعمل من قواعد

[1] دكتور مصطفى فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، ص ١٧٠، ١٧٤.

النحو، ولكنها، رغم ذلك لم تكن معارضة للنظرية النحوية العربية، وإنما كانت وثيقة الاتصال بأصولها ومبادئها، رغم أن بعض دعاتها ادعى التجديد، ولم يتمسك بمبدأ الإحياء الذى كان أكثر دقة ودلالة على ما يفعلون.

فاللغة منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها يؤدى دوره حسب النظم العرفية لتلك اللغة، وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها اللغة، ففي العربية كثير من الوظائف : وظيفة الفاعل، وظيفة النائب عن الفاعل، ووظيفة المبتدأ، ووظيفة المستثنى... الخ. وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها «وتختلف تلك الطرق الشكلية حسب عرف اللغة واصطلاحها، والطرق الشكلية تختلف باختلاف هذه اللغات، فبعض اللغات مثل اللاتينية وسيلة الشكل فيها هي الإعراب، وذلك بإلحاق لاصقه بآخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات، وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هي "ترتيب الكلمات"، حيث يكون للترتيب قيمة نحوية، لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها. فالترتيب في بعض اللغات له قيمة نحوية، ونجد تعبيره في اللغة العربية في الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ، فمثلاً (محمد جاء) غير (جاء محمد)، فالذى يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه. هذا الفهم السابق للوظائف والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذى يحل محل

القول "بالعامل والعمل"»[١]. فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام، وعلى أساس هذا الاختلاف في الوظيفة يختلف التعبير عنها، فالحركات والحروف التي هي أثر العامل في العربية هي من تأثير "القيم الخلافية" بين وظائف الكلمات في الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى بتأثير السياق، ولكن إذا كان لكل لغة نظام، أفليس لهذا النظام من ضوابط وقواعد تضبطه ومن قائمين علي هذا النظام يتميزون بفكر نحوى مميز يحاول تفسير الظواهر وإظهار أثر مادى ملموس ليس بظاهر أمام المتعلم أو الباحث توصلوا إليه هم بفكرهم وعقولهم؟ ذلك هو العامل. إن ما صنعه الطامحون إلى صنع شيء يضاف إلى النحو العربي من الباحثين هو اتخاذ محور واحد من المحاور التي اعتمد عليها فكر النحاة القدماء لتسير قواعد النحو وفقا لها أو بالأحرى استفاده من المناهج الحديثة بدلا من العناصر المتعددة التي ارتكز عليها النحو العربي، ولكن لا بديل عن العناصر المتعددة لإقامة صرح شامل كالنحو العربي لوضع ضوابط لهذه اللغة التي لا يمكن أن تخضع خضوعا صارما لعنصر واحد من عناصر الفكر النحوي. وإنه لمن السهل على الباحث أن يقتنص فكرة محددة من سياق شامل ليوجهها الوجهة التي يريدها هو، لكنه من الصعب أن يخضع السياق الأصلى كاملا لوجهته، وهذا الأمر أكثر شبها بمن

---

[١] دكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٢٥.

يحاول أن يسير اللغة بكاملها وظواهرها المختلفة التي لا تخضع استعمالاتها وفقا لناموس واحد محدد، وهذا ما صنعته دراسات حديثة كثيرة، فإذا أمعنت النظر في هذه الدراسات مجتمعة وجدت أنها تضم العناصر الأساسية التي اعتمد عليها النحاة العرب في وضعهم للقواعد، وتصنيفهم للكلام العربي، وتفسيرهم لكثير من المسائل، وتبريرهم للعديد من الاستعمالات الخاصة. وهذا ما أشرنا إليه بخصوص تركيب الشرط الذى أراد علماء اللغة أن يستكملوا فيه جوانب رأوا أنها لم تكتمل في التراث النحوي العربي، فجاءت الدراسات الحديثة معتمدة على وسائل نحاة العربية وأدواتهم.

وهناك قواعد كثيرة يتضح من النحو التحويلى مدى فاعليتها في كشف النظام اللغوي. فكل إنسان يفكر طبقا لتراكيب محددة تحمل الأفكار الأساسية التي يريد التعبير عنها. فلو تصورنا على المستوى السطحى، أى المستوى الظاهر جملة مثل : حضر الأستاذ وألقى محاضرة، فإنا نفهم أن المحاضرة ألقاها الأستاذ، وفي البنية العميقة نجد جملتين، هما : (حضر الأستاذ) (ألقى الأستاذ محاضرة)، وقد حذف الفاعل المشترك في الجملة الثانية، وتم الربط بين الجملتين بالواو. أما الجملة : حضر الأستاذ وألقى الباحث محاضرة، فتقوم في البنية العميقة على جملتين : (حضر الأستاذ) (ألقى الباحث محاضرة).

وهنا الفاعل غير مشترك، ومن ثم لا مجال لحذف الفاعل الثاني. إن النحو التحويلي كله يقوم على فكرة محاولة تجاوز البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة، وكشف العلاقات التي تربط بينهما من خلال قواعد تكتشف بعدد من الإجراءات، والحقيقة أن ذهن العربي، سواء أكان مستمعا عاديا أو نحويا، كان البديل عن هذه الإجراءات بحيث يدرك العلاقات بين المفردات والجمل بمجرد سماعها ومتابعتها، وأخيرا نود أن نقول بأن أصحاب المنهج التحويلي قدموا لنا وسيلة نستطيع بها إبراز اختلافات كامنة في علاقات الوحدات الصرفية داخل الجملة. وفائدة ذلك يمكن أن تكون أنجع في تصميم البرامج التي تقدم للترجمة الآلية منها عند سماع العربي للجمل السابقة، فللعربي إلف بهذه الاستعمالات، كما أن النحاة العرب قدروا العديد من الأفعال التي يمكن أن تختزل عند النطق، وكذلك الأسماء، ومن هنا، فإن هناك تكاملا بين كل من الإنسان العربي الناطق للغة والنحوي العربي الراصد لهذه الاستعمالات والواضع لضوابطها، بحيث استغنى كلاهما عن مثل هذه الإجراءات التي أبرزتها النظرية التحويلية، والتي كان يدركها المستمع العربي والنحوي العربي صاحب النظام الأوحد للعربية.

وقد أحكم النحاة القدماء (البنى العميقة) للتراكيب المختلفة، وحددوا نمط الجملة بناء على ذلك، فكل تركيب منطوق إما أن يكون (جملة اسمية) أو (جملة فعلية)، وقد حاولوا تصنيف كل

التراكيب المنطوقة في إحدى هاتين البنيتين الكبريين، وهناك وسائل شتى تعين على إدراج كل تركيب تحت نمط معين من هذين النمطين أهمها الحذف، والترتيب، ونوع الكلمة، والعلاقة الإعرابية، وهذا السلوك يكشف أنهم كانوا ينطلقون من هذه الفكرة التي تشبهها إلى حد كبير فكرة "تشومسكى"، وقد عاب عليهم كثير من (الوصفيين) ذلك من قبل، ثم عاد بعضهم فأقرهم على ما صنعوا لما ظهر من هذا التشابه بين اتجاههم واتجاه المدرسة التحويلية(٢).

فاهتمام الدكتور "تمام" بمسألة تقسيم الكلم قد فاق اهتمام الكثيرين من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة، فقد برزت هذه المسألة في آثاره اللغوية وكأنها الشاغل الرئيسى بين الموضوعات التي تناولها وعالج الكثير من قضاياها، ولا شك في أن الأفكار التي أبداها في هذه المسألة هي جزء من أفكار المنهج الوصفي الذى يسير بمقتضاه باعتباره المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها. لذلك فقد أدرك أن تقسيم الكلم عند النحاة ينبغي أن يخضع للنقد بما ينسجم وأفكار هذا المنهج، وأن علاج مثل هذه القضايا الأساسية في إطار وصف الظواهر اللغوية أمر يتفق تماما مع طبيعة فهم اللغة، ويساعد على تثبيت أحكامها بشكل سليم.

(٢) دكتور محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط ١ الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٧٦.

وبنى الدكتور "تمام" نقده لتقسيم الكلم عند النحاة على أسس رأى أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام، وهذه الأسس التي جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المباني، بينما يعود البعض الآخر إلى طائفة من المعاني. وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغي أن يكون على أساس من اعتباري المبنى والمعنى معا.

وبنى الدكتور "تمام" أفكاره في التقسيم على أساس فهمه لطوائف الكلمات ودلالتها، ومراقبته لاستعمالها في اللغة ودراسته لها مبنى ومعنى، بشكل أعطى لمسألة التصدي لهذا البحث بعدا قيما(١).

ويعترف الدكتور "فاضل مصطفي" بأنه هو وكثير من علماء اللغة المحدثين العرب، الذين اعترضوا على طريقة تقسيم القدماء للكلام العربي، بأنهم قد استمدوا طريقة تقسيمهم الجديدة من خلافات النحويين العرب القدماء حول التقسيم الثلاثي وتبعاته بقوله بأنه عرض لأقوال النحاة الأقدمين في تقسيم الكلم. ثم عرض لنقد بعضهم بعضا حين أرادوا تحديد كل قسم ووضع علاماته، ولكن الذين اعترضوا على تحديد الأقسام وعلاماتها من النحاة الأقدمين لم يصنعوا البديل المقبول عن التقسيم الثلاثي، بل بقوا يدورون في فلكه، اللهم إلا ما نقل عن بعضهم من جعل الخالفة قسما رابعا من

(١) دكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣ - ١٣٢.

أقسام الكلم، حين رفضوا أن تكون اسما أو فصلا[٢]. ثم جاء بعض الباحثين العرب المحدثين[٣] فقسموا الكلم بشكل آخر، غير أن تقسيم هؤلاء لم يسلم من النقد، ومن أهم ما يمكن أن يوجه إلى تقسيم أولئك أنه لم يستغرق جميع طوائف الكلمات المستعملة في اللغة، فقد أهملوا كثيرا من طوائف الكلمات دون أن يحددوا موقعها بين أقسام الكلم، ناهيك عن خلط بعضهم بين الأقسام التي اعتمدوها.

لا أحد يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربي، ومقدرة النحاة الفائقة التي تصل أحيانا إلى حد الإعجاز. يقول الأستاذ "عباس حسن" : «أينا لا تبهره تلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصول اللغة، ولم شتاتها، واستنباط أحكامها العامة والفرعية وحياطتها بسياج من اليقظة الواعية والحيطة الوافية»[١].

بل إن "ابن مضاء" برغم عدائه الشديد للنحاة يقول : «وإني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن. فبلغوا من ذلك إلى العناية التي أموا»[٢].

وهذا ما دعا أحد المستشرقين إلى قوله : «إن علم النحو أثر من آثار العقل العربي، لما فيه من دقة في الملاحظة ونشاط في

---

(٢) دكتور مصطفى فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص ١٦٦.

(٣) الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي.

(١) عباس حسن، الأصول اللغوية والنحوية، ط القاهرة، ١٩٥١م، ص ١.

(٢) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ٨٠.

جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به»[٣].

وحمل "يوهان فك" على أن يقول: «ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها. حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد»[٤].

ويقول "فيشر" في مقدمة معجمه: «إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب»[١].

فقد عرف علماء العربية القدماء مصطلح "الصرف" أو "علم الصرف" بأنه العلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء، والمقصود بالأحوال هنا التغييرات التي تطرأ على الكلمة من حيث تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى

---

(٣) مجلة الأزهر – رمضان ١٣٩١هـ، ص ٤٠.

(٤) يوهان فك، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة دكتور عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م، ص ٢.

(١) فيشر، في المعجم اللغوي التاريخي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٤.

غير ذلك، أو من حيث الصحة والإعلال والأصلي والزائد، وغير ذلك.

وهذا المفهوم لعلم الصرف يقترب إلى حد كبير من مفهوم (المورفولوجيا morphology) عند علماء اللغة من حيث دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات، وكذلك التحولات التي تغير دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في أن (علم الصرف)، كما وضعه علماء العربية القدماء يختص بتحليل النظام الصرفي للغة العربية وحدها أو اللغات التي تشبهها مثل بعض اللغات السامية، أما (المورفولوجيا) فهو أعم من ذلك، إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة، وقد يقترب كل منهما في منهج التحليل أحيانا، وإن اختلفت المصطلحات.

والمصطلح الأساسي في (المورفولوجيا) الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها، كما في الصرف العربي هو (المورفيم morpheme) حيث يحاول عالم اللغة أن يقسم الكلمة أو الجملة أحيانا إلى العناصر المكونة لها، ثم تضيف هذه العناصر، والمرحلة الأولى في هذا التقسيم تكون على المستوى الصوتي والفنولوجي، أي تحليل النظام الصوتي والفنولوجي للغة، حيث يحدد عالم اللغة (الفونيمات) وأنواعها ووظائفها، وكذا الملامح غير البنيوية مثل النبر والتنغيم والفواصل والمقاطع، أما المرحلة الثانية فيسعى فيها

للتعرف على المباني أو الوحدات الأكثر تعقيدا. وهذه العناصر لم تكن تتخذ مصطلحات محددة عند نحاة العربية، كما هي في الدراسات اللغوية الحديثة، لكن المحلل العربي كان يستعمل هذه العناصر في التحليل لأنها ظواهر موجودة في اللغة، وكثيرا ما يلجأ النحوي إلى الاستعانة بها في التفسير ويشير إليها.

ورغم اختلاف فروع علم اللغة وتشعبها، إلا أن هناك صلات وثيقة بين فروع هذا العلم بحيث لا يجد الباحث أو العالم في أي فرع من فروعه بدا من معرفة بقية الفروع الأخرى، لكي يحقق تقدما أو يصدر أحكاما عن بينة في فرع تخصصه، فعالم الأصوات مثلا لابد أن يكون على معرفة واعية ببقية الفروع الأخرى، وبخاصة الصرف والنحو والدلالة، ومثل ذلك عالم النحو لابد له أن يعرف علم الأصوات والفنولوجيا والصرف والدلالة، وهكذا، لأن تحليل البنية اللغوية يخضع في نهاية الأمر لنظام واحد يجمع بين أنظمة اللغة الأخرى المتمثلة في الأصوات والصرف والنحو والدلالة.

ولكن تطور هذا العلم في السنوات الأخيرة فرض على العلماء لونا خاصا من التخصص في بعض فروع هذا العلم، أو في فرع واحد من فروعه، فعالم الدلالة مثلا يهتم أولا بتحليل اللغة على المستوى الدلالي والنظريات الدلالية المختلفة وغير ذلك، ومثل ذلك عالم الأصوات يهتم بدراسة الصوت مجردا، وفي داخل البنية

اللغوية وتصنيف الأصوات، ولكن كلاهما لا ينبغى له أن يغفل عن النظم اللغوية الأخرى، وإلا صادف متاعب جمة أثناء عمله في حقل تخصصه، والحقيقة أن مفهوم الإعراب عند نحاة العربية لم ينحصر في العلامات، وحسب، وإنما كان شاملاً لجميع العناصر السابقة، وإن لم تكن هذه العناصر مصنفة على هيئة مباحث، بل كانت تظهر عند التحليل سواء في الشواهد أو الأمثلة.

لقد تنازل الكوفيون العوامل تناولاً يُشبه تناول البصريين إياه، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في وجوهها المختلفة.

على أنك لا تعدَم من كلا المتفقهين من علماء الاتجاه البصرى، وهم قلة، ما تلمح فيه خطوطًا للمنهج اللغوي، الذى كان ينبغى أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة، والذى طغى عليه شغف النحاة بالمنهج الكلامى، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تنمّ على أنهم إذا كانوا قد عرضوا للعوامل، فإنما عرضوا لها على أنها وسيلة تعليمية، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين، وعلى أن الإعراب عادة تعوّدها أصحاب اللغة، وطبعت عليها ألسنتهم، وساقتهم إلى الوجوه الإعرابية سليقة فطرية، وليست هذه العوامل التي أسند إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتبارية، أو آلات، يُنْسَب إليها الأثر تجوزًا. فقد كان "أبو الفتح بن جنى" يقول : «وإنما قال النحويون :

عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي سببا عن لفظ يصحبه (كمررت بزيد) و(ليت عمرا قائم)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ، ورفع الفعل المضارع، لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر، فعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[1].

وكان الرضي يقول : «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل»[2]. وتابعهما في ذلك الأستاذ "إبراهيم مصطفي" في إحياء النحو، فقد جعل الضمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، والفتحة حركة لا تدل على شيء من ذلك، وإنما هي كما قال الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا

---

(١) انظر : ابن جني، الخصائص، ص ١١٥.

(٢) الرضي : شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٢٥.

أثر العامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[١].

ومن هنا وجب على من يتصدى لنقد النحو العربي أن يكون من المتخصصين في دراسة النحو، وألا يتصدى لنقد هذا النحو من خلال درسه لباب واحد من أبوابه أو مسألة من مسائله، لأن النحو العربي نظرية شاملة، وقد يبدو للمتعجل أنه نفذ إلى نقده، ونجح في ذلك من خلال قضية واحدة أو مجموع من الشواهد، لكن ذلك غير صحيح بدليل أننا إذا جمعنا كل النقود التي وجهت للنحو العربي فسنجد أنها لا تشكل نظاما بديلا لهذا النحو، وسنجد أيضا أن بعض هذه النقود يهدم بعضه بعضا، فعلى سبيل المثال مسألة حروف الجر الزائدة التي قال بها النحاة وجدت عدم قبول عند بعض من تصدروا للتفسير القرآني بحجة أنه ليس هناك زيادة في القرآن، والحقيقة أن النحاة قصدوا شيئا وأن المفسرين فهموا شيئا آخر. فالنحاة لهم عمل محدد، وهو تركيب الجملة وتأليف الكلام، فلكل تركيب عناصر، ولكل عنصر وظيفة داخل التركيب، وما زاد على هذه العناصر بحيث لم يعد له وظيفة نحوية يؤديها، هذا العنصر يسمى زائدا عند النحاة، لكنه لا يعد لغوا في الكلام، بل له وظيفة وهذه الوظيفة لها مهمة أخرى، وهي المهمة الدلالية. إذن ليس هناك لغو، وإنما هناك نظرية عامة شاملة حدد على أساسها النحاة

---

[١] انظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٠.

مصطلحاتهم، وعلى المفسرين وغيرهم أن يستعملوا مصطلحات تتناسب مع عملهم، وتبعد عن الحرج، ولا توقع في الشطط، ومن هنا فإننا سنعرض لهذه النظرية التي لا يصح التعرض للنحو إلا بعد فهم عناصرها وأركانها.

فالأعمال التي قام الكوفيون بها هي الأعمال التي قام البصريون بها، إلا أنهم غيروا في الأسلوب الذى تناولوا الموضوعات فيه بالدرس.

وقد تناول الكوفيون الأصوات اللغوية بالدرس، من حيث مخارجها، ومن حيث خصائصها وصفاتها، ومن حيث تمازجها وتآلفها، وكان لهم من عنايتهم بالقرآن والقراءات حافز قوى، يحفزهم على بذل عناية خاصة في هذه الدراسة، وتناولوا بنية الكلمة، وفسروا الظواهر اللغوية تفسيرًا خالف في كثير من الأحيان تفسيرات البصريين إياها. وتناولوا التأليف ووجوه الإعراب، وفسروا العوارض النحوية تفسيرًا لغويًا، وكان لهم من كل ذلك آراء جديدة موفقة غالبًا أقرب إلى طبيعة الموضوع المدروس.

وكان لابد للكوفيين من مصطلحات يتفق عليها الدارسون، وقد أقروا أكثر المصطلحات التي كان البصريون قد وضعوها ووضعوا مصطلحات أخرى جديدة في المواطن التي لم تغن فيها الاصطلاحات القديمة، وكان أكثر مصطلحاتهم مستمدًا من فهم

الموضوعات المتناولة، وكـــان طبيعيّـــا أن تختلـــف مصطلحـــات الاتجاهين تبعًا لاختلاف وجهات النظر في تحديد الموضوعات التي وُضعت لها المصطلحات.

الفصل الثانى

النظرية النحوية

النظرية النحوية

(١) يقتضى العلم الحديث وضع النظريات العامة من خلال القيام بعدد محدود من الملاحظات والإختبارات. وتهدف هذه النظريات إلى تحليل المعطيات اللغوية المتوافرة وتفسيرها والتكهن بمعطيات جديدة من خلالها مما لاشك فيه أن كل علم يمر بمرحلة جمع المعلومات وتبويبها وترتيبها بهدف تحديد موضوعاته وذلك لأنه من المستحيل وضع النظريات والإفتراضات التفسيرية والتعميمات المثيرة للاهتمام دون البدء بترتيب المعطيات وإن بصورة أولية. إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن مرحلة وضع النظريات تقع فقط كامتداد لمرحلة تصنيف المعطيات وذلك النشاط التنظيرى هو فى الحقيقة عمل نوعى هو بطبيعة الحال، عمل تطويرى يرى تشومسكى أنه أصبح متوافرًا لدينا عدد وافر من الملاحظات التى تتناول اللغة وتلحظ أكبر عدد ممكن من المعطيات المعدة للدراسة وتصنفها وفق ترتيب معين وبهدف بيان الصلات أو العلاقات القائمة فيما بينها.

لذلك تجدر بنا الإشارة هنا. إلى أن النظرية فى مفهومها العام ليست فقط تلخيصًا للمعطيات والملاحظات كما أنها ليست فقط تفسيرًا لمقتطفات خاصة من اللغة ، إنما هى فى الحقيقة تفسير شامل يتناول المعطيات اللغوية ويتخطاها باتجاه تفسير التنظيم القائم

ضمن هذه المعطيات وباتجاه التكهن بأن معرفة هذا التنظيم هي التي سوف تفسر كل المعطيات اللاحقة.

وترتبط صحة النظرية بمقدار صحة هذا التكهن وقد اعتمد النحويون العرب في وضع قواعدهم على مادة اللغة المتوفرة بين أيديهم[١] من نصوص وتراكيب ومفردات سواء أكانت نصوصًا شعرية أم نثرية موروثة أم لغة منطوقة ، وهي التي يسميها التحويليون معطيات ، فصنفوا هذه المادة اللغوية ليتسنى لهم وضع عدد محدود من القواعد يفسرُ هذه الاستعمالات وماعداها من استعمالات أخرى في اللغة العربية سواء أكانت في عصر التقعيد أم العصور التي سبقته والعصور التي تليه وهذا ما يسميه التحويليون: التكين وهذا النظام من القواعد يشكل نظرية شاملة قادرة على التحليل من ناحية والتفسير من ناحية أخرى. يحتمل كل تنظير على العموم، بعض المخاطرة الفكرية في ذاته ويكون تحديًا علميًا، وذلك لأن الاختبارات والملاحظات المدروسة يمكنها بصورة دائمة أن تؤكد صحة النظرية المعتمدة أو أن ترفضها فهي جديرة باهتمام الباحث الألسني بقدر ما يكون لها من تأثير في عملية الإختيار بين النظريات العلمية المتنافسة.

---

[١] الدكتور ميشيل زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط بيروت، ١٩٨٢م، ص١١٥

إن الإعراب ظاهرة سامية الأصل، فهي عريقة في صميم اللغات السامية، والذي ابتكرته العربية إن صح التعبير، هو تعميم هذه الظاهرة، وطردها في كثير من ألفاظ اللغة.

حقًا إن العوامل الصوتية كان لها نصيب في تعميم هذه الظاهرة، ولكنه نصيب ضئيل بالنسبة إلى أنصباء العوامل الأخرى ولاسيما نصيب الحركات الإعرابية الدالة على معان، كما أننا لاننكر كذلك أثر النحاة في ابتكار بعض ظواهر الإعراب، وفي إجراء القياس على بعض نماذجها رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة،(١) سواء في ذلك نحاة البصرة والكوفة والأمصار الأخرى التي أتيح لها أن تنشأ بها مجموعة من نحاة العربية.

والبصريون أحرص على تطبيق أصول السماع والقياس والعامل من الكوفيين الذين امتازوا بحمل العربية على اللفظ والمعنى معًا، فإذا أفسد الإعراب المعنى فليس من كلام العرب.

يقول الفراء: « كل مسألة وافق إعرابها معناها ومبناها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على

---

(١) د/ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ١٩٥٠م. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة ١٩٨٥م، ص ١٣٩.

المعانى وخلى عن الألفاظ ولم يوجد فى كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب. والإعراب مطابق للمعنى.» (١)

والإعراب علامة تركيبية أساسية للغة العربية، وملمح رئيس من ملامح الدراسة النحوية. والإعراب وليد التركيب وانعكاس لمعان تحدث فى الكلام مصاحبة لعملية التركيب، لأن هذه المعانى التى يتخذ الإعراب عنوانًا لها هى معان تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد، كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف آواخر الكلمات لإختلاف المعانى المتعاقبة عليها.(٢)

وإذا كانت معانى الإعراب " متعاقبة" فهى طارئة أى وافدة جديدة وهناك معانى نحوية أخرى فرق النحويون بينها وبين معانى الإعراب على النحو التالى:

قسم المعانى إلى طارئة وغير طارئة وقسم الطارئة إلى غير لازمة ولازمة. وقسم اللازمة إلى معنى موحد وأكثر من معنى ، ما يحتاج إليه التميز بين معانى الكلم على ضربين:

---

(١) الزبيدى: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ذخائر العرب (٥٠) ، ١٩٧٣م ، ص ١٣١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى الاستراباذى: ج ١ ، ص ١٧. وانظر شرح المفصل ، ج١، ص ٧٢.

أحدهما : أن يكون فى كلمة معنيان أو أكثر غير طــارىء أحدهما على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين الحال والاستقبال) وكذا "من" للابتداء، والتبيين، والتبعيض.

وهذا النوع من المعنى لا يلزمه العلامــة الممــيزة لأحــد المعنيين أو المعانى عن الآخر لأن جاعله لأحد المعنييــن واضعًــا كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الأخير حتــى يخــاف اللبــس فيضع العلامة لأحدهما، ويعتمد على السياق فى تحديد أحد معــانى هذه الكلمات المشتركة.

والثانى: أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر، فلابد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة لــه من المطروء ... كأن تغير له صيغة الكلمة، كمــا فــى التصغــير والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعــول كرجيــل ورجــال وضرب، وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلــك الكلمة، كما فى المثنى، والجمع الســالم، والمنســوب والمؤنــث، والمعرف نحو: مسلمان، مسلمون، مســلمات، زيــدى، مســلمة، المسلم.

وقد يكون قرينة المعنى الطارىء على الكلمة كلمة أخـــرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه، والمضـــاف إليـــه الدال على معنى فى المضاف.(١)

إن تسليمنا بوجود الإعراب ينبنى على أساس أن اللغة تعبير عن الفكر، وأن ترتيب الصور الذهنية، التى تكونت منها الفكـــرة، وأن عقلية المجتمع فى البيئة اللغوية العربية، استطاعت أن تفـــرق بين أجزاء الجملة وأركانها، واستطاعت أن تمنـــح كـــل جـــزء أو ركـــن منها صورة لفظية. أو حركة إعرابية خاصة، لتكون علمـــا على الحالة التى وجد عليها هذا الجزء، وأن تمنح حكمها كل جـــزء آخر يحل محله فى جملة أخرى، فالفاعلية والمفعولية، والإضافـــة أحوال مختلفة لها أعلام دالة عليها، فالرفع علم الفاعلية، والنصـــب علم المفعولية، أو علم كون الجزء فضلة، والخفض علم الإضافـــة. وليس بعيدا على عقلية المجتمع اللغوى أن تنظم أجزاء التعبير مثـــل هذا التنظيم.

فكر علماء العربية أن لكل حادث محدثا وأن لكـــل موجـــود موجدا، وتجد هذه الفكرة فى العلامات الإعرابية فلابد لكل علامـــة من مؤثر قد أحدثها، وبتغيير هذا المؤثر تتغيير هذه العلامة إذ إنـــها

(١) انظر: شرح الكافية، ج١، ص ٢٠ (بتصرف). ، وانظر : السيوطى: همع الهوامع، ج١، ص١٥.

تعد الأثر الذى يحدثه هذا العامل؛ وفى مسألة المبتدأ والخبر وجهوا الاسمين مرفوعين، فالطبيعى أن يرد المؤثر أولاً يليه المعمول ومعه الأثر أو العلامة، فإذا كان الخبر مرفوعًا فلابد أن يكون المبتدأ هو الذى أحدث فيه الرفع شأنه فى ذلك شأن النواسخ الفعلية والحرفية والأفعال التى تسبق معمولاتها، وتظل المشكلة فى المبتدأ نفسه إذ لم يسبقه شيء .

ولكن لكى تسير النظرية على نمط واحد ويحدث فيها اتساق كان لابد من مخرج وهو عد الابتداء عاملاً معنويًا فيكون هو الذى أحدث الرفع فى المبتدأ.

ولوجود فكر عربى مستنير كان الاعتراض بأن العامل لابد أن يظهر أو يقدر، وعلى هذا كان الرأى بأنهما ترافعا أى أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ. وهذا الرأى يمكن قبوله فى إطار أن الجملة العربية لا تسلك سلوكًا ثابتًا عند الاستعمال بل يرد المبتدأ أولاً ويليه الخبر فى بعض الاستعمالات، وفى استعمالات أخرى يتقدم الخبر على المبتدأ حين يكون شبه جملة أو مشتقًا سبق بنفى أو استفهام وهنا يؤثر الأول فى الثانى.

ومناط العلاقات النحوية بين الكلمات فى التراكيب هو النسبة، وقد ألفت العربية لكلِ نوع من النسب النحوية حالة إعرابية

وعلامات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة.(١)

إن نظام التحليل إلى المكونات تلك الفكرة التى تأسست لـدى علماء اللغة البنيويين فى أمريكا وبخاصة عند بلومفيلد، فى كتابـه الشهير (اللغة) لم يكن هذا الشكل من التحليل أيضًا بعيدًا عن أذهان النحاة العرب، فلقد استشعره النحويـون العـرب فـى الإعـراب وصدروا عنه حتى أنها لتعد من قبيـل تحصيـل الحـاصل لـدى المشتغلين بالعربية ومعلميها.(٢)

فلقد أوضح ابن فارس أن مدلول الإعراب الذى يعنيه هو ما يقابل الصرف أو التصريف أى يعنى به علم النحو كله بما يشتمل عليه من قواعد لتعظيم الجملة، وقد ذكر ذلك فى " بـاب الخطـاب الذى يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع" ، وقال: إن ذلـك بين المتخاطبين من وجهين " أحدهما الإعراب والآخر التصريـف" .(١)

وقال عن الإعراب " فأما الإعراب فيه تميز المعانى ويرقف على أغرض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير

---

(١) انظر: ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٨٤، ١٨٥.

(٢) انظر: د/ حسام البهنساوى: أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العـرب ونظريـات البحث اللغوى الحديث. القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٧.

(١) الصاحبى، مطبعة المؤيد، ١٩١٠ م، ص ١٦١.

معرب، او ضرب عمر زيد لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيداء أو ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيد، أبان الإعراب عن المعنى الذى أراده، وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى ثم يقولون: هذا غلاما أحسن منه رجلا يريدون الحال فى شخص واحد، ويقولون: هذا غلام أحسن منه رجل، فهما إذا شخصان، وتقول كم رجلا رأيت؟ فى الاستخبار، وكم رجل رأيت! فى الخبر يراد به الكثير. وهن حواج بيت الله إذا كن قد حججن، وهن حواج بيت الله إذا أردن الحج ومن ذلك جاء الشتاء والحطب، لم يرد أن الحطب جاء، وإنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال: (والحطب) وهذا دليل يدل على ما وراءه."(٢)

فبعد أن عمم الإعراب وجعله فى مقابل التصريف، وهو ما يشمل علم النحو كله بما يشتمل عليه من قرائن أخرى غير الإعراب رجع فقال إنهم يفرقون بالحركات وغيرها بالمعانى، ولعله يقصد بغير الحركات الحروف التى تنوب عنها فى الإعراب، ولعله يقصد بغير الحركات القرائن الأخرى التى تتعاون فى جلاء معنى الجملة.

إذن مصطلح الإعراب يراد به أمران فى نصوص تراثنا النحوى:

(٢) انظر: الصاحبى، ص ١٦١- ١٦٢.

أولهما: ما يرادف علم النحو Syntax، فهو إذن أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه إنه يميز بين المعانى مع مراعاة أن المقصود بالمعانى هنا هو المعانى الوظيفية فى الجملة من فاعلية ومفعولية ... وغيرهما؛ لأن الإعراب إذن مجموعة من القرائن التى تتضافر معًا من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها، وهذا ماعناه عبد القاهر الجرجانى حين قال: "إن علم النظم ينتقى لك من علم الإعراب خالصه ولُبَّه".(١)

ثانيهما: العلامات الإعرابية، وهو إذن يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية فى الجملة، ويتضح ذلك فى كلام ابن يعيش إذ يقول: "والإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف آواخر الكلم"(٢) ولما كان الإعراب خلاصة التحليل النحوى تلاحم فى كثير من الأحيان فهم الإعراب بمدلولية السابقين.

إن الذى يتتبع الخطوات التى خطاها الخليل فى دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل اللغوى كان الخليل قد التفت إليها، ولاح فى كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية تامة مُبرهنًا عليها، ولكنها تحمل الخطوط الرئيسية التى تقوم النظرية عليها. التفت

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ٨٥.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٢.

الخليل إليها حين بدأ يدرُس تآلف الأصوات اللغوية، ولاحظ أن لبعض الحروف فى تآلفها تأثيرًا فى بعض. وقد رأى وهو يتذوق الحروف، ويُحدد مخارجها، ويرقبُ تآلفها بعضها مع بعض أن لبعض هذه الحروف انسجامًا وائتلافًا مع بعض، وتنافرًا مع بعض آخر، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متآلفة على نظام خاص، وقد أجمل حدود هذا النظام بأن لا تكون الحروف من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة، فثقيل على اللسان أن ينطق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج أو متقاربة المخارج وإذا استساغ العربى أن يأتى بحرفين مُتقاربين، وهما من مخرج واحد، فإن ذلك يكون فى الأحياز القادرة على تأدية أعمالها فى سهولة ويُسر، لمعرفة عضلها ولا يكون ذلك فى حروف الحلق، لعدم مرونته، فحروف الحلق إذن أقل الحروف تمازُجًا وانسجامًا، ولذلك جاء عنه : " سمعنا كلمة شنعاء، فأنكرنا تأليفها " يعنى الهُعْخُعُ.(١)

وجاء عنه: " أن القاف والكاف تأليفهما معقوم، لقرب مخرجيهما ".(٢) إلى غير ذلك من الأقوال التى تدل على ما أتاحت له هذه الدراسة، أى دراسة الأصوات، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته فى دراسته النحوية. فلابد إذن لكى

---

(١) انظر الجمهرة لابن دريد، ط حيدر آباد الهند، ١٣٥١هـ، ص٩.

(٢) ابن منظور : لسان العرب، حرف القاف، طبعة بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

يستقيم الجرس الموسيقى فى الكلام، أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج، وقد أخذ فقهاء اللغة العرب هذا عن الخليل. ويرى المحدثون أن اللغة العربية فى تركيب أحرف كلماتها ، وتألف أصواتها تصطنع لنفسها أسلوبًا خاصًا، وتتخذ نهجًا تتميز به، وخلاصة هذا الأسلوب تنبنى على: ندرة تلاقى أصوات الحلق، وندرة تلاقى الأحرف المتقاربة المخارج والصفات.(٣)

وكلاهما مما التفت الخليل إليه، وقد شارك الاتجاه الكوفى فى هذا الصنيع، فللفراء، وهو يمثله دراسة للحروف كدراسة الخليل إياها، إلا أن أقواله قليلة، لا تعدوا أن تكون فكرة تامة، ولكنها على كل حال تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة، وطبقوها على عدة ظواهر لغوية، والأمثلة التى رُوعى فيها الانسجام الموسيقى فى تأليف الكلام من ناحية، وصور فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى كثيرة، تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها. فقد يؤثر الحرف فى الحرف، وما يزال به حتى يزحزحه إلى مثل مخرجه، ليكون عمل اللسان فى الحرفين واحدًا، وليتحقق الانسجام الموسيقى، كقلب السين صادًا إذا وقعت بعدها قاف متصلة بها، أو منفصلة عنها، نحو: صقت، وصبقت، والصويق، فى سقت،

---

(٣) دكتور إبراهيم أنيس : موسيقى الشعر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م، ص٣٤.

وسبقت، والسويق، وكالمماثلة الجزئية التى تتمثل فى بناء " افتعل" ، و" الافتعال" فى اصطبر، واضطر، واصطنع، وغيرها، وقد ينقلـــه إلى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين، ليكـــون عمـــل اللســـان واحدا، كما إذا اجتمع واو وياء، كانت الأولى منهما ســـاكنة، فـــإن الواو تنقلب ياء، تقدمت على الياء أو تأخرت عنها، نحـــو الطـــى، والحى[١] . وقد التفت الفراء إلى هذا أيضا، فكان يقول: " يقـــال: يوم وأيام والأصل: أيوام، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والـــواو فى كلمة واحدة، وسبق إحداهما السكون، قلبوا الواو ياء، وأدغمـــوا، وشددوا. من ذلك قولهم: كوتيه كيا، ولويته لـــيا، قـــال الله عـــز وجل: "وراعنا ليـــا بألسنتهم"، والأصل فيه أن يكون: كوتيه كويـــا، ولوتيه لويا، ولكن العرب أدمغت الواو فى الياء، لأن أحدهما ســـبقه السكون، وكذلك: أمنية، والأصل: أمنوية[٢] .

وكإدغام اللام من" أل" فى الحروف التى اصطلـــح علمـــاء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية، وهى ثلاثة عشر حرفا: هى التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاء، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنـــون، ولاحـــظ الفـــراء أن

---

[١] انظر : سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة الهيئة المصرية العامـــة، ط ٢، ١٩٧٧م، ج٣، ص١٦٧.

[٢] انظر : الفراء ،الأيام والليالى والشهور، تحقيق إبراهيم الأبيـــارى، القـــاهرة، ١٩٥٦م، ص٢٧٥.

لبعض الحركات تأثيرًا فى بعض، وبنى على ذلك ظاهرة الاتبـــاع كما فى قراءة: " الحمدِ لله" بكسر الدال" وكان يقـــول: " أمـــا مــن خفض الدال من "الحمد" فإنه قال: هذه الكلمة كَثُرت علـــى ألسن العرب، حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع فى اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، وجـــدوا الكسرتين قد تجتمعان فى الاسم الواحد، مثل إبل، فكســروا الـــدال ليكون على المثال من أسمائهم"(٣) . ولاحظ الكوفيـــون أيضـــا أن لبعض الكلمات تأثيرًا فى بعض فإذا جاوزت كلمة كلمـــة أخـــرى، أثرتَ فيها، وإذا فُصِلت عنها بفاصل بَعُـــدت عنـــها وزال أثرهـــا، والأمثلة لذلك متواترة.

(٢) والمبنى قد يأتى علامة إعرابيـــة، كالفتحـــة والضمـــة والكسرة والسكون، وماينوب عنها، فالاسم المرفوع مبنى ، وكذلـــك المنصوب والمجرور، وكلها مبان ذات وظيفة نحوية معينة، وقـــد يأتى المبنى على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فإن مطلـــق الصدارة أو مطلق التأخير قرينة، وهى بلا شك صورة شكلية عامة تتعلق بالمبنى التركيبى للكلام، وتدخل ضمن مفهوم المبنـــى الـــذى يدل بالضرورة على معنى نحوى معين أو وظيفة نحوية.

---

(٣) الفراء، معانى القرآن، ص١.

والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما،[١] وكان حذفهم للأصل لشبهة عندهم بالفرع قال ابن جنى:" ألا تراهم كما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو: لم يذهب ولم ينطلق تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول فقالوا: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز" [٢].

وينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر نحو: (اخشن، ارم، ارسم)، وينوب عن السكون أيضا حذف النون فى فعل الأمر المسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة مثل (اكتب، اكتبوا، اكتبى)، وينوب عن الفتح الكسوة فى جمع المؤنث السالم المبنى الواقع اسم(لا) النافية للجنس: نحو: (لا مهملات هنا " فى هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى")، وينوب عن الفتح أيضا الياء فى المثنى المبنى، وفى جمع المذكر السالم المبنى، إذا وقع أحدهما اسم (لا النافية للجنس) نحو: (لا غائبين ولا غائبين هنا)، وفى هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء، وينوب عن الضم الألف فى المثنى المبنى إذا كان منادى مفردا علما نحو: (يا محمدان) أو نكرة مقصودة مثل(يا واقفان اجلسا) لاثنين معنيين "وهذه نيابة حرف عن حركة بناء"، وتنوب الواو عن

---

[١] انظر: السيوطى: همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، ج١، ص٢١،٢٢.

[٢] ابن جنى: الخصائص، ج١، ص٣٠١.

الضمة فى جمع المذكر المبنى إذا كان منادى مفردا علما نحو: (يا محمدون) "وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضا " السكون ينوب عنه شيئان، وكذلك الفتح والضم.(١)

فالفروع العشرة النائبة عن الأصول هى أن ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف(الواو، والألف، والنون) وينوب عن الفتحة أربعة أشياء هى (الكسرة، الألف، الياء، وحذف النون)، وينوب عن الكسرة شيئان (الفتحة والياء)، وينوب عن السكون حذف حرف إما حرف علة فىآخر المضارع المعتل المجزوم، وإما حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة.

ويختلف الرأى فى دلالة الحركات على المعانى الإعرابية بين القدماء والمحدثين فى اللغة العربية، وأول من أشار إلى هذه المشكلة من القدامى هو الخليل ابن أحمد(٢) ، ولعل الجدل فى دلالة هذه الحركات على المعانى الإعرابية وعدم دلالتها دار بين تلامذة سيبويه والكسائى فذهب جمهورهم إلى الأول ، وذهب أخرون إلى الثانى.(٣)

ويمثل رأى الذاهبين إلى أن الحركات دوال على معان إعرابية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى، فقد نقل

---

(١) عباس حسن، النحو الوافى، ط دار المعارف، ١٩٦٣م، ج١- ص١٠١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢- ص٣١٥.

(٣) انظر: د/ مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص٢٨٣.

السيوطى في الأشباه والنظائر [٤] قوله:"إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، جُعلت حركات الإعراب تبين عن هذه المعانى وتدل عليها ليتسع لهم فى اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة".

وقد وجد النحاة أن القليل من ألفاظ العربية ما لزم آخره حركة واحدة فقالوا: أنها غير معربة واخترع مصطلح" البناء" اسمًا لهذه الحالة، كما فى "هو" و"أنت" و"منذ" و"جاءت".

غير أنهم عدّدوا فى مسألة البناء، ومن أمثلة ذلك أن الفعل الماضى عندهم يبنى على حركات عدة فهو مفتوح الآخر نحو: "ضَرَبَ " و" ضَرَبَه" و" ضَرَبَنى"، وهو مبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة نحو:" ضربوا" ، وهو مبنى على السكون إن اتصلت به نون النسوة نحو" ضَرَبْنَ "، وكذلك فعل الأمر المبنى على السكون كما فى اضْرِبْ "و"اضرِبْنَ "، ومبنى على الضم كما فى" اضربوا" ، ومبنى على الفتح كما فى" اضرِبَنَّ " وعندهم أن هذه الحركات فى هذين الفعلين حركات بناء لا حركات إعراب.

---

[٤] السيوطى: الأشباه والنظائر، طبعة دار المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣١٦هـ، ج١ ص٧٦، ٧٨.

ثم أدركوا أن الفعل الأمر المعتل الآخر تحذف أحرف العلة س حره فقالوا:إنه مبنى علىحذف هذه الأحرف نحو:" ادعُ "و"ارمِ" و"اخشَ"، ثم قالوا فى المضارع بمسألة ثبوت النون وحذفها كما فى" يضربون" و" لم يضربوا" ولن "يضربوا"، وقد أخذوا أنفسهم بالإعراب وعلاماته، وأن اللفظ لابد أن يكون معربًا إن لم يكن فى عداد طائفة قليلة مما اصطلح عليه بـ" المبنى"، فإن لم يكن اللفظ أحد أفراد هذه الطائفة المعروفة فهو معرب، فإن لم تظهر الحركة فى آخره فلابد أن تقدّر ومن هنا نشأت ظاهرة الإعراب التقديرى(١). ومن الكتب التى تضمنت هذه الأسس: كتاب" الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبى البركات بن الأنبارى. حوى هذا الكتاب مائة مسألة وإحدى وعشرين مسألة، اختلف فيها البصريون، والكوفيون، تتعلق المسألة الأولى باشتقاق " الاسم"، أهو مشتق من السُّموّ. كما قال البصريون أم من الوسم كما قال الكوفيون، وتتعلق المسألة الحادية والعشرون بعد المائة وهى آخر مسائل الكتاب – ربّ، أهى اسم كما قال الكوفيون، أم حرف جر كما قال البصريون، وكان ابن الأنبارى ينتصر فى كتابه للبصريين على الكوفيين إلا فى أحوال نادرة، وإن قال فى مقدمته: " اعتمدت فى النصرة على ما أذهب

---

(١) إبراهيم السامرائى: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٦م، ص٢٢٧.

إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة، على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف". فعلامات الإعراب عند الكوفيين حركات وحروف[1]، أما الحركات فهي العلامات الغالبة، وهي الدالة على المعاني الإعرابية في أكثر الأسماء المعربة، وأما الحروف فهي علامات خاصة، لا تدل على المعاني الإعرابية إلا في مواطن معدودات، وفي لهجات دون أخرى، وتكون الحروف علامات للإعراب عندهم في: الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

ومهما يكن من أمر، فإن الجدل بينهم وبين البصريين المتمثل فيما ذكره أبو البركات بن الأنباري، في المسألة الثانية والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف، شكلي، لا يترتب عليه أثر عملي، فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الخمسة، وبالألف والياء في إعراب المثنى، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم، ويبدوا أن مقالتهم بأن الإعراب يكون بالحرف أيضًا مقبولة، لأنه إذا جاز أن يكون الإعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف، فليست الحروف التي تكون علامات للإعراب إلا حركات ممطولة. وقد قسم البصريون هذه العلامات، أو ميزوا بين ما كان منهما حركة لازمة كحركات أواخر

---

[1] انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص٨٠.

المبنيّات، وبين ما كان منهما حركة متغـيرة، كحركـات أواخـر المعربات، وخصُوا الأولى بألقاب خاصة، كما خصوا الثانية بألقاب خاصة أيضًا فسمّوا أحوال المبنيات فتحًا وكسرًا وضمًا وسـكونًا، وسموا أحوال المعربات نصبًا وجرًا ورفعًا وجزمًا. أما الكوفيـون فلم يفرقوا بين علامات البناء وعلامات الإعراب[٢] ، فكانوا يُطلقون النصب مثلاً على المبنى على الفتح، كمـا يطلقـون الفتـح علـى المعرب المنصوب، وهكذا.

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء كانت بصرية أم كوفيـة، فيرجع فى أكبر الظن إلي عمل الخليل بن أحمد، وقد سمى الخليـل العلامات بأسماء هى الأسماء نفسها التـى أخـذ بـها الكوفيـون والبصريون، لولا اختلاف فى نطاق استعملاها. والضـم والفتـح والكسر فى غير المنونات، وكان يطلق" الجر" على الكسرة التـى يدعوا إليها الساكنين، نحو: لم يذهب الرجل. والجزم على ما يقـع فى أواخر الأفعال المجزومة، والسكون على ما يقع فى أوسـاطها، والتوقيف على ما يقع فى أواخر الأدوات، كميم "نعمْ "، ولام "هلْ " [١] فكلمة الخفض، التى شاعت فى الاستعمال الكوفى لـم يضعـها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل، كما أخذوا غيرها عنه، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منـه أيضـا، ولكـن

---

[٢] انظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٢.

[١] انظر : أبو عبد الله الخوارزمى، مفاتيح العلوم، القاهرة، ١٩٣٠م، ص٣٠.

الكوفيين عمّموا استعمالها فأطلقوها على حركات المنون وغير المنون، وكيفما كان الأمر، فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضًا، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر، يطلق الكوفيون فيها كلمة " الخفض".

إن التغير في الحالة الإعرابية للمبتدأ أو الخبر في الجملة الاسمية بعد دخول النواسخ من رفع إلى نصب لا يُلغي من المعنى الذي كان معقودًا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى كما هي عليه.

كما أن قسطًا لا بأس به من المنصوبات يحمل في داخله أو في أعماقه حالة الجر الإعرابية، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر صنوان؛ فكلاهما -على الأقل- بديل للآخر إن لم يكن أحدهما سطح للآخر، والآخر عمقًا له؛ فالمعنى المُعبر عنه بالنصب لايتغير إن عُبر عنه بالجر.

وارتضى العرب توزيع حركات اللغة أو أصواتها الحركية بين الحالات تفريقًا بين المعاني المتعاقبة الأسماء ودفعًا للبس والغموض.

يقول ابن جني: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه نحو: مررت بزيد، ليت عمرًا قائم.

وبعضه يأتى عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما فى الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ".(١)

فالمتكلم هو الذى يقول الكلمات، يضم اللفظة إلى الأخرى، وهو الذى يرفع وينصب ويجر ويجزم، واللفظ يضام صاحبه معربًا، وليست الألفاظ فى الحقيقة عاملة، بل هى مضامة لصواحبها أى تحتل مواقع معينة فى حالة إعرابية معينة ؛" ولو كان الكلام نمطًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه".(٢)

فالإعراب إذن وسيلة تنويع لونت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى، فعلامات التأنيث، والتثنية والجمع، والتصغير، والبناء للمجهول، والإعراب.. وغيرها من العلامات وسائل تنويع.

والمنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع... بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى، فلابد فيه من الإعراب، ثم إن لو

---

(١) انظر : ابن جنى، الخصائص، ج١، ص ١٠٩-١١٠.

(٢) المرجع السابق، ج١ ، ص٣٥ .

جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رفع بعامل رافع" [٣] .

فالمنادى الذي هو فى محل نصب، إن كان مفردًا معرفة ضُبط بالضم بلا تنوين، ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناداة، ولا يفتح كيلا يلتبس بالأسماء الممنوعة من الصرف، ولا يجر كيلا يلتبس بنحو: يا غلام، إذا حذفت منه ياء المتكلم.

فالحالات الإعرابية بعلاماتها يمكن تفسيرها فى ضوء فكرة التنويع، ومثال المنادى المفرد المعرفة فسر فى ضوئها، فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصبت المضاف نحو: يا عبد الله، يا أخانا. والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا : هو قبلك، هو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا: قبل، وبعد؛ وموضوعها واحد، وذلك قولك: يازيد، ويا عمرو، وتركوا التنوين فى المفرد، كما تركوه من قبل [١] .

وفى حالات الإعراب فى اللغة أن الفاعل يرفع وكذا المبتدأ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد، ألم يقل النحويون أن

---

[٣] انظر : الرضى، شرح الكافية، ج١، ص١٣٢.

[١] انظر : سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٢،١٨٣.

الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل.

فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المفعول، وإذا ما طال المبتدأ بإن، أو بلا نصب، تمامًا كما يرفع المنادى وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل، أما الثانى فقد طال فإذا ما عرفنا أن طول الكلام فيه قدر من المجهود أدركنا أن النصب أو الفتح لخفتهما يناسبان مثل هذا الطول.

وهذه النظرية التفسيرية [٢] تفسر لنا كذلك الإعراب فى الفعل المضارع، فهو يُرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم، فإذا طال الكلام بأداة نصب قبل المضارع نصب، وإذا طال الكلام بنون توكيد بعد المضارع بنى على الفتح، وجزم المضارع للتفرقة بينه وبين نصبه، وبناؤه على السكون للتفرقة بينه وبين بنائه على الفتح.

ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم للتفرقة بينها وهى منصوبة، فالنسبة ثابتة فى علاقة المفردات بعضها ببعض، وإن تغير الضبط الإعرابى نتيجة لتغير الضمائم الكلامية المستدعية لتغير الحالة الإعرابية. فالمبتدأ المرفوع لفظًا، والمبتدأ المنصوب بعد" إن" أو المبنى على الفتح بعد "لا " من الناحية التركيبية يشير

---

[٢] انظر : محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، القاهرة، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م، ص٥٠١.

إلى حقيقة واحدة وهى كونه الجزء الأول فى جملته، فهو -إذن- من المرفوعات، وما اعتراه النصب أو الفتح إلا للتركيب أو لطول الكلام، أى أن العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المبتدأ (وحده فقط أو بعد إن، أو لا) هو الرفع، أما العمق النحوى للحالة الإعرابية مع المنادى (المفرد المضاف، الشبيه به) هو النصب ؛ وفى هذا شىء من اللغة ونفس من روحها، فمرة يتجه التأويل نحو الرفع، فيكون النصب اللفظى محله الرفع، وأخرى يتجه نحو النصب، فيكون الرفع اللفظى محله النصب، فالنصب مع المبتدأ له اعتباران: اعتبار اللفظ أو السطح وهو النصب، واعتبار المحل أو العمق وهو الرفع، والعكس تمامًا مع المنادى؛ فالرفع فيه اعتبار لفظى سطحى، أما النصب فاعتبار محلى عميق.

لقد جعل سيبويه الحالة الإعرابية معيارًا من معايير تصنيف الأبواب النحوية، لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر؛ ولذا صُنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثانى وثالثة على المعيار الثالث ... إلى آخره.

بيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفى الذى يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة ويربط بينه وبين الحالة الإعرابية (العلاقة الإعرابية) ليشكل هذا المعيار، ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن

يتجاوز بحثه العلاقة الظاهرة ؛ وبعبارة أخرى لم يعن سيبويه بالجانب الشكلى فى تحليله لأبواب النحو، بل أظهرت نصوص الكتاب تنوع معاييره وعمق تعليلاته.

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى، وقد أدت عناية النحاة المتأخرين بالشق الأول وحده إلى جعل الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل.

لاشك أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو، حيث إنه من الممكن أن تشترك عدة أبواب فى علامة واحدة كالفتحة مثلاً، ولذلك نجد سيبويه يجعل المعنى الوظيفى العلة المتغيرة، والحالة الإعرابية (العلامة الإعرابية) عنصرًا ثابتًا، يقول فى باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، " فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لما كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه... وذلك قولك: فعلت ذلك حذار الشر..."(١).

(الثابت) الحالة الإعرابية	(المتغير)
المعنى الوظيفى	

---

(١) انظر : سيبويه: الكتاب، ج١، ص٣٦٧.

نصـــــــــــــــب (المصـــــــــــــــدر)

عدر لوقوع الأمر

موقوع له

تفسير لما قبله

ويقول: " فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لـــم فعلت كذا وكذا، فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه مـا قبله كما عمل فى" دأب بكار" ما قبله حين طرح مثل وكان حالاً "(٢) ، فالعامل هنا قد عمل فى المصدر المنصوب علـــى نحــو غــير مباشر، إذ إنه لم يصل إليه بنفسه وإنما وصل إليـــه بعــد إســقاط الحرف (اللام).

ويسير سيبويه هنا أيضًا على النهج الذى اتبعه فـــى جعــل العناصر اللغوية تتتابع على نحو متدرج، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بهائم الأسماء غير المشبه بها ثم الصفات... إلــى آخره، ويتضح ذلك إلى حد بعيد حين يعالج ماينصب على أنه حال؛ يقول فى باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمــر: فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيتـــه فجاءة ومفاجأة .."(٣).

---

(٢) انظر: المرجع السابق، ج١، ص٣٦٩، ٣٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص٣٧٠.

(الثابت) الحالة الإعرابية	(المتغير)
المعنى الوظيفى [٤]	
نصب	حــال
وقع فيه الأمر	

موقوع فيه الأمر

ولكن ليس كل مصدر صالحًا لهذه الوظيفة لأن الموضـــوع موضوع مشتق، يقول: " وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر هنا فـى موضع فاعل إذاكان حالاً "[١] .

ويجرى هذا على الأسماء التى جعلت مصدراً، مثل: مررت بهم وحدهم، ومررت بهم قضهم بقضيضهم؛ فالنصب هنا علــى أن هذا التركيب المنطوق يناظر-تركيبًا آخر غير منطوق أو ما يطلــق عليه" تمثيل، وإن لم يتكلم به" فهو كقولك أفردتــهم إفــرادًا، فــهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل فى الكلام، ومررت بهم انقضاضًا، فـــهذا تمثيل وإن لم يتكلم به[٢] .

---

[٤] انظر : د/ تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٦٣.

[١] انظر : سيبويه: الكتاب،ج١، ص٢٧٠.

[٢] انظر : المرجع السابق، ص٣٧٣،٣٧٥.

ويضيف إلى الأسماء المضافة الأسماء المعرفة فى الجمل على الصدر مثل قولهم: مررت بهم الجماء الغفير، فإدخال الألف واللام هنا فى كلامهم على نية ما لا تدخله الألف واللام، ومن ثم يقابل: مررت بهم قاطبة / طرا [٣].

أما الاسم المتصرف الذى ينصب على أنه حال يقع فيه الأمر، فهو قولك: مررت بهم جميعا وعامة وجماعة.

فالأصل فى الاسم الواقع حالاً ألا تدخل عليه الألف واللام أو الإضافة، فإذا دخل عليه أى منهما مع إرادة التنكير كان التركيب قبيحًا أى غير صحيح.

ويفرق سيبويه بعد ذلك بين المصدر المؤكد لما قبله والمؤكد لنفسه وهما يتفقان مع المصادر السابقة فى الحالة الإعرابية (أى: النصب)، إلا أنهما يختلفان عنهما فى المعنى الوظيفى إذ إنهما ليسا فى معنى كيف ولم (أى ليس بحال ولا بمفعول له)، مما يؤكد أنه يجعل الحالة الإعرابية المركز الثابت فى هذه الأبواب والمعنى الوظيفى عنصرًا متغيرًا مع ملاحظة أن المبنى واحد (المصدر هنا / الاسم الملحق بالمصدر / الصفة الملحقة بالأسماء)، ويقابل بينهما على النحو التالى:-

---

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٥،٣٧٦.

هذا عبد الله حقا وله عليّ ألف درهم عرفًا والعامل فيهما ليس الفعل المذكور، بل ينصبُ المصدر فيهما على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا، لم [١].

أما الصفات التي تنصب جملاً على الأسماء فشبهت بالأسماء التي تحمل على المصادر، وذلك قولك: أبيعكه الساعة ناجزا بناجز، ومنها الصفة المعرفة، وحمل الشذوذ هنا على شذوذ التعريف في المصدر، يقول: "وشذّ هذا كما شذت المصادر في بابها، حيث كانت حالا وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر"[٢].

فالنصب إذن يقع على الأسماء فتكون مفعولاً به ومفعولاً معه ومفعولاً فيه، فالمبنى واحد ولكن تتعدد الوظائف التي تستند إليه رغم الاتفاق في حالة إعرابية واحدة؛ وكذلك الأمر مع المصادر والصفات، فقد يتفق مبنى مع آخر في موقعه فيؤدي وظيفته ويأخذ الحركة الإعرابية ذاتها، وبعبارة أخرى قد تقع المصادر موقع الأسماء في الحال فتؤدي وظيفة الحال وتأخذ حركة النصب، وهكذا فإن تعدد المعنى لا يقابله تعدد في العلامة وكل قسم قادر على أداء وظيفته قسم آخر إذا تحقق في الآخر أوجه تشابه مع الأول[٣].

---

[١] انظر: المرجع السابق، ص ٣٨٠ - ٣٨٤.

[٢] انظر: المرجع السابق، ص ٣٩٧.

[٣] د/ تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص١٩٨.

والازدواجية فى الاعتبار التى هى انعكاس لموازاة فى التركيب تهتدى بروح التراكيب تجد لها واقعًا من اللغة والاستعمال أرأيت قولهم: يا زيد الطويل بنصب الطويل لأنه صفة لمنصوب، فإن رفعته فلأنه صفة لمرفوع(١) ؛ وكذا تقول: يا تميم أجمعين، ياتميم أجمعون، فتنصب إن اعتبرت المحل، وترفع إن اعتبرت اللفظ" والمعنى فى الرفع والنصب واحد".(٢)

ورفع عنصر التركيب لأنه كلمة واحدة، أو كالكلمة الواحدة (الفعل والفاعل، المبتدأ والخبر، يا+ مفرد) ونصبه لطول الكلام أو لصيرورته عنصرًا فى مركب (إن + اسم، لا + اسم، يا + مضاف أو شبيه به) أمر مردُّه المعنى ووضوح المراد؛ ولذا يستثنى من الاتباع بالنصب مراعاة لمحلّ المنادى المفرد المبنى على الضم، وصف" أي" وغيره من الأسماء المبهمة في قولك: يا أيها الرجل، يا أيها الرجلان، يا أيتها المرأتان، فأى هنا، كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفًا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول:

يا أى، ولا يا أيها.. وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير. فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجل.(٣) فالعنصر

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج١،ص١٨٣.

(٢) انظر : المرجع السابق، ج٢،ص ١٨٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج١، ص١٨٨، ١٨٩

يرفع إن صلح وحده أن يعبر عن معنى ما، وقد يتداخل عنصران ليعبرا معا عن معنى واحد؛ لأن واحدا منهما غامض ومبهم فيحتاج إلى غيره.

والأمر في النهاية مرده " الكيف" لا "الكم" فأي وصفتهما، وهذا وصفتها، كلمتان" كما" وعددا،لكنهما كلمة واحدة" كيفا" ونوعا، ومن هنا رفعا وكأنك قلت: يارجل، وكأن هذا نوع من المنادى المركب الذى يؤخذ الاسمان فيه على أنهما اسم واحد.

وهذه الصفات التى تكون مبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا، واطرد الرفع فى صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع فى صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء أو تبنى على مبتدأ.(٤)

ومرة أخرى تكون العبرة للكيف دون الكم، فالرفع هو الوجه حتى لو طال التركيب مع هذه المبهمات وصفاتها بنعوت أو معطوفات كأن تقول: يا أيها الرجل، يا أيها الرجل الكريم، يا أيها الرجل والمصرى.

---

(٤) انظر: المرجع السابق، ج٢، ص١٩٢

إن سيبويه كان يفكر تفكير ذوى النظريات لأنه يعـــد: (أى) وصفته، (وهذا) وصفته، كالكلمة الواحدة فى وجـــوب رفعـــهما(أى وصفته) فى المنادى، والجملة الفعلية، والجملـــة الاســـمية، وهـــذه الطريقة فى تعميم الفكرة من سمات" التنظير" ؛ وهكذا يرتبط الرفـع بالعنصر المتوحد، أو المنزل منزلته، والنصب الذى طال وامتد.[١]

إن الإعراب من أهم سمات اللغة العربية الفصحى، إن لـــم يكن أهم سماتها، حتى أن القدامى سموا النحو إعرابـــا والإعـــراب نحوا، ولقد تعاور على درس الإعراب كثير من النحـــاة القدامـــى، ولكنهم لم يتناولوه منفردا بل ضمن موضوع أكبر وهو النحو بوجه عام.

وقد ترتب على هذا أن الإعراب صار هو المحـــور الـــذى تدور حوله الدراسات النحوية، فلم تحظ باقى العنـــاصر النحويـــة الأخرى من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وزيادة، والنظـــام انعام لأجزاء الجملة، لم تحظ هذه العناصر بما حظى بـــه عنصـــر الإعراب من اهتمام وعناية، بل إن الأمر قد وصل إلـــى أن كتـــب النحو قد بوبت على حسب الأبواب الإعرابية، وإن اختلفت المعـــانى فالمرفوعات فى قسم، يتبعها المنصوبات، ثم يليها المجرورات.

---

(١) انظر: د/ محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص ٥٠٤.

(٣) العامل مؤثر حقيقة، إنه سبب وعلة للعمل، وهذا مشهور وشائع فى كتب النحو، ويوضح هذا ما يقوله" الصبان" تعليقا على ما نقله الأشمونى عن شرح التسهيل من أن(الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل)، فالعامل" كجاء ورأى والباء"، والمقتضى" الفاعلية والمفعولية والإضافة"، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى" الرفع والنصبّ والجر، فهذا التعريف يقتضى اطواد الثلاثة.

نظر النحاة إلى آواخر الكلمات فى العربية فوجدوا بعضها ثابتا لا يتغير وهو المبنى كأسماء الإشارة والموصولات ونحوها، ووجدوا بعضها قابلا للتغيير والتبدل بتغيير السياق فى التركيب، فيقال(هذا خير) و(محمد بخير) و(فعلت خيرا) فتتغير آخر (خير) من ضمة إلى كسرة إلى فتحة، تبعا لتبدل السياق، كل حركة إعرابية منها قابلة للتغير، فهى حادثة لابد لها من محدث، فما الذى أحدثها على آخر الكلمة ؟

أما المتكلم فقد أحدثها بطريق غير مباشر، وهنالك المحدث المباشر لهذه الحركات، وهو(هذه العوامل) اللفظية والمعنوية.

وليس الأعراب فى نظر القدماء إلا(تغير أحوال آواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، فلابد للإعراب على هذا التعريف من عامل يقتضيه، فإذا لم يكن هناك عامل لم يكن

هناك إعراب، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال غير معربة عندهم، لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضى إعرابها)[١].

ومعنى هذا أن المبنيات ليس لها عوامل لثباتها على حركة معينة، ولما ذهب الكوفيون إلى إعراب فعل الأمر، لم يكن لهم بد من تقدير عامل فى إعرابه، لأنه لا يوجد فى النحو إعراب لا عامل له، فذهبوا إلى أنه مجزوم بلام أمر مقدرة، لأنه فى رأيهم مقتطع من الفعل المضارع فـ(قُمْ) عندهم أصلها(لِتَقُمْ) حذفت اللام للتخفيف، ويتبعها حرف المضارعة، وهو التاء[٢].

وليس فى النحو البصرى من العوامل المعنوية إلا عاملان كان لهما عندهم أثر فى موضوعين اثنين: أحدهما:- المبتدأ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوى هو الابتداء، وثانيهما:- الفعل المضارع، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوى أيضًا، هو وقوعه موقع الاسم، ومع أن هذين العاملين معنويان لا يخلوان من أثر لمنهجهم الفلسفى.

أما النحو الكوفى فهو غنى بهذه العوامل، ولها آثار فى موضوعات نحوية كثيرة منها:

---

(١) انظر : عبد المتعال الصعيدى، النحو الجديد، ط القاهرة، ١٩٥٠م، ص١٢١.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص١٢١-١٢٢.

- الإسناد عند هشام بن معاوية الضرير[١]، قال بـــه فـــى تعليل رفع الفاعل، وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالإسناد، وأن كـون الفعل مسندًا إليه كان مقتضيًا فيه الرفع.

- والفاعلية عند خلف الأحمر[٢]، وهى رافع الفاعل عنـده، ونظن أن خلف وهشام متفقان، وإن اختلفـت عبارتـهما، فليسـت الفاعلية إلا تلبُّس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولذلـك كان الرضى ينسب القول بالإسناد إلى خلف[٣]، ويبدوا أيضًا أنـهما أخذا ذلك عن الكسائى فى ذهابه إلى أن رافع الفاعل هـو " كونـه داخلا فى الوصف" [٤].

- والمفعولية، كما يقوّل أبو البركات الأنبارى والسـيوطى، أو كونه مفعولاً كما يقول الرضى، وهى عاملُ النصب فى المفعول به عند خلف[٥].

- والتجرد عن الناصب والجازم، ومجـال عملـه الفعـل المضارع، وكان الكوفيون يقولون: إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصب، أو الجوازم" فعلمنا أن بدخولهما دخل النصـب أو

---

(١) انظر : السيوطى: همع الهوامع ج١ ص١٥٩.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) شرح الرضى على الكافية، ج١، ص١٢٨.

(٤) انظر : السيوطى: همع الهوامع، ج٧،ص١٥٩.

(٥) انظر : شرح الكافية للرضى، ج١، ص١٢٨.

الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع"(٦)، ولقى رأيهم هذا تأييدا من الدارسين المتأخرين، فكان المعربون يستندون إليه في اعتلالهم لارتفاع الفعل المضارع.

وأهم عواملهم المعنوية ما سموه بالخلاف، والمعروف أنه مصطلح كوفي لم يقل به بصرى، إلا أن الظاهر أنهم أخذوه من كلام الخليل مرجعهم الأول فى هذه الدراسة كما هو مرجع البصريين الأول، وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في" الخلاف"، فقد كان يقول:" إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره"(١).

ولسيبويه في غير الاستثناء مايشبه هذا فقد عقد للحال والتمييز أبوابا، كان يعتل لنصبهما فيها بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بإلا، كباب" ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة"(٢)، ومثل له بقولهم: هذا راقود خلا، وعليه نحي سمنا، وكباب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله، ولا هوهو"(٣). ومثل له بقولهم: هو جاري بيت بيت، وكالباب الذى عقده لما" ينتصب على أنه ليس من

---

(٦) انظر : ابن الأنبارى(أبو البركات)، الإنصاف فى مسائل الخلاف، (المسألة ٧٤)

(١) انظر : سيبويه: الكتاب، ج١، ص٣٦٩.

(٢) انظر : المرجع السابق، ج١، ص٣٧٤.

(٣) انظر : المرجع السابق، ج١، ص٣٧٤.

اسم الأول ولا هوهو"(٤)، ومثل له بقولهم: هذا عربى محضًا، وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب:" اعلم أن جميع ما ينتصب فى هذا الباب، ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هوهو"(٥).

ومع أن سيبويه كان يعتل لنصب هذه المنصوبات، بأنها إنما نُصبت لأنها مخالفة للأول، وليست إياه، كان يبحث عن عامل لفظى لهذه المنصوبات، يرجع إليه أثرُ النصب فيها، فلم يرض بالمخالفة للأول، أو" الخلاف" عاملاً فى هذه المنصوبات، وذلك ليتسق له – وهو مؤسس المدرسة البصرية– منهجه فى دراسة النحو، وليبنى موضوعاتها على أصول منظمة، ولكى تكون مقالته فى العامل مطردة، بحيث تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة، وبحيث تكون هذه العلامات التى تتعاقب على أواخر الكلمات، معلولات لعلل وأسباب اقتضتها، حتى أن أخذه بالعامل المعنوى كان مضطرًا إليه اضطرارًا ، ولو وجد منفذًا ينفذ منه إلى عامل لفظى، لما تردد فى الأخذ به. لقد رأى النحاة العلامات تتغير بحسب ما لها من معان إعرابية، ففكروا فيما اقتضى هذه المعانى، وما اقتضى هذه الآثار، فسلكوا سبيل المتكلمين فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وأسبابها التى اقتضتها فكان ذلك بداية القول

(٤) انظر : المرجع السابق، ج١، ص٣٧٤.

(٥) انظر : المرجع السابق، ج١، ص٣٧٥.

بالعوامل[١]. ولم يستطع الكوفيون التخلص من آثار ما نشئوا عليه من منهج دراسي، ألفوه في حياتهم العلمية في البيئة الكوفية، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصري، لأن العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها، فكما لا يجتمع على المعمول الواحد علتان لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان، وإذا اجتمعنا فالمعمول لأحدهما لا لكليهما كما ينص عليه ابن مالك في قوله:

إنْ عامِلانِ اقْتضَيَا في اسْمٍ عمَلْ

قَبْل فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُما العَمَلْ.

وكما أن المعلول لا وجود له إلا بالعلة، كان الإعر عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظًا أو مقدرًا، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع كثيرة من أبواب مصنفاتهم وموضوعات دراستهم. وقد كانوا يقولون:" لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، ولهذا رُدَّ قول من قال: إن الابتداء والمبتدأ معًا عاملان في الخبر، وقول من قال: إن المتبوع وعامله عاملان في التابع، وقول من قال: إنَّ "إنْ" وفعل الشرط معًا عاملان في الجزاء، وقول من قال: الفعل والفاعل معًا عاملان في المفعول". وكانوا يقولون:" مرتبة العامل أن يكون مقدمًا على

---

[١] انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٣٢،٣٤

المعمول وحين واجه أصلهم هذا حالات استعصت عليه، راحوا يوجهونها ويعتلون لها ويتأ ولون تأولات بعيدة. فقد قال ابن عصفور فى كتابه شرح المقرّب كما يروى السيوطى:" فإن قيل: يُناقش ذلك قولهم: العامل فى أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز تقديمه عليها. فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى" إنْ" وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة. فالأصل فى" مَنْ ضربت"؟ أمن ضربت؟ ثم حذفت الهمزة فى اللفظ وتضمن الاسم معناها، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل من أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل، وإنما امتنع تقديمه عليها فى اللفظ لعارض وهو تضمُّن الاسم معنى الشرط والاستفهام"(١). وكانوا يقولون:" العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعمول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك، إلا فى مواضع قد استُثنيتْ على خلاف هذا الأصل لدليل راجح"(٢).

ونسبة الأثر الطارئ على أواخر الكلمات إلى العوامل، سواء أكانت أفعالاً أم أسماءً قديمة تنتهى إلى أوّل عمل فى النحو البصرى، أى كتاب سيبويه، فقد قال سيبويه فى أوّل الكتاب:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه

(١) انظر : السيوطى، الأشباه والنظائر، ج١، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٢) المرجع السابق- ج١- ص٢٥٦.

الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء إلا وهو يزول، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[٣]. أما نحاة الكوفة فهم بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامى كانوا أقل من البصريين إمعانا فى فلسفة العامل، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوى من منهج أهل البصرة. فليس للعامل عندهم قوة العلة، فقد يكون العامل ولا يكون المعمول، وذلك يتضح من ذهاب الكسائى إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وذلك فى باب التنازع، فإذا أعمل ثانى الفعلين المتنازعين، كما هو مذهبهم، وكان الأول محتاجا إلى فاعل، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائى، وخلوه من ضميره، وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا فى نصب المفعول به. وكما هو معروف أيضا من مذهب الفراء، من جواز اجتماع عاملين على معمول واحد فى باب التنازع إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثانى، فإذا قيل: قام وقعد زيد، كان زيد فاعلا أو معمولا لقعد وقام كليهما، ولما كان العامل وأثره فى التأليف محور الدراسة عند البصريين، فقد فلسفه هؤلاء حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ومنحوه خصائصها فكما لا يعقل اجتماع علتين على معلول واحد، فى وقت واحد كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على

---

(٣) انظر : سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٣٠٢.

معمول واحد، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلته، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول فى العامل، أو يؤثر فيه.

ومن هذه الوجوه العقلية أنكرا البصريون على الكوفيين مقالتهم باجتماع عاملين على معمول واحد، كما كان من رأى الفراء: أن المفعول به منصوب بالفعل والفاعل معًا، وكما كان من رأى الفراء أيضًا: أن الفاعل فى نحو" جاء، وأكرمنى خالد" فاعل للفعلين جميعًا وأنكروا عليهم أن يكون الفعل فى نحو " خالد أكرمته" عاملاً فى خالد وضميره. وأنكروا عليهم أن يكون المبتدأ والخبر مترافعين لاستلزام ذلك الدور كما يقتضيه تخريجهم والكوفيون لم يستبعدوا فكرة العامل وأثره فى التأليف ووجوه الإعراب فقد كان العامل عندهم مستنتجًا من فهم الطبيعة اللغوية وفقه خصائصها. وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف فى الحروف والكلمات فى الكلمات حين تتألف وتتمازج ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد، أو بإعمال العامل الواحد فى معمولين من وجه واحد.

والقول بالعمل افتراض فى التحليل الداخلى أعان النحاة على تفسير كثير من الظواهر فى الإعراب وما يتعلق به[1]، فالربط بين

---

[1] د/ نهاد الموسى. نظرية النحو العربى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٣٤.

الموقع الذى يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية والدلالية، التى يقوم بها ربط لزومى عند سيبويه، كما تبين نصوصه، وتظل العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادرا على إحداث التوازن بينها، وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقا.

وقد نص بعض النحويين[١] أن يكون التركيب مع العامل، فالتابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا.

حقا عرض النحويون لذلك وهم بصدد بحثهم الأصل والفرع فى الإعراب والبناء، ولكن اشتراط التركيب إلى العامل قد يوحى بأن العامل فى نظر النحويين كان محور العلاقات بين الكلمات ومولد الحركة الديناميكية بين عناصر الكلام، ولذلك يتبع تغييره تغييرا فى حركات أواخر الكلمات أو فى اللواصق فى حالات التثنية والجمع والأسماء الخمسة...إلخ.

وقرر النحويون أن التغيير الذى يعترى أواخر الكلمات يدل على المعانى النحوية التى تعتور الأسماء وألحقوا بذلك الأفعال المضارعة[٢]، وتنبهوا إلى أن الارتباط بين العامل، والمقتضى للإعراب أو الموجب للإعراب وتغيير أواخر الكلم ليس مطردا،

---

[١] انظر : الرضى، شرح الكافية، ج١، ص١٦، ١٧.

[٢] انظر : المرجع السابق، ج١، ص١٨.

يقول الصبان فى تعليقه على معنى الإعراب: " لكن هذا التعريف يقتضى إطراد وجود الثلاثة، أى المقتضى والإعراب، والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى: لم يضرب زيد".(٣)

ولنتأمل الجمل الأتية:- الشمس طالعة،إن الشمس طالعة، كانت الشمس طالعة، ظننت الشمس طالعة... فى هذه الجمل الأربع اختلفت العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل فى كل جملة، كما تصور النحويون فى نواسخ المبتدأ والخبر، ولكن العلاقة بين كلمتى(الشمس) و(طالعة) علاقة ثابتة وهى الإسناد، وإن كان ثمة إختلاف فهو فى جهات الإسناد، ففى الأولى كان الإسناد مطلقًا عامًا، وفى الثانية مؤكدًا، وفى الثالثة مقيدًا بزمن ماضى، وفى الرابعة مشكوكًا فيه، ولا يزيل نصب الطرفين فى الجملة الرابعة علاقات الإسناد(١) بدليل بقاء الرفع وهو مذهب الكوفيين(٢)، وجواز نصب الطرفين بعد(إن) عند بعض النحويين(٣).

---

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، (د. ت)، ج١، ص٣٩.

(١) انظر : السيوطى، همع الهوامع، ص٩٢، ج١.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص١٥٣.

(٣) المرجع السابق، ج١،ص١٣٤.

ويمكن أن نفهم أن العمل هو المؤثر فى تغيير العلاقات بين الكلمات أو يضيف جديدًا إلى العلاقات، أو يؤثر فى تشكيل المعانى النحوية، وهذا ما يفهم من كلام الرضى: "إن العامل فى الاسم ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه العمدة أو الفضلة"(٤) .

وقد يظهر ذلك واضحًا فى الفعل وربما كان هذا هو السبب فى جعلهم الفعل أصلاً فى العمل، وحُملت عليه الأسماء والحروف العاملة إما لشبهها بالفعل أو لتضمنها معنى الفعل أو لاختصاصها(٥) ، وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثير من الأسماء ترجع للفعل لأنه يقتضى عدة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ومكان وزمان يتم فيهما، وقد يقتضى ما يبين درجة الحدث ونوعه وسببه، ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل فى الفاعل، والمفعول به، والظرف والمفعول المطلق بأنواعه، والمفعول لأجله، وفى الحال؛ أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو شبهه، وقالوا أيضًا إن العمل فى المتبوع هو العامل فى التابع سواء أكان التابع نعتًا أو معطوفًا أو توكيدًا، أما البدل فهو على نية تكرار العامل، والمشتقات المحضة تعمل عمل الفعل، ويتعلق بها ما يتعلق بالفعل لشبهها به

---

(٤) انظر: الرضى، شرح الكافية، ج١، ص٢٥.

(٥) السيوطى: الأشباه والنظائر النحوية، ج١، ص٢٣٥ وما بعدها.

ى الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها، والمصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصل له فى نظرهم.

" والبصريون أحرص على فلسفة العامل وأمهر فيها، على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهى دستور النحاة جميعًا"،[١] يؤيدون بها مذهبًا على مذهب، ويتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية، ولو وردت فى القراءات القرآنية، ويشرعون بها أساليب فى العربية لم تسمع من العرب.

ونظرية العامل تعد مسئولة عن الإعراب المحلى والإعراب التقديرى، فما دام المؤثر أى العامل موجودًا، وجب البحث عن المتأثر أى المعمول ولابد من اعتبار محل التأثير، وتقدير علامة هذا التأثير إذ لم يمكن ظهورها.[٢]

حسبنا مثلاً أن نشير إلى موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابى، هذا الموقف الذى لم يتحروا فيه التقيد بما فى الظاهرة اللغوية فعلاً من وجود نمطين فحسب من الكلمات: أحدهما: معرب، والآخر: مبنى، وإنما تحولت الظاهرة فى تصورهم إلى شىء آخر بإضافتهم قسمًا جديدًا هو المعرب المبنى أو المبنى المعرب، لتتلاءم

---

[١] انظر : إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، القاهرة، ١٩٣٧م، ص٢٨.

[٢] انظر : د/ محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربى، الكويت ١٩٨٣م، ص١٩٠.

هذه الأقسام الثلاثة وتتساوق مع تلك الأطراف الثلاثة التى افترضوها فى "العمل" وهى العامل والمعمول، وأثر العامل فى المعمول، إذ لا يوجد عامل ومعمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل فى المعمول، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجب تقديرها؛ وهكذا يتحتم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبنية لفظا المعربة معنى محلاً أو تقديرًا.

(٤) صادفت نحاة العربية ألوانا من الشبه بين أقسام الكلام وهى منفردة وبينها وهى تسلك فى التراكيب سلوكًا حاول النحاة أنفسهم أن يضعوا الضوابط بين الأوجه من الشبه على أن العربى نفسه الناطق لهذه اللغة لم تكن تصادفه هذه المشاكل لأنه ينوى ما يقول ويعنيه، والمستمع له على القدر نفسه من هذه النية والعناية.

فشُبِّه الاسم بالحرف كما أشبه الاسم الاسم والفعل أشبه الحرف أيضًا، وبهذا الشبه علل بناء الاسم وإن لم يتحتم وإن لم ينحصر بناؤه فيه لدى بعض العلماء، قال الزجاجى:" عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مشابهة الحرف"[1] .

---

[1] انظر: أبى القاسم الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، ص٧٧.

وقال أبو الحسن الأشمونى:" علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويًا يعتريه منه"[٢] ؛ وقد خالفه فى هذا الحصر بعض العلماء حيث ذهب إلى أن الاسم يبنى أحيانًا بمشابهته الفعل كما فى (نزال) المشابهة (لا نزل)، أو لشبهه بما شبه بالفعل كما فى(خدام) المشابه ل(نزال) المشابه ل(أنزل)؛ وقد ذكر الصبان أن كل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف.[٣]

• أما عدم تحتم البناء للاسم بمقتضى المشابهة فلمعارضة شبه الحرف الاسم شبهًا قويًا كما فى(أى) التىتشبه الحرف ولكنها لكثرة إضافتها قوى شبهها بالاسم فأعربت، ولم تبن إلا قليلاً.

وقد تعرض ابن مالك لشبه الاسم بالحرف فى خلاصته المعروفة بالألفية، وتضمنت أنواعًا أربعة لشبه الاسم بالحرف، وهى: الشبه الوصفى، والشبه المعنوى، والشبه الاستعمالى وهو الذى عبر عنه بالنيابة عن الفعل بلا تأثر، والشبه الافتقارى، وقد أضاف فى شرحه للكافية الشافية نوعًا خامسًا هو ما أُطلق عليه الشبه الإهمالى، ومثّل له بفواتح السور وأسماء الأصوات، والأعداد

---

[٢] انظر: شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك، ج١ ص٥٠-٥٢.

[٣] حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ج١ ص٥١.

المسرودة بشرط كونها مطلقة بدون تركيب، حيث هى مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة.[٤]

وأبو البقاء العكبرى نحوى على المذهب البصرى، ففى كتاب" إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن" نجده يستعمل اصطلحات بصرية، ويكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة البصريين، ويعتمد على آرائهم ويعرض لآراء الكوفيين، ويغلطها كثيرا فى كتابه، ويستند فى تدعيم رأيه إلى آراء بصرية معروفة، ويعرض لقراءات كثيرة ويصفها بالشذوذ، وفى كتابه الآخر وهو" المسائل الخلافية" يصرح بأنه من أتباع المدرسة البصرية، فقد ذكر حين عرض لاشتقاق الاسم أن الاسم مشتق من السموعند البصريين، ومن الوسم عند الكوفيين، ثم قال: " فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاؤه"[١] ؛ وقد صرح بذلك أيضا حين عرض للخلاف بين الفريقين فى بناء" فعل الأمر" وإعرابه، فقال: " مسألة: فعل الأمر مبنى، نحو: قم واضرب، وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم، لنا أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى، فلم يكن معربا كالحرف"[٢] ، والخلاف فى الجزيئات على هذا النحو لا

---

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدى، نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ج١، ص٢١٦، ج٢ ص١٣٩٧.

[١] انظر: أبو البقاء العكبرى، المسائل الخلافية، ص٩٥.

[٢] انظر: المرجع السابق، ص١٠٧.

يكون له كبير فائدة إلا إن كانت المدرسة الكوفية قد اتبعت طريقة واحدة أو منهجًا واحدًا في تقدير الأصل كالواو في (الوسم) أو (السمو) أو اعتبار الإعراب أو البناء بحيث يسري على نظام اللغة وظواهرها لا أن يكون الخلاف على مسألة أبدى فيها البصريون رأيهم وبنى الكوفيون خلافهم على الرأي لا على الظاهرة والاستعمال، ومن هنا لا يمكن أن نعد للكوفة منهجًا في النحو واللغة وإنما نعدها طريقة في التفكير والمحاجة، وإن استندت إلى الشواهد فإن الكسائي بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفيًا خالصًا، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم، وكان يوافقهم ويوافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، واتخذوا لهم فيها آراء جديدة، تتسق مع ما يتطلبه منهجهم فمن هذه المسائل: رأيه في "لن"، فقد اقتضى أثر الخليل في القول بتركيبها من لا وأن [1]، ورأيه في محل" أن المصدرية وما بعدها" بعد حذف الخافض، كما في قولهم: عجبت أن تقدم على هذا، فقد تابع الخليل في القول بأنه الجر [2]، وذهابه إلى فعلية (نعم وبئس)، (وأفعَلَ) في التعجب متابعًا فيه البصريين في

[1] انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢٧٩، القاهرة،١٩٤٧.

[2] انظر: شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص١٨٣.

كونهن أفعالاً[٣]، وذهابه إلى أن (ما) فى قولهم: " نعما هى" معرفة تامة، بمعنى الشيء[٤]، وهو فى هذا يقول بمقالة سيبويه، فقد جاء فى الكتاب: " وغسلته غسلاً نعما، أى نعم الغسل" [٥]، (فما) هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام، (وهى) مخصوص، ذهابه إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف[٦]، وهو مذهب الخليل وسيبويه، فقد جاء فى الكتاب:" اعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء، فزعم الخليل أنهم خففوا هذه الأسماء التى ليست آواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم، لأنه أخف شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقض فكرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه" [٧]، و الكسائى أول كوفى خرج على أساليب البصريين وخالفهم فى كثير من آرائهم وغير كثيرًا من أصولهم.

---

[٣] انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ج٣، ص٢٧،١٨.

[٤] انظر : شرح الرضى على الكافية، ج٢، ص٣٤٦.

[٥] انظر : سيبويه، الكتاب، ج٢/ ١٧٩، ٤/١١٦.

[٦] انظر : ابن الأنبارى: الإنصاف فى مسائل الخلاف، مسألة رقم (٤٩).

[٧] سيبويه، الكتاب، ج٣: ٦٤٢.

أما الشبه في بعض ظواهر الأسماء فيتمثل في الشبه بين التنكير والتعريف وبين الفاعلية والمفعولية وفي المركبات وبين الإفراد والتثنية والجمع؛ فشبهُ التنكير والتعريف يتضح في شبه النكرة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وشبهت المعرفة بالنكرة، كما شبهت المعرفة بالمعرفة وشبه الفاعلية والمفعولية يعود بالمرفوعات إلى الفاعل، وإن كان الفاعل قد شبه بالمبتدأ، وشبهت الأخبار بالفاعل سواء كانت أخبار مبتدءات أو أخبار نواسخ المبتدأ، كما تؤول المنصوبات بهذا الشبه إلى شبهها على اختلافها بالمفعول به من حيث جاءت بعد تمام الجملة لأغراض معينة، أو على هيئته وصورته، وينطبق ذلك على المفعول المطلق، والمفعول له والمنادى، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل، والظرف والمستثنى والحال والتمييز، والمتعجب منه، ويلحق بها ما نصب على التشبيه بالقسم.

وقد أشبه الظرف زمانًا كان أو مكانًا، كما شبه بالظرف غيره فحق له ما يحق للظرف بهذا الشبه، وشبه الظرف بغيره من الأسماء.

وأشبهت الحال غيرها وقوى شبهها بالظرف.والصفة والتمييز والخبر.

وحدث الشبه في المركبات فشبه عجز المركب بتاء التأنيث فأخذ ما يحق له بهذا الشبه نحويًا وصرفيًا، من حيث البناء على الفتح وعدم حذف العجز عند التصغير وحزفه عند النسب والترخيم.

كما شبه عجز المركّب بنون نحو عشرين، وشبه المركب من الأسماء بالمركب من الحروف، كما شبه المركب بالمفرد والمركب بالمركب، وشبه بالمضاف بعض المشتقات المطولة بمعمولها والصفات المطولة بموصوفها فنالها ما ناله من الأحكام.

وشبه المستغاث بالمضاف إليه فجر كما جر، وشبهت المركبات بالأصوات، كما شبهت بالشرط في بعض الأحيان.

والشبه بين الإفراد والتثنية والجمع يبدو بوضوح في شبه المفرد بالمثنى والجمع وشبه المثنى بالجمع، وشبه الجمع المكسر بالمفرد والجمع بالجمع ويكثر ذلك في جمع التكسير، وأشبهت بعض الألفاظ جمع المذكر السالم فشبهت به كما حدث الشبه في الجمع بالألف والتاء، وشبه مالايعقل بمن يعقل فجمع جمعه، وخوطب بمثل ما خوطب به وتشابه جمعا التصحيح والتكسير، وأشبه الجمع العدد، كما أشبه العدد العدد فميز المشبه بما ميز به المشبه به إفرادًا وجمعًا.

في إطار الأثر الإعرابى للنواسخ، أثبتت مصـــادر النحـــو الأولى أن جمل النواسخ صور بديلة عن:

- ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النواسخ كانت تدخل على الصورة السابقة، ثم تخفـــف من الضمير فتولدت الصور التالية :

- رفع + نصب مع كان.

- نصب + رفع مع إن.

- نصب + نصب مع ظن.

وهى الاحتمالات التركيبية البديلة لصورة:

رفع + رفع مع جملة المبتدأ والخبر.

وقد فسرت هذه الصور على أن المنصوب مع " كان" أشـــبه المفعول به مع نحو "ضرب"، والحال مع نحو "ذهـــب"، فبعضـــهم أعربه حالاً، لتصبح الجملة عنده فعلية خالصة.

ولما نصب المبتدأ مع " ظن" نصب معه الخبر مطابقة لـــه، لأنه هو هو، ذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتـــدأ لأنهما سواء.

لم يبق - إذن- من الصور البديلة المحتملة عقليًا فى مقـــابل صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب مع الرفع، وهذا هو مـــا

كان مع "إن"، كما يمكن أن يفسر نصب اسم" إن" على أنه نتيجة لتركبها معه والتركيب يستدعى الفتح؛ فإن وما بعد شكلا معًا ما يمكن أن يسمى" بالمبتدأ المركب" الذى أخبر عنه بمرفوع، ولعل هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن "إن" لم تعمل الرفع فى الخبر.

ويقال هذا كذلك على "لا" النافية للجنس مع اسمها، وهذا هو وجه الشبه الحقيقى بين الأداتين، فقد تحدث سيبويه عن "إن" فى سياق حديثه عن"كم" المركبة مع ما بعدها، والعدد المركب مع ما بعده، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها.

وعن طريق عدّ "إن" واسمها، وحدة مركبة يخبر عنها بمرفوع، نتجنب ما انتهت إليه النحاة الشكليون من تشبيههم المنصوب بعد "إن" بالمفعول، والمرفوع بالفاعل.

وأثناء حديثة عن أمثلة الاسم المركب، وفتح الأسماء إن ركبت، تحدث عن المنادى وانتهى إلى أنه بنى على الضم تشبيها له ب" قبل" و"بعد" المقطوعتين عن الإضافة، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصبت، كما تفتح " قبل" و"بعد" إذا أضيفتا، نظرا لطول الكلام بالإضافة.

وألحق سيبويه المنادى المبنى على الضم بالمبتدأ أو الفاعل المرفوعين، فألحقت تكميلاً لدائرة التشبيه -المبتدأ المنصوب أو

المبنى على الفتح بالمنادى المنصوب بجامع طول الكلام وامتداده في كل.

ولقد نسجت من أفكار سيبويه ما يمكن أن يكوّن نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب في اللغة، فالفاعل يرفع، وكذا المبتدأ ويوافقه الخبر أو يطابقه، إذ هما سواء؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون قبل أن يطول الكلام ويمتد، فالفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل، فإذا ما طال الكلام بذكر المفعول أو غيره ينصب ماطال به الكلام، وإذا ما طال المبتدأ ب" إن" أو ب" لا" النافية للجنس، نصب أو فتح، تمامًا كما يضم المنادى المفرد العلم وينصب غيره، لأن الأول غير طويل والثانى طويل، أما جر الأسماء فيتم للتفرقة بينها وبين المنصوبة.

وقد عبر ابن مالك الذى جمع بين اتجاهى أهل الكوفة والبصرة عن الشبه الاستعمالى فى خلاصته بالنيابة عن الفعل فى العمل بلا تأثر بالعوامل، وبين كما بين غيره أن ذلك موجود فى أسماء الأفعال: نحو صه ومه، قال فى شرحه لكافيته:" جعل المحققون سبب بناء الاسم الفعل شبهه بالحرف العامل فى كونه مؤثرا غير متأثر" (٢).

---

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١٣٨٤.؛ وانظر أيضا: ص١-٢١٨ من الكتاب نفسه، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر

وقال فيها أيضًا :" أما أسماء الأفعال فإنها أشبهت الحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة، مع الجمود، ولزوم طريقة واحدة، فاستغنت عن الإعراب لأن فائدته الدلالة على ما يحدث من المعانى بالعوامل وذلك غير موجود فى أسماء الأفعال ولأن فائدة الإعراب: إبانة مقتضيات العوامل، وذلك غير موجود فيها، فلم يكن لها فى الإعراب نصيب"(٢).

وقال فى باب أسماء الأفعال والأصوات من التسهيل:" وكلها مبنى لشبه الحرفى بلزوم النيابة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل"(٣).

وقال أبو الحسن الأشمونى:" وذلك الشبه الاستعمالى موجود فى أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. فأشبهت (ليت) و(لعل) مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن (أتمنى) ولا (أترجى) ولا يدخل عليهما عامل"(٤).

بدمشق، وهو من منشورات مركز البحث العلمى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ج١، ص٢١.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص١٣٩٧.

(٣) انظر : ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٢١٣، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧م، ص٢١٣، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص٦٥٨.

(٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٣، ٥٤.

وشبه الظرف بالفعل، قال أبو البقاء بصدد تفسير (فمثله كمثل صفوان عليه تراب) [*].

" لك أن ترفعَ ترابًا بالجر لأنه اعتمد على ما قبله، والفاء في (فأصابه) عاطفة على الجار لأن تقديره: استقر عليه تراب فأصابه، وهذا أحد ما يقوى شبه الظرف بالفعل"[١] .

وواضح من هذا النص أن المراد بالظرف هنا ما يشمله والجار والمجرور وهذا معلوم لدى العلماء القدامى ولفيف من المتأخرين.

ويشبه الجار والمجرور في اللفظ بالفعل والفاعل ولذلك يسمونه شبهَ الجملة، قال ابن جني:" قوله فيأعناقهم الأغلال، يشبه في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل، لتقدم الظرف على المبتدأ كتقدم الفعل على الفاعل، مع قوة شبه الظرف بالفعل"[٢] .

---

[*] سورة البقرة الآية (٢٦٤).

[١] أبو البقاء العكبري: إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق إبراهيم عطوة، طبعة مصطفى الحلبي، (د. ت)، ج١، ص(١١٢).

[٢] انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٧٩هـ، ج٢،ص٢٤٤.

واستدل أبو البقاء علىّ قوة شبه الظرف بالفعل بعطف الفعل عليه، فى قوله تعالى:" إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث"(٣) إذا عطف (وينزل الغيث) على قوله (عنده) (٤).

وذهب ابن الشجرى إلى أن صقرًا رفع بالظرف فى مثال سيبويه" مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا" لشبه الظرف الصفة (معه) بالفعل. قال: " وإنما رفع بالظرف ههنا لوقوع الظرف صفة، فأشبه بذلك الفعل فعمل عمله، وكذلك يرفع بالظرف إذا وقع صلة، ووقوعه صلة أشد تقريبًا له من الفعل"(٥).

وبسبب الشبه الحاصل بين الفعل والزمان تضاف أسماء الزمان إلى جملة الفعل، وذلك من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث منقضية، كما أن الزمان حادث ينقضى، والفعل نتيجة حركات الفاعلين، كما أن الزمان نتيجة حركات الفلك، ولذلك بنوا الفعل على أمثله مختلفة ليدل كل مثال على زمان غير الزمان الذى

---

(٣) سورة لقمان آية (٣٤).

(٤) انظر: العكبرى: التبيان، تحقيق إبراهيم عطوة طبعة مصطفى الحلبى (د. ت)، ج٢، ص٢ ص١٨٩

(٥) هبة الله ابن الشجرى: الأمالى الشجرية، بيروت (د. ت)، ج٢، ص ٢٧٩. وانظر سيبويه ج٢ ص٤٩.

يدل عليه المثال الآخر، ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل في التنزيل قوله تعالى" يوم يخرجون من الأجداث"[١].

في مسألة هو (ضربي زيدًا قائمًا) وهو مبتدأ حذف خبره وجوبًا وضابطه، كما يقول السيوطي أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب حال بعد، لايصلح أن يكون خبرًا عنه، وقد اختلف النحويون حول هذا التركيب فبعضهم يعده جملة فعلية ويجعلون (ضربي) فاعلاً لفعل مقدر تقديره (يقع ضربي زيدًا قائمًا) أو ثبت ضربي زيدًا قائمًا، وقد ضعف هذا التقدير (بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير " ثبت" يجوز تقدير " قل"، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره).[٢]

وقد اتفق جمهور النحويين على أن هذا التركيب عبارة عن (مبتدأ) وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و(زيدًا) مفعول به، و(قائمًا) حال، ثم اختلفوا: هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم: لا خبر له وأن الفعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل، كما في (أقائم الزيدان) والتقدير: (ضربت زيدًا قائمًا) وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله.

---

[١] سورة المعارج، آية (٤٣)

[٢] السيوطي: همع الهوامع، ج٢، ص٤٤.

ورأى بعضهم أن الحال نفسها (قائمًا) هى الخبر، وجاز نصب (قائمًا) ونحوه على الحال، وإن كان خبرًا لأنه ليس عين المبتدأ لأن القائم هو (زيد) لا (الضرب) فلما كان خلافه انتصب على الخلاف.

والذى يعنينا من هذه المحاجة النحوية التى لا تغير التركيب المنطوق بطبيعة الحال هو المنهج الذى يحكم هذه التفسيرات المختلفة له، وجميع هذه التفسيرات تنطلق من أن هذا التركيب له عمق مختلف عن ظاهرة رأى بعضهم أن تقديره هو (يقع ضربى زيدًا قائمًا)، فهو إذن جملة فعلية قد حولت إلى جملة اسمية، ورأى بعضهم أن تقديره هو (ضربت زيدًا قائمًا)، فالفعل ضربت هو الذى تحول إلى المصدر؛ ورأى بعضهم أن تقديره هو (ضربى زيدًا إذ كان قائمًا) إذا كان بمعنى المضى أو (إذا كان قائمًا) إذا كان بمعنى المستقبل وأصحاب كل تقدير من هذه كانوا يبينون السبب فى اختيار تقديرهم دون سواه ويكشفون ضعف الذى لا يرونه، وهى كلها وسائل مستخدمة فى التحويل فلا يقدر ما لا دليل عليه لأنه يفتح الباب أمام ألوان من التقدير لا تجد سندًا يدعمها مما يؤدى إلى غموض المعنى الكائن فى (البنية العميقة) وهى من المفروض أن تكون واضحة المعنى حتى تساعد على فهم البنية الظاهرة، ولا ينضل تقدير على آخر إذا كان مساويًا له فى إفادة المعنى، ولا يصح تقدير شىء لا يطرد كما يطرد نظيره، وقد رأينا كيف كان

رأى جمهور النحويين حريصًا على تحديد المقدر وحريصًا على كشف أسباب اختياره دون غيره، وكشف الوسائل التحويلية التى أدت إلى أن صار هذا التركيب إلى ما صار عليه.

وإذا قيل إن هذه الجملة (مفترضة) أو (مصنوعة) من قبل النحاة، فإن هذا غير معيب فهذه الجملة، وإن كانت مصنوعة، مولدة عن قواعد اللغة فالقواعد تنتج هذه الجملة، وهى جملة صحيحة نحويًا لأن قواعد اللغة تتنبأ بها وتنتجها، ولذلك جاء لها نظائر فى اللغة فى الشعر والنثر.

ومن جهة أخرى نجد أن التحوليين التوليديين لا يعبأون بتوثيق النص اعتمادًا على حدس المفسر وثقة بنظام القواعد المحكمة التى يمكن أن تولد مثل هذه الجمل أو تلك لأن (آلية القواعد لديهم و(رياضيتها) تساعد على توليد الجمل الصحيحة، ومن هنا لابد أن تكون القواعد واضحة محددة وأن يكون تطبيقها دقيقًا وصارمًا، ولذلك كان كثير من النحويين يقيسون على المسموع وغيره وإن لم يسمع.

أما الاختلاف الذى وجدناه عند النحويين العرب القدماء فى تفسير هذه الجملة (وغيرها كذلك) فهو اختلاف فى الفرضيات وكل يدلل على صدق فرضيته وصحتها.

لجأ البصريون إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوى فلابد من البحث عن علة الإعراب ولو أدى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب، فهم يقدرون مثلاً خبرًا محذوفًا فى مثل "إن حراسنا أُسْدًا "[1] لتبرير نصب كلمة أسد، ويعدون الفاعل فى جملة مثل " زيد قام" ضميرًا مستترًا تقديره هو للحفاظ على القاعدة التى تنص على وجوب أن يأتى الفاعل بعد الفعل رغم عدم وجود ما يمنع من وقوع الفاعل قبل الفعل وهو ما قال به الكوفيون[2] . كذلك تقدير النحاة لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود شائع مشهور فى مثل قولهم: " زيدا ضربته" فأصله عندهم ضربت زيدًا وضربته، وفى قوله تعالى:" إذا السماء انشقت" إنما هو إذا انشقت السماء انشقت، لأن أداة الشرط لابد أن يليها فعل، ومثل ذلك كثير.

والبصريون أحرص على تطبيق ذلك من الكوفيين الذين امتازوا بحمل العربية على اللفظ والمعنى معًا، فإذا أفسد الإعراب المعنى فليس من كلام العرب. يقول الفراء " كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعانى وخلى عن الألفاظ، ولم

---

(١) انظر : ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار التراث المطبعة الأزهرية ط١، ١٣١٧هـ، ج١، ص٣٧.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ١٧٩.

يوجد فى كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى".[٣]

وباب الاشتغال فى النحو العربى يمثل ظاهرة تركيبية، اتخذ النصب فيها دليل "الفعلية" والرفع أمارة الاسمية؛ والفرق بين الاشتغال والأمثلة الأخرى أن مبرر النصب على الفعلية والرفع على الاسمية فيها هو التخفيف من الفعل، أما فى الاشتغال فإن الفعل يوجد، لكن الازدواجية فى الإعراب والثنائية فى النمط التركيبى مردها إلى تأخر الفعل عن الاسم واشتغاله بضميره أو بملابسه.

ورفع الاسم فى بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحتة، لأن المعنى يبقى على المفعولية تمامًا، كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل والمعنى باقٍ على المفعولية، أو ينصب الخبر فى باب "كان" ، أو ينصب الاسم فى باب (إن)، والمعنى باقٍ على العمدية، فالشكل قد يتغير لكن النسبة بين العناصر تبقى وتثبت.

توصل الكوفيون إلى وجود إعرابية وبنائية جديدة نتيجة التوسع فى الرواية والاستشهاد عن لهجات وقبائل لم يأخذ عنها البصريون، ومن ذلك:

---

[٣] انظر : الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص١٣١.

- أن الاسم واللقب كما هو معروف لدى النحاة إذا اجتمعا أخر اللقب عن الاسم لأنه أبين وأشهر من الاسم، كما قالوا، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع، والنصب على القطع، والخفض على إضافة الاسم إليه، أما الفراء والكوفيون والزجاج من البصريين معهم فقد أجازوا فيه وجهًا رابعًا وهو الاتباع، على أنه عطف بيان، وقد استظهره الرضى.[1]

- أنهم أضافوا إلى وجهى البناء فى " حيث" وجهًا ثالثًا، وهو البناء على الكسر، فقد حكى الكسائى عن بعض العرب الكسر فى " حيث " فيقول: من حيث يعلمون[2] ، ولم يعرف البصريون إلا وجهين: الضم والفتح، أما الضم فعللوه بشبهها بقبل وبعد، وعدوها من الغايات، وأما الفتح فلشبهها بأين[3] .

- يضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الإعرابية التى خالفوا البصريين فيها، والتى أثبتها النحاة ونسبوها إليهم فى ثنايا عرضهم موضوعات النحو المختلفة، والتى يتمثل فيها النحو الكوفى.

(٥) النحو بصرى محض، وأهل العربية سواء أكانوا فى البصرة أم فى الكوفة إنما أخذوا النحو من معاهد البصرة ثم انتشروا فى الأمصار فى الكوفة أولا وفى بغداد ثانيا ثم فى مصر

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية، ج١، ص٢٨٥.

(٢) انظر : شرح المفصل، ج٢، ص٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢ ص٤٤.

والمغرب والأندلس؛ وظلت البصرة وحدها تقوم بعبء هذا العمل الذى كان قرآنيا خالصا، ثم أصبح قرآنيا لغويا ثم أصبح لغويا خالصا قرابة قرن من الزمان، من منتصف القرن الأول تقريبا إلى منتصف القرن الثانى تقريبا، فإن الكسائى وهو أول شيوخ النحو الكوفى توفى سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة ولم يدرس النحو إلا على كبر، كما كان الفراء يقول[١] إن الكسائى هو النحوى الأول" الذى رسم للكوفيين رسوما يعملون عليها"، كما قال أبو الفرج[٢]، ولأنه" عالم أهل الكوفة وإمامهم" كما قال السيوطى[٣]، وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذى استقى منه الكسائى علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماما فى النحو ورئيسا لمدرسة فإن الخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذى لقن الكسائى صناعة الإعراب، وليس كثيرا على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمى إليه أعظم اتجاهين للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية، وإنه ليس هناك نحو بصرى ونحو آخر كوفى لأن خلافات الكوفيين غالبا ما تكون مبنية على الآراء التى صدرت عن أساتذة البصرة وليست على اللغة نفسها بنصوصها وشواهدها، فلو أمكن أن يكون هناك

---

(١) انظر: أبو البركات بن الأنبارى، نزهة الألباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٨٢.

(٢) انظر: أبو الفرج الأصفهانى، الأغانى، القاهرة، طبعة دار الكتب، ١٩٣٦م، ج١ ص١٠٢.

(٣) انظر: السيوطى، المزهر، ج٢، ص٢٥٤.

نحو كوفى مستقل لكان ذلك صادرا عن تأملهم للغة وظواهرها دون استناد أو نظر إلى فكر نحاة البصرة الذين قاموا بهذا الدور قبلهم مستمدين ذلك من أولى خطوات هذا الطريق على يد أبى الأسود الدؤلى ومن تبعه، ففى مسألة ورود الخبر مفردًا نجد أنه منقسم إلى جامد ومشتق أى اسم جامد واسم مشتق، فالجامد يتحمل الضمير مطلقًا عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميرًا عند البصريين إلا إن أُوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرًا وكان جاريًا مجرى الفعل، نحو" زيد منطلق" أى: هو، فإن لم يكن جاريًا مجرى الفعل لم يتحمل شيئًا، نحو: " هذا مفتاح" و" هذا مرمى زيد"، وفى المسألة نفسها إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو: " زيد قائم" أى هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ" هو" ونحوه وأبرزته فقلت: " زيد قائم هو" فقد جوّز سيبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون " هو" تأكيدًا للضمير المستتر فى " قائم"، والثانى: أن يكون فاعلاً بـ" قائم" ، هذا إذا جرى على مَنْ هو له، فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس: " زيد هند ضاربها هو" ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير " زيد عمر وضاربه هو" فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله:" وأبرزته مطلقًا " أى سواء أمن اللبس أولم يؤمن.

أما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمـــران كالمثـــال الأول وهو" زيد هند ضاربها هو "، فإن شئت أتيـــت ب"هـــو" وإن شئت لم تأت به.

واستند الكوفيون فى خلافهم إلى الشاهد والمثال، وقد يكـــون ذلك متوافقًا مع أحدث النظريات فى علم اللغة الحديث لكنـــه ليـــس مدعاة لأن يشكل الشاهد أوالمثال قضية نحويـــة أو فكـــرًا نحويًـــا مستقلاً بل إن كل ما صدر عن الكوفيين ينبغى أن يقال عنـــه إنـــه أعمال كوفية أو مؤلفات كوفية وليس نحوًا كوفيًا.

ويبدو أن النحاة فيما بعد عهد المِصْرَيْـــن ســـلكوا مســـلك الكوفيين قاعدة أو قانونًا بحيث سلكوا مسلك الكوفيين فى أن يجعلوا من البيت أو المثال قضية لتكون قـــاعدة أو قانونـــا بحيـــث تكـــثر التفريعات فيالقضية الواحدة، فالابتداء بالنكرة ظاهرة لغويـــة فـــى الاستعمال العربى، ويمكن حصر المســـوّغات فيـــها بقـــدر ســـتة مسوغات لكن النحاة فرعوا فى هذه المسألة وجعلوا قدرها من كـــل شاهد أو مثال مسوّغًا جديدًا، وإن كان يمكن تصنيف هذه الشـــواهد والأمثلة داخل الستة الأساسية التى أحدها: أن يتقدم الخـــبر عليـــها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: " فى الدار رجلٌ " و" عند زيـــد نمرةٌ "، والثانى: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: " هـــل فتـــى فيكم"، والثالث: أن يتقدم عليها نفى نحو " ما خِلٌّ لنا "، والرابـع: أن

توصف نحو:" رجل من الكرام عندنا"، والخامس: أن تكون عاملة نحو:" رغبة فى الخير خير"، والسادس: أن تكون مضافة نحو:" عمل بر يزين".

والحقيقة أن ما زاد على ذلك يمكن حصره فى أنه يرجع إلى أمور أساسية هى وقوع النكرة بعد أدوات تستحق الصدارة ووقوعها موصوفة ووقوعها معطوفة على ما يصح الابتداء به فمن ذلك أن تكون شرطا نحو:" من يقم أقم معه"، وأن يكون فيها معنى التعجب نحو" ما أحسن زيدا " ومنها أن تكون مصغرة نحو "رجيل عندنا" لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره " رجل حقير عندنا" ومنها أيضا أن تكون فى معنى المحصور نحو" شر أهر ذا ناب، وشيء جاء بك" التقدير" ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء" على أحد القولين، والقول الثانى [أن التقدير] " شر عظيم أهر ذا ناب، وشيء عظيم جاء بك" فيكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لأن الوصف أعلم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا، وهو ها هنا مقدر، ومنها أيضا أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا

محياك أخفى ضوؤه كل شارق

ومنها أيضًا أن تكون معطوفة على معرفة نحو" زيدٌ ورجـلٌ قائمانِ"، ومنها أيضًا أن تكون معطوفة على وصف نحو:" تميمـيٌّ ورجلٌ فى الدارِ"، وأيضًا أن يعطف عليها موصوف نحو: " رجُـلٌ وامرأةٌ طويلة فى الدار"، ومنها أيضًا أن تقع بعد " لولا" كقوله:

لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ

لـمَّا استَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ.

ومنها أيضًا أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم" إنْ ذَهَب عـيْرٌ فَعَيْرٌ فَى الرِّبَاطِ"، وأن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو" لَرَجُـل قَائِم"، ومنها أيضًا أن تكون بعد " كم" الخبرية نحو قوله:

كَـمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَّى عِشَارِى.(١)

وسلوك النحاة المتأخرين هذا المسلك الذى يبدوا أنهم تبعـوا فيه مذهب الكوفيين يسير فى اتجاه عكس ما اتجه إليه النحاة الأوائل والذى يحدد وظيفة النحو، فوظيفة النحو أو النحوى هو وضع عـدد محدد من القواعد والقوانين يشمل أكبر عدد ممكن من ظواهر اللغة واستعمالاتها، أما التفريع وتوليد القواعد من القاعدة الواحدة فإن هذا

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الديـن عبـد الحميـد، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م، ج١، ص٢١٦ وما يليها.

يجعلنا نحتاج إلى أكبر عدد ممكن من القواعد والقوانين مما يصعب المهمة على الدارسين.

والمواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبر عنها أو هي وظائف يفترض في الكلمات القيام بها، فموقع المبتدأ غير موقع الخبر، وموقع الحال غير موقع التمييز...وهكذا، لأن المعنى الذي يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذي يعبر عنه ذاك؛ فالمواقع -إذن- مختلفة من هذه الناحية: ناحية المعنى الذي ينهض كل موقع لخدمته والتعبير عنه، لكنها قد تتشابه في الحالة الإعرابية، وكتب النحو العربي تتفق على أن هناك مواقع للمرفوعات وأخرى للمنصوبات، وثالثة للمجرورات؛ ومن ينظر في مواقع الرفع يجد بينها خلافًا من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها، وهكذا الحال مع مواقع المنصوبات.

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها نرى في كتابات النحويين طريقتين :

الأولى: قد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تظل محافظة على موقعها، فالخبر هو خبر رُفع أونُصب، أو جُرَّ، والمفعول مفعول نصب أو رفع لنيابته مناب الفاعل، ولقد سماه سيبويه "المفعول المرفوع" ولم يسمه المتأخرون" الفاعل" بل سموه " نائب الفاعل" لأن معناه لا يزال على المفعولية.

الثانية: سمح المعنى لنحويينا أن يلحظوا قرابة حميمة، وصلة وثيقة بين بعض المواقع النحوية، فحدثونا عن هذه القرابة إيمانا منهم بخطورة جانب المعنى فى التحليل النحوى.

لقد قسم النحويون بضربيهم وكوفييهم مكونات الجملة إلى نوعين : نوع لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق فى أى جملة، ونوع قد يستغنى عنه ولا يلزم أن يتحقق فى كل جملة وسموا النوع الأول عمدا إذ يعتمد عليها ولا تقوم الجملة بدونها وسموا النوع الثانى فضلات أى ما يكون زائدا على الأركان الأساسية أو مكملات لأنها تكمل المعنى وتتممه، وشأنهم فى هذا العمل شأن غيرهم من النحويين(١).

ونرى أن الفعل وشبه الفعل المصدر والمشتق المحض هو محور الجملة أو نواتها من الناحية التركيبية، وحول الفعل تدور متعلقات أوتسبح فى مجاله لدلالته على الحدث، وهذه المتعلقات هى من صدر عنه ومن وقع عليه، وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه؛ وهى المحور الثانوى بمتعلقاته يدور فى فلك المحور الأول الأصلى للجملة – فإذا قلت: زرت أمس رجلا يقرأ القرآن صباحا قراءة صحيحة خاشعا طاعة لله نجد مايلى:

(١) John Lyons: Introduction to Theoretical p ٨١, Cambridge at the University press, ١٩٧٢.

- محور الجملة الأصل الفعل" زار" ويدور فى مجاله ثلاثة أشياء هى الفاعل "ت"، ظرف الزمان (أمس)، المفعول به "رجلا".
- المحور الثانوى الفعل " يقرأ" ويدور فى مجاله ستة أشياء:

(أ) الفاعل المفهوم "هو ضمير مستتر".

(ب) المفعول به (القرآن)

(ج) الزمان (صباحا).

(د) درجة الفعل " قراءة صحيحة ".

(هـ) الحال التى تم فيها " خاشعا ".

(و) العلة " طاعة لله".

وهذا المحور الثانوى ومتعلقاته وصف لأحد متعلقات المحور الأول، تكون المحاور الثانوية مصدرا أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، صفة مشبهة ويدور فى فلكها هذه المتعلقات لأنها تشارك الفعل فى الدلالة على الحدث إلا أنها لا تكون جملا لأنها تعامل معاملة المفردات إلا إذا وقعت مبتدأ، واكتفت بمرفوعها عن الخبر؛ وربما كانت فكرة المحورية تلك هى أساس نظرية العامل عند النحويين، فالمحور هو العامل، وما يدور

فى فلكه معمول له، ومن ثم قالوا الفعل هو الأصل والمصدر والمشتقات المحضة تعمل عمل الفعل حملا عليه (١).

وهناك تبادل فى الحالات الإعرابية فالرفع فى خبر المبتدأ يقابله نصب فى خبر "كان" و" كاد" وأخواتهما، والمفعول الثانى لأفعال القلوب، ورفع المبتدأ يقابله نصب فى اسم" إن" وأخواتها، و"لا" النافية للجنس، والمفعول الأول لأفعال القلوب، والخبر المنصوب مع"ليس" و"كان" المنفية، و"ما" يقابله خبر مجرور معها، ونائب الفاعل المرفوع هو فى الحقيقة " مفعول مرفوع" يقابل المفعول المنصوب، والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل أسماء مرفوعة أحيانا ومنصوبة أحيانا أخرى.

والمواقع النحوية قد تتقابل كذلك، فموقع الحال شبيه بموقع الظرف، إذ كلاهما قيد للفعل، وموقع الحال شبيه بموقع الخبر بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر، وكلاهما يكون مفردا وجملة وشبه جملة، وشروط مجيء صاحب الحال نكرة هى تقريبا شروط جواز الابتداء بالنكرة، ومواقع التوابع والتمييز، والمضاف إليه والمنصوب على الاختصاص متقابلة كذلك؛ إذ تأتى جميعا لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه.

(١) انظر: د/ محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م، ص٤٤.

وقد تشتد الصلة بين عنصرى تركيب الموصوف والصفة والمضاف والمضاف إليه فيستعمل أحدهما بدل الآخر؛ وهناك الاسم الظاهر فى مقابل الاسم المبهم كالضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، ولا يحتاج الاسم الظاهر إلى مرجع، ويحتاج الضمير إلى مرجع قبله، واسم الإشارة إلى مشار إليه بعده، واسم الموصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك، وقد يستعمل الاسم الظاهر، واسم الإشارة بدل الضمير.

وهناك أيضا الاسم النكرة والآخر المعرفة، ولكل مواقعه النحوية، وبينهما النكرة المخصصة، والاسم المعرف بأل الجنسية، وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق، وبينهما الجامد المؤول بالمشتق، والأخيران يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكها التركيبى.

ثم هناك الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، ولهذه مواقع، ولتلك أخرى، وقد يتبادلان الورود فى المواقع.

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن سلوك التراكيب فى اللغة العربية، والعلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركة ومرونة، سهلت للنحويين العرب مهمة التحليل النحوى، إذ كانت هذه المقابلات نبراسا لهم وضياء أثناء تأويلهم للتراكيب، وتقديرهم للمحذوفات، أى إنهم كانوا

يفسرون اللغة باللغة، ولا يفرون منها – إن صادفتهم مشكلة – إلا إليها.

إن الفصائل النحوية المختلفة كفصيلة العدد والجنس، والتعريف، والتنكير، والزمان، والمكان، وفصيلة المعانى الوظيفية، هذه الفصائل يستدل عليها بالمورفيمات، فإذا قلنا على سبيل المثال " **الأولاد يلعبون فى حديقة المدرسة" نجد من دوال النسب ما يلى:** الألف واللام فى كلمة (الأولاد) دالة نسبة على التعريف، والضمة على الدال من كلمة (الأولاد) دالة نسبة على الإسناد أو الفاعلية مجازا، والواو والنون فى كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن الفعل مسند إلى جماعة الذكور، والياء فى كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن زمن الفعل فى المضارع أو المستقبل، وحرف (فى) من شبه الجملة (فى الحديقة) دالة نسبة على المكان، والكسرة على التاء فى كلمة (المدرسة) دالة نسبة على أن الحديقة ملك أو تابعة للمدرسة (الإضافة) فهذه دوال نسب عن ست فصائل نحوية هى على الترتيب: التعريف، والتنكير، والمعنى الوظيفى (الفاعلية أو الإسناد)، العدد، الزمن، المكان، والمعنى الوظيفى (الإضافة).

ونجد أن من بين دوال النسبة هنا حرفى الإعراب فى (الأولاد) و(المدرسة). ونجد أنهما يدلان على معنى وظيفى؛ فالإعراب هو مورفيم من المورفيمات التى تدل على المعنى

الوظيفى للكلمة بالنظر إلى معانى الكلمات الأخرى التى تتكون منها الجملة، وهو نوعان: إما أن يستدل عليه بـترتيب الكلمات فى الجملة، وهذا النوع يكون فى اللغات الموقوفة غير المعربة، وإما أن يستدل عليه بحركات أو حروف معينة توضع فى نهاية الكلمة، هذا النوع يكون فى اللغات كالعربية مثلا، ففى قولنا: (هزم العربى العدو) نعرف أن المعنى الوظيفى لكلمة(العربى) هو الفاعلية، ولكلمة (العدو) هو المفعولية وذلك بواسطة الضمة والفتحة، ولو تغير ترتيب الكلمات مع احتفاظ كل بحركاتها لم تتغير المعانى الوظيفية.

والعامل هو محور للعلاقات إذ يقتضى فاعلية ومفعولية وظرفية... إلخ، ولما كانت علامات الإعراب فى نظر النحويين تشير إلى هذه المعانى ربطوها بالعامل مباشرة وقالوا فى تعريف الإعراب:" ما جيء به لبيان مقتضى العامل". وقد كانت لفتة واعية من ابن مالك وهو بصدد شرح هذا التعريف إذ قال:" وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب"(١).

---

(١) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ج١، ص٣٤.

فالتعبير يكون نتيجة للمعنى الحادث بالتركيب إذ التركيب هو الذى يحدد العلاقات بين الكلمات، وقد ربط بعض النحويين بين المعانى النحوية – بعد اختصارها فى ثلاثة معان – ووجوه الإعراب فجعل الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجو علم الإضافة (٢)، ولم يريدوا بأوجه الإعراب علامات الإعراب. بل أرادوا الحالات الإعرابية أو المواقع التى تقع فيها الكلمات، كأن تكون الكلمة فى موقع الفاعل أو فى موقع المفعول أو فى موقع المضاف إليه، فالحال الإعرابية أمر أعتبارى ذهنى، أما العلاقة الإعرابية فأمر لفظى، وقد تظهر الحالات الإعرابية فى اللفظ بالعلامات الإعرابية وربما لا تظهر(٣).

وقد عاب قطرب على النحويين ربط المعانى النحوية بالعلامات الإعرابية وقال:" لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض لأننا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة فى المعانى، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى"(٤).

والحقيقة أن العلامات الإعرابية وحدها لا تعين على بيان المعنى النحوى، بل لابد من قرائن أخرى متضافرة فى بيان

---

(٢) انظر . المفصل، ١٨.

(٣) انظر :- د/ عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية فى النحو العربى، ص٤٨.

(٤) الزجاجى: الإيضاح فى علل النحو، ص٧٠.

ذلك المعنى، وفى الإرشاد إلى العلاقات التى تحكم كلمات فى تركيب ما[٥].

(فما) إنها تصلح على إطلاقها للشرط والاستفهام والموصول والمصدرية، وأن تكون كافة أو زائدة... إلخ، بل النحاة اختلفوا فيها بين أن تكون:

(ا) نكرة تامة بمعنى (شىء).

(ب) استفهامية.

(ج) معرفة ناقصة بمعنى (الذى).

(د) نكرة ناقصة وبعدها صفة.

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم وأنها مبتدأ، والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفى للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر فى النص يسعى دائمًا وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أن المعانى المتعددة لهذا المبنى هو المقصود؛ ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب.

ويتضح أن سيبويه قد حرص فى تعليلاته على ربط التركيب بالمعنى، إذ إن كل حركة لعنصر ما داخل التركيب الكلى ينشأ عنها

---

(٥) د. تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص٢٠٧.

تغير في ترتيب العناصر الأخرى، وإذا كان التغيير مناقضًا للمعنى فإن الحكم على التركيب المنتج بأنه غير صحيح نحويًا أو غير مقبول أو ذو مقبولية دنيا إلى آخر تلك الأحكام التى تضبط العلاقة بين وظيفة العناصر ومعانيها، ومن ثم كان تبرير العلامة الإعرابية يقوم على إدراك عميق بالمعانى النحوية والدلالية التى تتشكل من العلاقات بين المفردات داخل التراكيب من جهة ومن حركة هذه المفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى.

فالنص اللغوى الحى كما حدده د/ حماسة " هو وحدة متلاحمة من صورته المنطوقة ونظامه النحوى الذى يحكمه... والتلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية فى الجملة تفاعل عقلى وصوتى في وقت واحد، وبعبارة أخرى هو تفاعل دلالى نحوى معًا، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر "(١).

وقد اتسع سيبويه فى تحليله للتراكيب، فقد أدى به حرصه على توضيح المعنى الكلى من حيث هو غاية الكلام التى تتخطى حدود التراكيب المشكلة من العناصر المفردة ودلالتها إلى ملاحظة السياقات التى تستعمل فيها وحال المخاطب وحال المتكلم وغيرها من عناصر الحدث الكلامى.

---

(١) انظر: د/ حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. ط١، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٦٦ وما بعدها.

يقول عبد القاهر الجرجاني عن التعليق:" واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها، والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله؟

وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزًا أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس"[١] .

---

[١] انظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص٩٧.

وبعد أن شرح عبد القاهر التعليق على هذا النحو الذى يفهم منه أنه وضع الكلمة الموضع الذى يقتضيه علم النحو من فاعلية ومفعولية وحالية... إلخ، قال :" وإذا كان لا يكون فى الكلم نظم ولا ترتيب إلا بإن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، أبان بذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى فى النظم، وأن الكلم تترتب فى النطق بسبب ترتب معانيها فى النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع فى ضمير، ولا هجس فى خاطر أن يجيء فيها ترتيب ونظم وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه"[1] .

فإذا تحددت وظيفة الكلمة فى الجملة تحدد إعرابها ويشرح العلامة الرضى هذا قائلاً:" لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كماتقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندا إليه، أى كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء وكونه مسندا إليه مسبوق بثبوته أولاً فى نفسه والمسند إليه المجيء فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام

---

[1] انظر : المرجع السابق، ص٩٧.

المتصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب"[٢] .

ومن كلام الرضى وابن يعيش ندرك أن كون الكلمة في التركيب عمدة أو فضلة هو الذى يحدد إعرابها أى الإتيان بالعلامة الإعرابية الخاصة بالعمدية أو الفضلية، والمعانى التى تطرأ على الكلمة فى التركيب وتقتضى علامات إعرابية خاصة، محتاجة إلى تحديد حتى نعرف – أو نحاول أن نعرف– ماذا يقصد النحاة بقولهم إن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعانى.

إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى أو أفضل وأكثر نفعًا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية[٣] ؛ ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية ماهى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التى تنتظمها اللغة، فالفاعلية والمفعولية والابتداء والاستثناء كلها وظائف تعبر عن بعض أبواب النحو، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكليا بطريقة خاصة، والإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، والعلم بالوظائف النحوية التىهى المعانى علم بوضع كل نفظ فى الموضع الذى يناسبه والعلامة الدالة عليه.

---

(٢) شرح الكافية للرضى، ج١، ص٣٣، وانظر: شرح المفصل، ج١، ص٨٤.

(٣) انظر :د/ تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص١٨٩.

ففى العربية تلعب العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة والنظام والإلصاق مثلاً دورًا بارزًا فى تحديد الباب النحوى أو الوظيفة النحوية، ومن ثم فى تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، ومن هنا كان التعليق" الإطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة (الإعراب)"(١) ، ومن هنا أيضًا كانت فكرة التعليق التى تجسد العلاقات السياقية بين أجزاء التركيب الكلامى هى البديل المقبول لفكرة العامل النحوى.

والعلاقات السياقية أو النحوية التى هى الإسناد والتخصيص والنسبة، والتبعية، والمخالفة، وفروع كل منها وهى قرائن التعليق المعنوية والإعراب والرتبة، والصيغة والتضام والربط والمطابقة، وهى من قرائن التعليق اللفظية يمكن استخدامها فى تمييز كل قسم من أقسام الكلم عن غيره.

وقد ذكر الجرجانى أن بين الكلم طرقا معلومة للتعليق، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وقد ذكر للتعليق الأخير ثلاثة أضرب: أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، كحروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، والعطف: كقولنا: جاءنى زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو، وغير ذلك من حروف العطف، وتعلو بمجموع الجملة، كتعلق

---

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تتناول ماتتناوله بالتقييد، وبعد أن تسند إلى شىء، معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد: وما زيد خارج، لم يكن النفى الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعًا منزيد، مسندًا إليه، ولا يغرنك قولنا: فى نحو (لا رجل فى الدار) أنها لنفى الجنس، فإن المعنى فى ذلك أنها لنفى الكينونة فى الدار عن الجنس[١].

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع وآخر يعمل النصب هى محاولة مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر، فقد فات هذه المحاولة حقيقة هامة هى أن العربية اتخذت الحالات وعلاماتها وسيلة للتفرقة بين معانى الكلمات النحوية فى التراكيب، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة. ففى الوقت الذى يلحظون وجود شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية، نراهم يباعدون بينها متسائلين:

هل العلة فى رفع الفاعل هى العلة فى رفع المبتدأ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

ثم يجيبون:" إنما وجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندًا إليه، عاريًا من العوامل اللفظية قبلة فيه، وهو الفعل... فقد وضح بذلك

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص٦٠٣.

فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليـــل ارتفاعـــهما، وأنهما وإن اشتركا فى كون كل واحد منهما مسندا إليه، فإن هنـــاك فرقا من حيث رأينا" وكأنه لا يكفى عند معظم نحويينا هذا الشـــبه بين المبتدأ والفاعل فى علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعـــل، فباعدوا بينهما بقولهم:" أصل المبتدأ التقديم، وإنما كان ذلـــك لأنـــه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم عليه، وأما تقديم الحكـــم فى الجملة الفعلية، فلكونه عاملا فى المحكوم عليه، ومرتبة العـــامل قبل المعمول".

وكأن الذهن العربى يسير مرة وراء اعتبار عقلى فى الجملة الاسمية، فيقدم المحكوم عليه، وأخرى وراء افتراض شـــكلى فـــى الجملة الفعلية، فيقدم الحكم لأنه عامل فى المحكوم عليـــه. وهـــذا التصور السابق لا يطرد، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على الفعل، وأجاز" سيبويه" وغيره جواز تقديم الخبر على المبتـــدأ. ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جـــانب المعنـــى، وأخـــرى يعتبرون جانب الشكل، فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين:" وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظى أعنى العمل: وألغى الأمر المعنوى أعنـــى تقدم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمـــل طـــارئ، والاعتبـــار بالطارئ دون المطروء عليه"(١).

---

(١) انظر : الرضى، شرح الكافية، ج١، ص٨٨.

ولاننكر على النحويين اجتهادهم فى التبرير أو تعدد وسائلهم فيه لأن ذلك أفضل من وقوفهم عاجزين خصوصًا أن لغتنا نشـــطة واللغة ذاتها مرنة وتتسم بالاتساع والأهم من ذلك أن النحاة أنفســـهم أدركوا ما قد يمكن أن يهتموا به مـــن اســـتخدام معيـــارين وهـــذا الاستخدام كما رأينا.

وهكذا بُنى "النموذج النحوى" للغة العربية وفـــق الأصـــول الثلاثة السماع والقياس والعـــامل التـــى يســـلم بـــها البصريـــون والكوفيون، وهذا النموذج ليس هونظام اللغة العربية وحدها وإنمـــا معها تصور النحاة وتفسيرهم لما يجرى عليه كلام العرب، وهـــو عمل بشرى قابل للتعديل أو التطور ولكنه فى النهاية نموذج متكامل ونظرة إلى اللغة وما يحدث فيها. حقًا لقد اســـتمد هـــذا النمـــوذج سلطانًا قويًا مع مرور الزمن وتوارث الأجيال له وفهم اللغة العربية وتعلمها من خلاله لقرون طويلة حتى استقر فى عقل الناس أنه هـــو اللغة العربية ذاتها، أو هو واللغة العربية سواء.

الفصل الثالث

اتجاه البحث النحوى

اتجاه البحث النحوى

(١) ظهر فى البحوث العربية الحديثة مصطلحان هما (مدرسة) و(نظام)، وكان من آراء هذه البحوث أن للنحو العربى أكثر من مدرسة، وشاع مصطلح نحو كوفى ونحو بصرى على حين لم يشع نحو مصر أو نحو الشام أو نحو الأندلس. كما نادت كثير من الأبحاث بضرورة وجود نظام جديد للنحو العربى، وخلطت بعض البحوث الأسلوبية بين النظام العام للنحو ونظام تركيب النص الواحد، فبدى لهؤلاء أنه يمكن أن يكون هناك عديد من الأنظمة النحوية.

إن مصطلح (مدرسة) ظهر عند العرب قديمًا، كما ظهر فى أوروبا بآخره، لكنه ظهر عند العرب، أو بالأحرى استعمل فى الناحية التعليمية كالمدرسة النظامية ومدرسة الحكمة، ثم ما تلاها من مدارس فى (مصر) و(الشام) فى العصور التالية، فمصطلح مدرسة استعمل كهيئة للتعليم والتثقيف والتلقين لعلوم اللغة والدين، كما أن كل عالم كبير متميز فى علم بعينه، وله تلاميذ وأتباع أمكن أن يطلق عليهم اسم مدرسة، وهذا أقرب وأنسب لما حدث فى البصرة والكوفة.

وإذا تتبعنا تاريخ العلوم وجدنا مصطلح (مدرسة School) استعمل حديثًا عند الأوربيين بمعنى إن جماعة من العلماء فى

تخصص بعينه يؤمنون بفكرة معينة فيضعون لها أطـــرا عامـــة وإجراءات خاصة تتبع فى تحليل الظاهرة، وهذه الأطر العامـــة والإجراءات الخاصة تميزها عن جماعة أخرى تتناول العلم نفسه بأطر فكرية أخرى وإجراءات أخرى، وهذا ما لم يحـــدث فـــى بيئتى البصرة والكوفة، فعلماء البصرة هم الذين بدأوا فى وضـــع نظام نحوى للغة، وعنهم أخذ "الكسائى" وأتباعه مـــن الكوفييـــن إذن، فقد درس الكوفيون الأطـــر العامـــة للبصرييـــن واتبعـــوا إجراءاتهم وإن خالفوهم قليلا فاعتمدوا على البيت والبيتين فـــى وضع القاعدة، وإذا تأملنا أسس النحـــو العربـــى فسـنجد أنـــها مشتركة فيما بين أهل المصريين، فالعامل أخذ به البصريون كما أخذ به الكوفيون، وكذا التقدير واستخدام الضـــرورة واللـــهجات الخاصة للقبائل مـــبررا لتفســـير الاســـتعمال بـــالرغم مـــن أن البصريين قد أكثروا فى الأخذ بهذه الظواهر، وأن الكوفيين قللوا من اعتمادهم على هذه الظواهر، فبين القلة والكـــثرة نجـــد أن الفريقين قد اشتركا فى الاعتماد على أسس واحدة، ولـــذا فـــإذا استخدمنا مصطلح مدرسة للدلالة على فريق من الفريقين فإنمـــا نقصد به المدرسة التى لها أستاذ أو شـــيخ يتبعـــه عـــدد مـــن المريديين، ولأن المصطلح شاع فى العالم العربى فى العصـــر الحديث، ويبدو أنه وصل إلى العالم العربى أخذا عن الأوروبيين مرورا بمصطلح المذاهـــب الأدبيـــة كـــالمذهب (الكلاســـيكى)

و(الرومانسى) و(الواقعى) الذى استخدم فى العالم العربى علـــى هيئة المدرسة الكلاسيكية والمدرســـة الرومانســية والمدرســة الواقعية، وظهرت فى العالم العربى جماعات أدبية أطلق عليـــها مدرسة الديوان ومدرسة أبولو، وهكذا تسرب المصطلح إلى علم النحو خصوصا فى العالم العربى عندما كتب الدكتــور "شــوقى ضيف" كتابه (المدارس النحوية) والدكتور "مهدى المخزومـــى" صنع دراسة بعنوان (مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغـــة والنحو)، ثم كتب الدكتور "عبد العال ســـالم" دراســة بعنــوان (المدارس النحوية فى مصر والشام).

والسماع والقياس أساسان انبنـــى عليـــهما عمـــد النحـــو العربى، وإذا تأملنا تراث المدرستين فلا نجد أن إحداهمـــا قـــد أخذت القياس والأخرى أنكرته، وكذا السماع، لكنـــك تجدهمـــا يختلفان فى النسبة. أما البصريون فقد اتصف قياسهم بخصائص منها أنهم يتثبتون فى قبول المادة اللغوية، ولا يرون كل ما روى صح الاستشهاد به، وهم ينكرون على الكوفيين اعتمادهم علـــى الأعراب المقيمين فى سواد الكوفة، ومنها أيضا أنـــهم يقيمـــون قياسهم على الكثير الشائع عن العرب، ويغفلون ما جاء شـــاذا، ولذلك وصفوا بأنهم : «لا يلتفتون إلى كـــل مســـموع، ولا

يقيسون على الشاذ»[١]. وهم بذلك لا يأبهون بأن تخالف بعض الاستعمالات الفصحى أقيستهم.

وأيضا ظهر في البصرة منذ وقت مبكر اتجاه قياسي يحاول تنظيم اللغة ووضع القواعد والقوانين المطردة لها، وهو اتجاه علمي كان لا يأبه بما يخالفه من استعمالات قليلة ترد على ألسنة الحجج أو أبناء بعض القبائل، وقد تمثل جليا في "ابن أبي إسحاق" وتلميذه "عيسى بن عمر"، ثم عند "الخليل" و"سيبويه" وتلاميذهم، ومنها أيضا أنهم لا يعولون على قياس التمثيل وهو القياس عند انعدام الشاهد أي انعدام النقل عن العرب إلا فيما ندر، وعلى هذا فإن مذهب البصريين مثل مذهب اللغويين المتشددين المحافظين الذين يقفون عند السماع كثيرا، ولا يبيحون القياس عليه، بل يرون استعمال ما جاء مخالفا في نفس ما جاء، ولا يحمل غيره عليه. أما الكوفيون فإن مذهبهم في مقابل ذلك يتميز بخصائص منها أنهم أقل تثبتا وتشددا في قبول المادة اللغوية التي تتخذ مصدرا للقياس، كما أن الأعراب الذين سمعوا منهم متهمون في نظر البصريين. ومن خصائصها أيضا أنهم أكثر توسعا في القياس وإباحة له فهم يقيسون على القليل وعلى ما يعده البصريون شاذا «قال الأندلسي : الكوفيون لو سمعوا بيتا

---

(١) السيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة المجتبائي الدهلي، ١٣١٢هـ، ص ٨١.

واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه»[٢].

ومنها أيضا أنه كان الكوفيون أكثر احتفالا بالمرويات من القراءات القرآنية ودواوين الشعراء القدماء، وغير ذلك من المرويات، ويبدو أن هذه العناية جعلتهم أميل إلى التسليم للعرب، وإلى الرغبة فى عدم إهدار كثير من الاستعمالات، ولذلك اتجهت مدرستهم إلى التوسع فى القياس، وأيضا أنهم يعولون أكثر من البصريين على قياس التمثيل، وهو القياس على ما لم يرد به نقل. وعلى هذا فإن مذهب الكوفيين أكثر إباحة للقياس، ولكنه فى الوقت نفسه يعدم التنظيم الذى تميز به المذهب البصرى[١].

والمحتجون للقياس يحتجون لقياسهم، ويرون أن «إنكار القياس فى النحو لا يتحقق، لأن النحو قياسى كله، ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»[٢]. وبعد أن ذكر "ابن

---

(٢) انظر : المرجع السابق.

(١) دكتور طاهر سليمان حمودة، القياس فى الدرس اللغوى، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م، ص٣٥٣.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٩٣.

الأنبارى" أن منكر القياس منكر للنحو جعل يثبت حجية النحو وكيف أنه شرط فى رتبة الاجتهاد، ويعدد فضائل النحو، ثم يعود للحديث عن إثبات القياس وضرورته فى النحو، فيقول : «لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربى (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو عجميا نحو زيد وعمرو وبشر وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول فى سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر فى النقل دخول كل عامل من العومل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له. وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا»[٣].

لقد كان من مشتقات النظرية التحويلية وتطبيقاتها ظهور علم الأسلوب بالرغم من أن بدايات هذا العلم فى (فرنسا) كانت على يد تلاميذ "دوسوسير" خصوصا "شارل بالى"، ومن ثم فلا خلاف فى أن (علم الأسلوب) يعد أحد المباحث التى نتج عنها التوسع فى (علم اللغة)، فمدارس هذا العلم عديدة تبعا للبيئات

---

(٣) انظر : أبو بكر بن الأنبارى، لمع الأدلة فى أصول النحو، مطبعة دمشق، ١٩٥٧م، ص ٩٥.

الأوروبية والأمريكية التي وفد منها، وهذا العلم اتجه إلى النص وتراكيبه، أي ركز على مادة النص، ومن ثم دخل إلى القواعد الضابطة لهذا النص وتأليفه. وفيه يعد النحو جزء أساسيا من ذكاء الشاعر وفطنته وروعة الشاعر، وليس جانبا خارجيا ولا طلاء يطلي به المعنى، والنحو جزء أساسي مما نسميه نشاط الكلمات في الشعر[١].

إذن السمة الأولى المميزة للشعر عند الأسلوبيين هي النحوية الخاصة التي قد لا تتوفر بالضرورة فيما يسمى "بالضرورة الشعرية" أو "العدول الأسلوبي"، فالنحوية الخاصة تنبئ عن الأنظمة الخاصة بكل قصيدة، بل بكل بناء شعرى، والأنظمة النحوية في بناء الشعر تتميز بالغنى والتباين، ومن ثم فهي مختلفة غالبا عن أي أنظمة يعتمد عليها النثر «ومن هنا لاحظ الأسلوبيون أنه في داخل كل لغة يوجد أكثر من نحو، وكذلك يكمن في بنية العبارة نفسها احتمالات نحوية، والاحتمالات النحوية تفتح الباب أمام أساليب متنوعة، وفكرة الأساليب من هذه الناحية وثيقة الصلة بتنظام النحوى الذى يمكن افتراضه»[٢].

---

(١) انظر : دكتور مصطفى ناصف، اللغة بين البلاغة والأسلوبية، النادي الأدبي، جدة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م، ص ٢٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٤.

والحقيقة أن الثورة على النحو العربي وصعوبة قواعده ومحاولات التجديد والتيسير والإصلاح جعلت هناك مناخا يعين كل من يريد أن يوجه سهامه النقدية إلى النحو العربي جعلت كل ذلك ممكنا، حتى أن أنماط التراكيب وأساليب الصياغة في كل نص جعلت الباحثين في النحو والبلاغة والأدب يظنون أنه يمكن وضع عديد من الأنظمة النحوية المناسبة لدراسة كل نص على أن الأوروبيين أنفسهم لم يقصدوا وضع أنظمة نحوية مستقلة لدراسة كل نص بل أرادوا أن كل نص له نظام في التأليف والصياغة يختلف عن النصوص الأخرى، وكذا لكل أديب أنماط وصياغة تختلف عن نظرائه من الأدباء سواء في العصر نفسه أم في غيره من العصور. كما أن الجنس الأدبي أيضا تختلف تراكيبه وفقا لنوعه، ومن هنا تنشأ الخصائص الأسلوبية المميزة لكل نص ولكل أديب.

لكن الذي شاع حقا في أوساط الدارسين مسألة أن لبصرة. وأقصد نحاتيا نحوا خاصا، وأن للكوفة نحوا مغايرا فقيل نحو الكوفة، كما قيل نحو البصرة أو النموذج الكوفي والنموذج البصري.

فالعالم كان محورا لجدل الفريقين ولاختلافهم ولكثير من المسائل الخلافية بينهما يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه

والعوامل عند الفريقين تكون أفعالا، وتكون أسماء وتكون أدوات وتكون لفظية وهى هذه المجموعات الثلاث وتكون معنوية. فالعوامل اللفظية وهى : أفعال وأسماء وأدوات. فالأفعال، فهى عند البصريين أقوى العوامل جميعا تعمل متقدمة فى الفاعل والمفاعيل، والحال والتمييز، والظروف المجرورات، وتعمل متأخرة فى المفاعيل، والحال والتمييز والظروف والمجوورات، ومجال عملها الأسماء، فلا يعمل فعل فى فعل، والفعل والفاعل عندهم كالشىء الواحد، ولابّد لكل فعل من فاعل، سواء أكان ظاهرا أم مضمرا، سواء أكان المضمر بارزا أم مستترا، ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذى يتضمن معناه عمله، بل تعمل الأدوات التى تتضمن معناه عمله أيضا، لهذا عمل المصدر وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين، وأسماء التفضيل، وأسماء الأفعال، ولهذا عملت "إن" وأخواتها لأنهن مشبهات بالأفعال، ولوضوح تضمن هذه الأدوات الخمس معانى الأفعال كانت تعمل النصب والرفع كالأفعال، والأفعال عند الكوفيين قوية أيضا، تعمل ظاهرة، ولكن الكوفيين، كما يمليه عليهم منهجهم، لم يفلسفوها، ولم يمنحوها قوة العلل الفلسفية، ولم يعدوها هى والفاعل بمنزلة الشىء الواحد، ولذلك جاز عندهم أن يخلوا الفعل من الفاعل خلوا تاما، وذلك فى باب التنازع، على ما هو المعروف من

مذهب "الكسائى"، وأن يجتمع فعلان على فاعل واحد، كما هو المعروف من مذهب "الفراء" فى باب التنازع، إذا اقتضى الفعلان الفاعل، كما فى قولنا : (قعد وكتب خالد)، فخالد هو فاعل للفعلين معًا، وأن يتعاون الفعل والفاعل فى نصب المفعول به، كما هو ظاهر من مذهب الفراء أيضًا، أو يتقدّم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، وخلوّ فعله من ضمير عائد عليه كما هو المعروف من مذهب الكوفيين، تمسكا بقول "الزبّاء" :

ما للْجِمالِ مَشْيُها وئيداً

أجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَديداً[1].

والفعل عند كثير من أئمَّة الكوفيين يكاد يُجَرَّد فى أكثر أحواله من اقتضائه العمل فى الفاعل، بل فى المفعول به أيضًا، بل يكاد يُحْرَمَ كل عمل يُنْسَب إليه. فالعامل فى الفاعل عند "الكسائى" ليس هو لفظ الفعل، وإنما كونه داخلاً فى الوصف[2]، أى كونه متلبّسًا بالفعل، والعامل فيه عند "هشام بن معاوية" هو الإسناد، لا الفعل وهو أحد المصادر التى استند إليها الأستاذ "إبراهيم مصطفى" فى مقالته بأن الرفع علم الإسناد، والعامل فيه عند "خلف الأحمر"، وهو فيما قال "أبو البركات بن الأنبارى"

---

(١) انظر : السيوطى، همع الهوامع، ج ١ القاهرة ١٣٢٧ هـ، ص ١٥٩.

(٢) انظر : المرجع نفسه.

و"الرضى"، من الكوفيين هو معنى الفاعلية[٣] أو الإسناد، كما قال "هشام". فالفاعل عند هؤلاء ومن حاكاهم من الكوفيين، لا شأن له فى رفع الفاعل، لأن رافعه متصيّد من موقعه فى الجملة، ومنزلته فى التأليف. فالأسماء تعمل عند البصريين جامدة كعملها فى الحال فى مثل قولهم : (هو جارى بيت بيت)، وفى التمييز، فى مثل قولهم : (لى عشرون ديناراً)، و(هو عربىّ محضًا)، وكعملها فى الخبر فى رأى كثير منهم، كما يتبيَّن ذلك من قول "ابن مالك" :

ورَفَعُوا مُبْتَدأً بالابْتدا

. كَذلكَ رَفْعُ خبرٍ بالمُبْتَدا.

وكعملها فى مثل قولهم "فهيهات هيهات العقيق ومن به"، وقولهم:

شتّانَ ما يَرْمى على كُورِها

ويَوْمِ حَيّانَ أخِى جابِر

وتعمل مشتقّة، كعمل أسماءَ الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهات بأسماء الفاعلين، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة، وهى تعمل عند الكوفيين أيضًا، جامدة فى مثل تلك المواضع، وفى المبتدأ والخبر، والكوفيون يرفعون كلّ واحد منهما بالآخر،

---

[٣] انظر : المرجع نفسه.

فالمبتدأ، وهو اسم جامد يرفع الخبر، والخبر، وقد يكون جـــامدا يرفع المبتدأ.

وكان الكوفيون يحتجون لمذهبـــهم فـــي ترافـــع المبتـــدأ والخبر، فيقولون : «إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بـــالخبر، والخـــبر يرتفع بالمبتدأ، لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بـــهما، ألا ترى أنك إذا قلت : (زيد أخوك)، لا يكون أحدهما كلامـــا إلا بانضمام الآخر إليه. فلما كان كل واحد منـــهما لا ينفـــك عـــن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا، عمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا : إنهما يترافعـــان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كـــل واحـــد منهما عاملا ومعمولا، وقد جاء لذلك نظائر كثـــيرة. قـــال الله تعالى : {أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى} فنصب "أياما" بتدعوا، وجزم "تدعو" بأياما، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا.

وقال تعالى : {أينما تكونـــوا يدرككـــم المـــوت} فأينمـــا منصوب بتكونوا و"تكونوا" مجزوم بأينما، وقال تعالى : {فأينمـــا تولوا فثم وجه الله} إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنـــا»[1].
ولم يهتموا بما يورد عليهم، من أن مقالتهم بأن المبتدأ والخـــبر

---

[1] انظر : أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة ٥).

يترافعان تؤدى إلى المحال، أو الدور الذى هو المحال، لأن العامل، كما يقول الناطق بلسان البصريين «سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك فى رأيهم، وقد فاتهم أن الاستعمال العربى يسمح بتقدم الخبر على المبتدأ فى بعض المواضع.[١]

كذلك كان الكوفيون يحتجون لمذهبهم مستشهدين فى أكثر الأحيان بآيات من القرآن الكريم، وبالقراءات، وبالفصيح من كلام العرب مرويا عمن يثقون به متخذين من هذا كله سندا لآرائهم، وحجة يحتجون بها على صحة مذاهبهم، وهكذا كان البصريون يحتجون ويجادلون كأن مسائل النحو قضايا تتعلق بماهية الوجود، أو أصالته وعدم أصالته، أو كأن العامل النحوى الذى ينبغى أن يكون رمزا، وآلة للعمل، كما قال "ابن جنى"، (هو علة العلل التى ليا علة إلا لزم الدور، أو لزم المحال)، وتعمل الأسماء مشتقة عند الكوفيين أيضا، ولكن بعد إخراج نوعين من الأسماء المشتقة كالعاملة عند البصريين، وهما أسماء الفاعلين، وأمثلة المبالغة.

---

[١] انظر : المرجع نفسه، (المسألة ٥).

أما أمثلة المبالغة، فلا يعمل شيء منها عندهم، وإذا جاء بعدها منصوب فهو معمول لفعل مقدر[١]. وأما أسماء الفاعلين، فقد قالوا : إنها أفعال دائمة عندهم فليست هي من الأسماء العاملة، وإنما هي من الأفعال العاملة، ولها من قوة العمل ما للأفعال، ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها في الماضي، والحال، والاستقبال، مطلقا، وبلا شرط، كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة، أخذا بقول "الكسائي" وتجويزه «أن يعمل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال، سواء، وتمسك بجواز نحو : (زيد معطي عمرو أمس درهما)، و(ظان زيد أمس كريما)، وقوله تعالى : {وجاعل الليل سكنا}[٢]. وتمسكا بقول "الفراء" في تفسيره قوله تعالى : {كل نفس ذائقة الموت}[١] . قال "الفراء" : «ولو نونت في "ذائقة" ونصب "الموت" كان صوابا، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون : إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك : (أنا صائم يوم الخميس)، إذا كان خميسا مستقبلا، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض، قلت : أنا صائم يوم الخميس، فهذا وجه العمل، ويختارون أيضا

---

(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٢) انظر : المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٠.

(١) آل عمران، الآية ١٨٥.

التنوين إذا كان مع الجحد من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه، وهو غير تارك حقه، لا يكادون يتركون التنوين وتركه كثير جائز»[٢].

فالأدوات هى (أدوات الجر أو الخفض، وأدوات النصب، وأدوات الجزم).

فأدوات الخفض أو الجر، فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء، ويختلف فى التطبيق، يدخل فريق منها أدوات يخرجها الفريق الآخر منها. فقد عد البصريون: "حتى، ورب" من حروف الجر، بينما عد الكوفيون "حتى" أداة نصب تدخل على الأفعال[٣]، وإذا دخلت على الأسماء، وانجرت الأسماء بعدها، فالجر يكون بإلى مضمرة عند "الكسائى"، فقد «نص على ذلك فى قوله تعالى : {حتى مطلع الفجر} فقال : إن الخفض بإلى مضمرة»[٤] أو بحتى على أنها نائبة عن "إلى" عند الفراء، لأن "حتى" من عوامل الأفعال، ولو أنها تجرى مجرى "كى، وأن" فى عدم اقتضائها العمل، لقولهم : سرت حتى أدخلها، وسرت حتى وصلت إلى كذا، ولكنها «لما نابت عن "إلى" خفضت الأسماء

---

(٢) انظر : الفراء، معانى القرآن، ص ١١٦.

(٣) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة ٨٣.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١١.

لنيابتها، وقيامها مقام إلى»[٥]، وعد الكوفيون "رب" اسما، لا حرفا، وذلك لمخالفتها الحروف في أربعة أشياء : "الأول" كونها لا تقع إلا في صدر الكلام. و"الثاني" كونها لا تعمل إلا في نكرة. و"الثالث" كونها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة. و"الرابع" كونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، بناء على ما يزعم البصريون، وحملوها على "كم" وإن دلت "كم" على التكثير، و"رب" على التقليل[١]. والخلاف صناعي محض، لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها، وعد البصريون "لولا" من حروف الجر، إذا وليها ضمير جر، نحو : لولاي، ولولاك، ولولاه. أما الكوفيون، فيرون أنها رافعة دائما، وإذا جاء بعدها ضمير جر، فهو في محل رفع، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع، وكان "الفراء" يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الفتح : {ولولا رجال مؤمنون} : {رفعهم بلولا}، ثم قال في : {أن تطئوهم} بعدها "فإن في موضع رفع بلولا"[٢].

وأدوات النصب منها ما يدخل على الأفعال ومنها ما يدخل على الأسماء، فالتي تدخل على الفعل عند البصريين هي : أن، ولن، وكي، وإذن، وعند "الخليل": "أن" وحدها، تعمل ظاهرة

---

[٥] المرجع السابق، ج ٨، ص ١٧.

[١] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٢١.

[٢] الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٠.

ومضمرة تعمل ظاهرة في نحو : (عجبت أن تركض)، وفي نحو : (إذن تنجح) في جواب من قال : (سأجتهد)، وفي نحو : (لن تذهب)، لأن "إذن" عنده مركبة من إذ، وأن، ولن مركبة من : لا، وأن، وعلى هذا فالنصب فيهما بأن، وإن ركبت مع إذ ولا، وتعمل مضمرة بعد "كي" والحروف التي ذكرها البصريون على أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعدها.

وعند الكوفيين ينصب الفعل بأدوات كثيرة، هذه الأدوات الأربع وجميع الأدوات التي أضمر البصريون "أن" بعدها، وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة التي تدخل على المبتدأ والخبر، أما البصريون فيعملونها في الأول فقط نصبا، وعندهم "أن خبر "إن"، وأخواتها، وكذا خبر "لام" التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عملين(١).

وفسر الفراء ضعفها بأن عملها «يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر»(٢)، وأقوى هذه الأدوات عنده : "ليت"، وقد أجاز نصب الاسمين بها، مستشهدا بقول الشاعر :

---

(١) انظر : الرضي، شرح الرضي على الكافية، (ج ١، ص ١١٠)، (ج ٣، ص ٣٤٦).

(٢) المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

يا ليت أيام الصبا رواجعا[٣].

لأنها أشربت معنى تمنيت، فإذا قيل : ليت زيدا قائما، كان معناه : تمنيت قيام زيد.

وكان أصحاب (الفراء) يستندون إلى هذا، وإلى قول الآخر :

إن العجوز حية جروزا

وإلى قول الآخر :

كأن أذنيه إذا تشوف　　قادمة أو قلما محرفا

وإلى ما حكى عنه -صلى الله عليه وسلم : إن قعر جهنم لسبعين خريفا، وإلى ما سمع من قولهم : لعل زيدا أخانا، في تجويزهم نصب الجزئين بالأدوات الخمس جميعا[٤]. واختلف الفريقان في أحوال إلغاء "إن" ودخولها على الجملة الفعلية، فكان البصريون يقيدون هذا باتصال "ما" الكافة بها، نحو : إنما قام خالد، وما ورد عن العرب مما ظاهره إلغاؤها، ودخولها على الجملة الفعلية، في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفاصل. قال "أبو العباس ثعلب" : قال "أبو عثمان المازني" : إذا قلت : (إن غدا يجئ زيد)، على إضمار الأمر، وتضمر الهاء، فيرجع إلى

---

[٣] انظر : الفراء، معاني القرآن، ص ٤٥.

[٤] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

غير شيء: قال "أبو العباس" : وكل هذا غلط. العرب تقول : (إن فيك يرغب زيد)، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر، لأن المجهول يعنى ضمير الشأن لا يحذف. ومن قال : (إنه قام زيد)، لم يحذف الهاء، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل، فإذا سقطت "الهاء" كان خطأ أنّ يلى "إن" فعل، ويفعل»[١]. فقد استطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم : (إن فيك يرغب زيد)، وبين أصول الصناعة، التى تلتزم إعمالها وإدخالها على الأسماء، وذلك بملاحظتهم أن الذى جوز دخول "إنما" على الفعل ليس هو "ما"، فليس لها صفة الإلغاء، وإنما يتحقق الإلغاء بابتعاد "إن" عن الاسم، وحيلولة "ما" بينه وبين الفعل. فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفاصل، الذى هو سبب إلغائها، كان لهم الحق فى تجويز قول القائل : (إن غدا يجئ زيد)، وهو ما أنكره "المازنى"، كما جاء فى حكاية "ثعلب" عنه، وخاصة إذا وردت عن العرب ملغاة بغير "ما"، كما سمعنا من كلام ثعلب، وبذلك تخلصوا من تأويل ما لا حاجة بهم إلى تأويله. ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل، إلا إذا اضطروا إليه، فقد نقل السيوطى عن أبى حيان أن الفراء كان يجوز إيلاء

---

(١) أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٠م، ص ٣٢٩.

(ليت) الفعل، لأنها عنده بمعنى "لو" مستندا فى تجويز ذلك إلى ما أنشده من قول الشاعر :

فليت دفعت الهم عنى ساعة[٢]

وراح البصريون يتأولون، فخرجوه على حذف الاسم، كما فعل "المازنى" فى نحو قولهم : إن غدا يجىء زيد، من تخرجه إياه على حذف ضمير المجهول.

أما أدوات الجزم، فهى الأدوات المعروفة وهى كما هو معروف عند الدارسين نوعان، نوع يجزم فعلا واحدا، ونوع يجزم فعلين، وهذا التقسيم تقسيم البصريين. أما الكوفيون فلم يمنحوا الأدوات الجازمة عملين، كما هو رأيهم فى الأدوات الخمسة التى تدخل على المبتدأ والخبر، فهى عندهم لا تعمل إلا فى الاسم وعندهم أن الفعل الثانى المجزوم فى نحو قولهم : (إن تقم أقم) و {أينما تكونوا يدرككم الموت}[١]، وغيرها إنما جزم بالجوار، فقد قالوا : "الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، كما أنه جر بالجوار فى قوله:كبير أناس فى بجاد مزمل[٢].

---

[٢] السيوطى، همع الهوامع، ج١، ص١٤٣.

[١] الآية ٧٨ من سورة النساء.

[٢] الرضى، شرح الرضى على الكافية، ج ٢، ص ٢٥٤.

ولذلك منعوا أن يفصل الشرط عن الجزاء بمرفوع أجنبى عن الشرط، كما فى قولهم : (إن قمت زيد يقم)، فإذا كان للمرفوع صلة بالشرط، كما فى قولهم : إن يقم زيد أقم، لم يعدوه فاصلا، كأنهم كانوا يعدونه جزء من الشرط، واختلف "الكسائى" و"الفراء" فى الجزم إذا كان الفاصل منصوبا، "فالكسائى" يفصل القول فيه، فإذا كان ظرفا للجزاء، نحو : (إن تأتنى اليوم غدا آتك)، جاز جزم الجزاء بالجوار، وإلا لم يجز. و"الفراء" يمنع الفصل مطلقا سواء أكان مرفوعا أم منصوبا، وسواء أكان المنصوب ظرفا أم ليس بظرف[٣].

ومذهب "الكسائى" يلتقى مع مذهب البصريين اللذين يجوزون الفصل مطلقا، سواء أكان الفاصل مرفوعا أم منصوبا لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها، لا بالجوار، يلتقى مع مذهبهم فى الفاصل المنصوب، إذا كان ظرفا، وهو مثل من أمثلة تأثر "الكسائى" بالبصريين. أما مذهب "الفراء" فيمثل المذهب الكوفى العام فى هذا الباب، وفى أكثر الأبواب الأخرى، ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات، وقصر إعمال أدوات الشرط على الشرط وحده، ولكنهم خالفوهم فى أدوات أنكر البصريون الجزم بها، أو لم يعرفوها. فقد أضافوا إلى الأدوات التى تجزم فعلا واحدا : "أن"، وأضافوا إلى أدوات

---

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

الشرط الجازمة : كيفما[٤] ، ومهمن، بمعنى "مَنْ" مستندين إلـــى قول الشاعر :

أماوِىّ مَهْمَنْ يستَمِعْ فى صديقه

أقاويل هَذَا النَّاسِ ما وىَّ يِنْدَمِ[١] .

وأضاف الكوفيـــون إلـــى أنـــواع الأدوات العاملـــة، أى الأدوات الخافضة والأدوات الناصبة، والأدوات الجازمة، نوعًـــا رابعًا، هو الأدوات الرافعة، ولم يعرف البصريون أدوات رافعة، لا عمل لها إلا الرفع.

والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو "لولا"، ولا نعـــرف أداة يرفعون بها غيرها، وكان "الفراء" يقول فى تفســـيره قولـــه تعالى من سورة الفتح {ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنـــات} : رفعهم يعنى "رجال" بلولا، ثم قال : «أن تطئوهـــم، فَـــأن فـــى موضع رفع بلولا»[٢] .

وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا، لأنهم كانوا يرونْ أن الأداة تعمل إذا كانت مختصَّة، ولولا مختصّة بالأسماء، فينبغـــى إعمالها، أو نسبة الرفع فى الاسم بعدها إليها، وكان "الفراء" يعلِّل

---

(٤) انظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٧.

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٢) الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ٦٠.

بالاختصاص فى إعماله "لولا"، فقد كان يقول : «لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل»[٣]. وبهذا استغنى الكوفيون أيضا عن تقدير محذوف لا يثبت فى الكلام بحال، كما كان يفعل البصريون فى نحو قولهم : (لولا خالد لأكرمتك) من تقدير خبر، وذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف، لدلالة السياق عليه.

تلك هى العوامل اللفظية التى عقد النحاة دراستهم عليها، والتى كانت مثارا للجدال بين البصريين والكوفيين، والتى كانت مبعث كثير من النقود، يزجيها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء، وقد أفلح القدماء أن ينظموا دراستهم فى أصول مطردة. وأصبحت تك الأصول تحفظ وتطبق، وكان يكفيهم أن يجدوا متسعا من التأويل لإخضاع المسائل الجزئية لتلك الأصول.

والواقع أن البصرة هى التى قامت بعبء العمل منذ نشأته حتى أصبح خلقا سويا ومر زمن طويل قبل أن تشارك الكوفة فيه، وهى إنما أخذته عن البصرة[١]، وقد أخذته تاما ناضجا وأحدثت فيه تغييرا يتصل بالمنهج والتطبيق، ونقول هنا البصرة لا تميزا لها عن الكوفة، وإنما لأن الأقدار شاءت بأن يبدأ نشاط

---

[٣] انظر : الرضى، شرح الرضى على الكافية،، ج ١، ص ١٠٤.

[١] انظر : ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص٩٦.

علماء العربية في بيئة البصرة، وأن يبدأ هذا العلم من هنـــاك، إذ لم يكن هناك تصنيف لاتجاهين في الدراسة ينتمي أحدهما إلـــى بيئة البصرة، وينتمي الآخر إلى بيئة الكوفة، كما أنه ليس هنـــاك نظامان في تناول التراكيب العربيـــة أو للقواعـــد أو العلامـــات والعوامل، بل المسألة أن هناك أساتذة أوائل بدأوا نشاطهم فـــى البصرة، ثم تناقل تلاميذتهم هذا العلم ومارسوا نشاطهم الجديـــد في الكوفة، وبدت لهم آراء في التناول اعتمدوا فيها على الرواية والاستعمال، وإزاء هذا بدت لهم نظرات خاصـــة فـــى بعـــض المسائل، لكنها لم تتطرق إلى الأطر العامة أو النظام العام الـــذى يشمل قوانين اللغة الأساسية، أما تفسير المسائل تفسيرا خاصـــا يختلف عما صنعه الأساتذة الأوائل، فهذا أمر طبيعي يمكـــن أن يقع لباحث ناشئ في وقتنا الحالي، ومسألة مدارس يمكن تفسيرها على أساس أن لكل أستاذ تلاميذ يمكن أن يصنع بـــهم مدرســـة، لكن ليس معنى ذلك أن لكل أستاذ نظاما خاص به، وإذن فليـــس لكل مدرسة نظام خاص بها تنفرد به عن مدرسة أخـــرى، وإلا لما كان تلامذة مدرسة البصرة هم أساتذة مدرسة الكوفة، ومـــا اتحدت المدرستان والثقافي مدرســـة (بغـــداد) التـــى جمعـــت خصائص المدرستين، ولما أمكن لابن مالك في ألفيته وابن عقيل في شرحه على الألفية أن يجمع بين خصائص المدرستين فـــى تناوله للنحو العربي وشواهده ومســـائله، وليـــس ضروريـــا أن

تتضاد المدرستان فى أفكارهما وطرق تناولهما، فهذا أمر تتكـوه طبيعة الأشياء. فالدول التى تصنع معسكرات قد يكون أحدهـا شرقيا والآخر غربيا أو أحدها جنوبيا والآخر شماليا، قـد يبـدو للناظر المتعجل أنها تتضاد فى كل شىء بدء من الأفكار، ولكـن فى الحقيقة غالبا ما يكون هناك تواصل واتصال، وقد يكون ذلك خافيا لكنه موجود بدليل أننا نجد مظاهر الحضارة واحدة عنـد الفريقين وآلات الاتصال واحدة عند كليهما، ومستوى التكنولوجيا سواء الصناعية أو العسكرية واحدة، وأن تفكيرهما فـى غـزو الفضاء واحد، وإن كانت هناك فروق طفيفة فى كل ما ذكرنـاه فلم يحدث أبدا أن فكر أحد المعسكرين فى غزو الفضاء وفكـر الآخر فى غزو البحار والمحيطات. أو توصل أحدهمـا إلـى التفوق فى الطيران وفكر الآخر فى التفوق فى الوسائل المائيـة، الحقيقة أننا نعيش فى عالم واحد، لذا فالأفكـار متقاربـة، وقـد جرنى إلى هذا أن لغتنا واحدة وليس لها إلا نظام نحوى واحـد وإن اختلفت طرق التناول والبحـث والتفاسـير التـى توضـع للمسائل.

ترى فئة من الباحثين المحدثين أن الدارس للنحو القديـم محتاج إلى أن يدرك تطور الفكر النحـوى، ومذاهـب النحـاة القدماء، وكيف أدركوا حقيقة العلم، والقدر الذى أنجزوه فى العلم اللغوى التاريخى، ومنهم الدكتور "إبراهيم السامرائى" الذى يـرى

أنه ليس من العقل أن يظل هذا النحو بمواده وما يتعلق به من لوازم نحو العربية فى القرن العشرين.

فالنحو القديم فى رأيه لم يبن على أساس من العلاقات الشكلية فى بناء الجملة، ويقصد من هذا أن "الفاعل" فى النحو القديم الذى ما زلنا نقول به هو ما قام بالفعل أو قل أحدث الفعل، فإذا قلنا : "يكتب محمد" فإن محمدا قام بفعل الكتابة.

قد ولد مشكلات فقولنا : (انكسر الزجاج) و(مات فلان)، وغير هذا كثير لا يتوفر فيه حد الفاعل الذى قرروه، والذى بقى إلى يومنا هذا فى النحو التعليمى. ولو أننا عدنا إلى هذا النحو فى عصرنا فى حيز الكتب المدرسية، وأشرنا إلى علاقة الاسم بالفعل فى هذه الجمل، وأنها علاقة اتصال وارتباط، وهو ما عبر عنه أهل البلاغة بـ "الإسناد" ولجأنا إلى فكرة (البناء) أى التركيب الذى سماه "عبد القادر الجرجانى" بـ "النظم" لهان علينا عسر كبير، ولوصلنا إلى القول أن جملة "كسر" من صور الفعل، وأنها صورة مثل "كسر" وتؤدى ما تؤديه "انكسر". إذا كان هذا فالقول عنده بـ "نائب الفاعل" زيادة وفضول، ولنقف قليلا على مصطلح (نائب الفاعل) فنجد أنهم اهتدوا إليه بسبب أنهم رأوا أن هذا الاسم هو مفعول به فى المعنى، وإذا كان "مفعولا به" فى المعنى، فليس له أن يكون فاعلا فتوصلوا إلى مصطلح هو سبيل

الخلاص من المشكلة. إن النحو بناء يجمع بين أجزائه علاقات في الشكل، ولو أردنا التمسك بالمعنى لقلنا في جملة : "انكسر الزجاج" وجملة : "مات محمد" إن "الزجاج" و"محمد" مفعول به لأنهما وقع عليهما الفعل، وليس الأمر كذلك.

وبسبب من تقييد الجملة الفعلية بما بدأت فيه من الفعل نجد من العلم النحوى ما كان أغنانا عنه، فقد قالوا فى قوله تعالى : {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره} إن "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور "استجارك" والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك... وحجتهم فى هذا القول الذى لا يمكن الأخذ به فى النحو الحديث، إن "إن" الشرطية لابد من دخولها على فعل يتصدر الجملة الفعلية، فلما وليها اسم، قالوا مقولتهم هذه، وقدروا فعلا محذوفا يفسره المذكور بعد "أحد" فى الآية وهو "استجارك"، وهذا الفعل المذكور هو مفسر، والمفسر هو وجملته لا محل له من الإعراب(١).

هذه صورة من صور التأليف فى العصر الحديث التى دعت إلى ضرورة وجود نظام نحوى جديد يناسب العصر الذى نعيش فيه، والحقيقة أنها استمدت العناصر التى تريد بها أن تنشئ نظاما من النظام المتبع فى النحو العربى.

(١) انظر : د. إبراهيم السامرائى، من سعة العربية، ص ٢٠٩، ٢١٠.

وإن أرادت الاستعـانة ببعض العناصر المسـتمدة من مبـاحث البلاغـة لتلك التى اشتقها البلاغيون أنفسهم من عند نحاة العربيـة، وإذا كـان لابد من التطوير، فالأصل أن يتطور العقـل العربـى وطـرق تفكيره، بحيث يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، ولكـن لأن اللغة واحدة ونصوصها واحدة منذ النشأة حتى الآن، كما أن مـا يكتب من نصوص فى العصر الحديث إنما يكتب بلغـة عربيـة فصحى. لذا فإن نظامها النحوى هو النظام نفسه الذى وضعـه لها النحاة الأوائل وهم أكثر خبرة وسليقة منا، بحيث اسـتطاعوا أن يضعوا القواعد ويقيموا النظام.

(٢) إن النحويين عامة بصريين وكوفيين أخذوا أنفسـهم بمنهج متشابه يعتمد على القياس كثيرا، ولكنـهم اختلفـوا فـى التعليل، والذين عرضوا لمسائل الخلاف بينوا بوضوح أن كـلا من الفريقين قد التجأ إلى تعليلات بعيدة كل البعد عن طبيعة العلم اللغوى، كما يفهمه أهل عصرنا هذا.

ولقد جرى الأخذ بالقياس إلى القول بـالتعليل والتمـاس العلة فى إثبات الأحكام والبحث عن "العامل":

فى إطار أن الخلاف بين نحاة العربية الذين ينتمون إلـى أمصار مختلفة لم يكن خلافا فى الفكر. فالخلاف بين الفريقيـن منشؤه راجع إلى منهج البحث عند كل منهما. فالكوفيون قبلـوا

كل ما جاء عن العرب وجعلوه أصلا يقيسون عليـــه: أمــا البصريون فقد تحرجوا ولم يقبلوا كل ما سمعوه عـــن العـــرب. وقد وضعوا عدة احتياطات منها : أنهم اشترطوا صحة ما يروى وصدق ما ينقل، ولم يأخذوا إلا ممن وثقوا بأنه من أفصح العرب وأقواهم لسانا. و"السيوطى" يلخص هذا فى قوله : «اتفقوا علــى أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مســـموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون أوســـع روايـــة»[١]. الكوفيـــون يحكمون القياس فى المسموع عن العرب، أما البصريون، فكانوا يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح[٢].

واحتدم الخلاف بين البصريين والكوفييـــن، فكـــان ذلـــك مدعاة لعناية الدارسين فألفوا العديد من الكتب، ومنـــهم نذكـــر : "ثعلب"، "أبو الحسن بن كيسان"، "أبوجعفر النحاس المصــــرى"، "أبو البركات كمال الدين الأنبارى"، "أبو البقاء العكبرى"، "ابن درستويه"، و"السيوطى"[١] .

---

(١) انظر : السيوطى، الاقتراح فى أصول النحو، ص ١٠٠.

(٢) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة (نشـــأتها وتطورهــا)، القـــاهرة ١٩٦٨م، ص ١٥٤، ١٦٤ وما بعدها.

(١) محمد الطنطاوى، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية، القـاهرة ١٩٤٧م، ص ١٤٧.

وإن كان أوفى كل المؤلفات هو كتاب "ابن الأنبارى" (ت ٥٧٧ هـ) (الإنصاف فى مسائل الخلاف) ذكر فيه إحدى وعشرين ومائة مسألة، كما كانت هذه الخلافات مدعاة لكتابة "الزبيدى" (ت ٣٧٩ هـ) كتابه (طبقات النحويين واللغويين من البصريين والكوفيين).

الاختلافات بين البصريين والكوفيين، كما يعكسها الإنصاف "لابن الأنبارى" إنما تنحصر فى ثلاث عشرة نقطة هى : العامل، الأداة، ترتيب أجزاء الجملة، والعامل، إعراب بعض الكلمات، تقدير الإعراب، معنى الأداة، ضبط الكلمة، علة الحكم، الصيغة، بنية الكلمة، الأسلوب، نوع الكلمة، ثلاث مسائل لا عنوان لها وهى : اشتقاق الفعل الفصل بين النعت والخبر، والعلم والمبهم(٢) .

نواة الخلاف بين الاتجاهين نشأت عندما تكون هناك أمثلة أو نماذج لا تتمشى مع القاعدة النحوية العامة. هنا عدّ البصريون هذه الأمثلة شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه، ومن هنا لم يشغلوا أنفسهم به، "أبو عمرو بن العلاء" -على سبيل المثال- تمسك بالقياس إلى حد بعيد، وعندما سئل : كيف تصنع فيما

---

(٢) انظر : دكتور أحمد طاهر حسنين، نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال : أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات[٣] .

من وجهة نظر الكوفيين، كل القبائل العربية سـواء فـي الحجية اللغوية حتى تلك القبائل التي امتزجت بغير عرب، مـن أمثال ما انحدر من "بكر" و"تغلب".

ومن هنا قبل الكوفيون تلك الأمثلة والنماذج التي عدهـا البصريون شاذة. ومن هنا وضع الكوفيون لتلك الأمثلة قواعـد شبيهة بتلك القواعد التي يراعى فيها الأكثر[١] .

موقف الكوفيين هذا قد أثر في "ابن جني" لدرجة جعلتـه ينحو منحى قبول كل ما ورد من لهجات، وألا يفضل واحدة على أخرى مادامت كل اللهجات قد جاءت عن العرب[٢] .

---

(٣) انظر : دكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، القـاهرة ١٩٦٨م، ص ٢٧، ٢٨، ١١٩.

(١) السيوطي، الاقتراح في أصـول النحـو، ص ٨٤، همـع الـهوامع، ص ٤٥ د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٤٣٠، د. شوقي ضيف، المدارس النحويـة، ص ١٦١، أما د. عز الدين التنوخي فقد قرر أن كلا من البصريين والكوفيين لـم يختلفوا. انظر : خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق د. عز الديـن التنوخـي، دمشق ١٩٦١م، ص ٨.

(٢) انظر : ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٠.

في ضوء هذا الموقف (البصرى / الكوفى) نستطيع أن نفهم صراع النقاد والشعراء حول بعض مسائل نحوية، معظمها كان محل خلاف بين الاتجاهين.

لهذا كانت الفكرة الراسخة فى أذهان البصريين أن اللغة ينبغى أن تسير فى طريق واحد، وتجرى دائما منطقية، ثم استفادوا من القياس الفقهى. فقالوا أنه لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم. وأخذوا يضعون القواعد القياسية، ويجرون عليها كل ما يعرض لهم من مسائل كقولهم مثلا : «ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه فى جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة فى بعض أحكامه»[٣]. «الشذوذ يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه»[٤]. «وحمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر»[١]. «والحمل على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير»[٢]. «التسوية بين الأصل والفرع لا يجوز لأن

---

[٣] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ص ٧٦.

[٤] انظر : المرجع السابق، ص ٢٥٤.

[١] المرجع السابق، ص ٢٧٧.

[٢] المرجع السابق، ص ٣.

الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول»[٣]. «والشيء يجــــرى مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين»[٤] «من عدل عن الأصــل بقي مرتهنا بإقامة الدليل "اســتصحاب الحــال"»[٥]، وإدخالــهم نظرية العامل في النحو: قال إن الحركات في اللغـــة، الفتحــة والضمة والكسرة وكذلك السكون، في المعربات لابد أن يكـــون لها عوامل. والعامل في اللغة إما أن يكون لفظيا مثل ضرب في قولهم: (ضرب زيد عمرا) هو الذي رفع زيد ونصب عمــرا أو معنويا، كالابتداء في رفع المبتدأ و التجرد من الناصب والجــازم في الفعل المضارع المرفوع. وليس في النحو عــامل معنــوي غيرهما. وأكثروا من التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات.

والبصريون قد رأوا الاعتماد على القرآن الكريم، والشعر الجاهلي والإسلامي، والفصحاء من العــرب سـكان الباديــة، والأمثال. أما الحديث فلم يجوزوا الاستشهاد به في مجال النحو.

---

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢، ٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٤.

أما الكوفيون، فقد اعتمدوا إلى جانب المصارد التى اعتمد عليها البصريون على لغات أخرى، بالإضافة إلى لغات أعـراب البادية، وهى لهجات عرب الأرياف[٦] .

كان البصريون يفتخرون بقولهم : نحن نأخذ اللغة عـن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء : يعنون الكوفيين، فقـد أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز[١] . ربما جاءت هذه المقولة اعتمادا على ما فعله الكوفيون مـن الأخذ عن لهجات عرب الأرياف كأعراب سـواد الكوفـة مـن (تميم)، و(أسد)، وأعراب سواد (بغداد) من أعراب (الحطميـة) الذين غلط البصريون لغتهم.

رأى الكوفيون أن هذا يمثل فصيحا من اللغات لا يصـح إغفاله وخاصة حين وجدوها ممثلة فى القراءات السبع للقـرآن الكريم[٢] .

---

[٦] انظر : د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، ص ٧١، ٧٢، ٣٧٧.

[١] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٨م، ج ١، ص ٢٤٧، د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ١٧٦.

[٢] انظر : عن القراءات السبع : السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، طبعـة الهيئـة المصرية العامة للكتاب، (سلسلة التراث للجميع)، القاهرة ١٩٧٥م، ج ١، د. محمد إبراهيم عباده، عصور الاحتجاج فى النحو العربى، القـاهرة ١٩٨٠م، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

والحقيقة أن البحوث التى ألفت فـــى العصـــر الحديـــث وتناولت هذا الموضوع بالدرس كمدرســـة الكوفـــة ومدرســـة البصرة والمدارس النحوية فـــى مصـــر والشـــام، والمـــدارس النحوية، أو تلك البحوث التى تناولت ظواهر بعينها كالتعليل فـــى المنهج (الكوفى)، هذه البحوث لم تقر فى تناولها أو نتائجها بـــأن هناك أكثر من نظام نحوى للعربية، لكن عنوانات هذه البحـــوث تعطى انطباعا بأن هناك أكثر من نظـــام للعربيـــة وأن هنـــاك مدارس حقيقية ذات مناهج متباينة.

والواقع أن كثيرا من عناصر المنهج الوصفى وأصولـــه كانت متوافرة فى عمل نحاة العربية، وتفكيرهم خصوصـــا فـــى المراحل الأولى من وضع النحو العربى حتى "سيبويه"، فعمـــل "أبى الأسود الدؤلى" فى ضبط النص القرآنى كان عملا وصفيـــا خالصا، لأنه يقوم على الملاحظة الحسية المباشرة، كما يظـــهر الاتجاه الوصفى فى كثير مما قرره النحاة الأوائل مثل "سـيبويه"، فليس كل ما قرروه كان تعليلا أو قياسا، وإنمـــا كـــان فـــى معظمه يقوم على الاستعمال اللغوى، ولعل صنيع الكوفيين صدد هذا يقف شاهدا على عدم دقة دعوى المعيارية الخالصـــة فـــى التفكير النحوى العربى.

بل أن تحديد بيئة زمانية ومكانية للمستوى اللغوى الـــذى قعد له علماء العربية القدماء رغم اتساع هذه البيئـــة الزمانيـــة

والمكانية واحتوائها على مستويات لغويه مختلفـه. إلا أن هـذا التحديد هو مبدأ وصفى يتناسب مع الهدف الذى من أجلـه قـام البحث اللغوى عند العرب، إذ لم يكن هو دراسة اللغة العربيـة فى ذاتها، ومن أجل ذاتها، وإنما كان الهدف من هذه الدراسة فهم النص القرآنى الكريم، ووضع قواعد لقراءة هذا النـص قـراءة صحيحة، أو بعبارة أخرى دراسة العربية التى تصلح لفهم لغـة النص القرآنى وقراءته، ولأن القرآن نزل باللغة المشتركة التـى كان يتكلمها العرب على اختلاف لهجاتهم. لذلك اتسعت الرقعـة الزمانية والمكانية على هذا النحو[١].

لم يكن إذن التفكير النحـوى العربـى تفكـيرا معياريـا خالصا، كما لم يكن أيضا وصفا تقريريا محضـا لا يفسـر ولا يعلل مثل الوصفية التى دعا إليها د. "تمام" حتى استقر فى عقول بعض الباحثين أن (علم اللغة الوصفى) إذا ما تطرق إلى التفسير أو التعليل للظواهر اللغوية تخلى عن علميته ودخل فـى نطـاق البحث الفلسفى الميتافيزيقى كما رأى الدكتـور "عبـد الرحمـن أيوب"، وهذا ليس صحيحا، كما رأى الدكتور "عبده الراجحـى" فى كتابه النحو العربى والدرس الحديث.

---

[١] انظر : دكتور عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص ٥٤.

لقد كانت مهمة النحاة هي النظر في الاستعمالات والأساليب والصيغ الصحيحة أو محاولة رصد الظواهر اللغوية، ثم وضع القوانين والضوابط لهذه الظواهر. فإذا كانت مهمة اللغوى نقل اللغة وروايتها وجمعها والتثبت من صحتها، كما كان الأمر بالنسبة لرواة اللغة الأولين، ثم بالنسبة لأصحاب المعاجم اللغوية، فإن مهمة النحاة كانت تبدأ بالتثبت من صحة المرويات اللغوية، ثم تتبع ذلك بالنظر فى هذه الاستعمالات المختلفة لمحاولة استنباط القوانين التى تحكم الظواهر اللغوية.

وكان طبيعيا أن يختلف النحاة فى معالجة الخطوتين السابقتين نظرا للظروف البيئية والثقافية المختلفة، ونظرا لاختلاف عقلياتهم، فمنهم من يميل إلى المحافظة والتشدد، ومنهم من يكون أكثر حرية، وكان من الطبيعى أن يؤدى اختلاف النحاة فى هاتين الخطوتين إلى اختلافهم فيما يستنبطونه من أقيسة. ذلك أن نظرة النحاة إلى هذه النصوص اللغوية كانت تختلف بين بيئة وأخرى، بل بين نحوى وآخر.

(٣) لقد استحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين الكوفة والبصرة، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون فى مجالس الخلفاء، حين تجتمع وفودهم فى دواوينهم، وكان الخلفاء يستمتعون بهذا النوع من المناظرات، وربما ظاهروا فريقا على

فريق لأسباب تدعوهم إلى ذلك، وتناولت هذه المناظرات نواحى عدة، ومن بينها الناحية الثقافية، ومن هذه الناحية مناظراتهم فى النحو.

ازدهرت الحركات العلمية الإسلامية فى بيئات متعددة على مدى قرون مختلفة، وكانت حركة الازدهار تختلف من بيئة لأخرى، فازدهرت حركة التأليف والنشاط العلمى فى بيئة العراق، وفى النحو برزت أوجه نشاط التأليف النحوى فى البصرة أولا، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى الكوفة وازدهرت حركة علمية عربية فى بيئة الأندلس عندما هاجر إليها أبناء المشرق فاتحين ومؤسسين ومعلمين، ولما أفل نجم الأندلس بعد الفتن والانقسامات وسقوط بغداد انتقلت الحركة إلى مصر والشام ويهمنا هنا بالدرجة الأولى النشاط فى التأليف النحوى، ولكن هذه البيئات كانت أوجه النشاط العلمية فيها عربية خالصة ومؤسسوها هم علماء العربية، وكانت اللغة التى يتم التأليف حولها وفيها هى العربية، ولذا ورث تلامذة هذه البيئات علم أساتذتهم العرب وقوانين العربية وقواعدها. ولذا لم تنشأ أنظمة جديدة فى النحو، لأن أهل هذه البيئات لم يصنعوا أنظمة خاصة بلهجاتهم، وإنما انصب جهدهم على دراسة علم أسلافهم عن العربية، وإن أضافوا إلى ذلك إضافات مهمة. وخذ لذلك مثلا

مسألة خلاف البصريين والكوفيين حول المصدر والفعل، وأيهما أصل وأيهما هو الفرع.

فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل، فالتسمية تدل على ذلك، وطبيعى لكى يخالف الكوفيون أساتذتهم فى البصرة أن يروا فى الفعل أصلا، فالأصل هو الأقل والفعل أقل فى عدد الأحرف، كما أن المفرد أقل من الجمع فى عدد الأحرف، فالمفرد أصل والجمع فرع.وكذلك المذكر أصل والمؤنث فرع عنه، لأنه يزيد عليه بعلامات التأنيث، ويبدو أن الذى دعا إلى هذا الخلاف هو المصادر الثلاثية التى لم يضع لها نحاة المصريين ضوابط صارمة كتلك التى وضعوها لمصادر الرباعى والخماسى والسداسى. فلجأوا إلى ظاهرة التعدى واللزوم فى الأفعال، وحركة عين الفعل من فتحة وكسرة وضمة وفى أحايين أخرى لجأوا إلى المعنى وفى النهاية قرروا أن مصادر هذه الأفعال خاصة سماعية، وهكذا تجد عدم جدوى الخلاف غير أنه اتجاه فى التفكير لا يؤدى إلى نشوء نظام جديد يحكم مفردات العربية. لكن الذى شاع حقا فى أوساط الدارسين مسألة أن للبصرة -وأقصد نحاتها- نحوا خالصا بها، وأن للكوفة نحوا مغايرا، فقيل نحو الكوفة كما قيل نحو البصرة أو النموذج الكوفى والنموذج البصرى.

لقد كان التنافس بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة شديدا في عهد "الكسائي" و"سيبويه" وربما رجع الدارسون بالتنافس إلى ما قبل عهدهما، فقد ذكر الأستاذ "أحمد أمين" : أن الخلاف بدأ هادئا بين "الرواسي" في (الكوفة) و"الخليل" في (البصرة)، ثم اشتد بين "الكسائي" في (الكوفة) و"سيبويه" في (البصرة)[١]. غير أن التنافس بين نحاة (البصرة) و(الكوفة) لا وجود له في عهد "الخليل" و"أبي جعفر"، فلم يكن "أبو جعفر" إلا بصريا كما قيل، أو تعلم على معاهد (البصرة)، ولم يكن بالنحوي الذي تحملت قدماه أمام "الخليل"، وربما كان الزعم القائل بأن "لأبي جعفر الرواسي" كتابا في النحو اطلع "الخليل" عليه وانتفع به[١] هو الذي حمل الأستاذ "أحمد أمين" أن يقول بهذا التنافس بين الرجلين، وأكبر الظن أن التنافس بين نحاة (الكوفة) و(البصرة) إنما ظهر في عهد "الكسائي" و"سيبويه" بعد وفاة "الخليل"، وكان هناك من الأسباب ما حمل "الكسائي" على مخاصمة "سيبويه" وأقواها : خوفه أن يتقرب "سيبويه" أو غيره من البصريين من السلطان فيفقد الحظوة لديه، وهكذا ينطلق الخلاف أو النزاع من أسباب غير لغوية، بل غير علمية بالمرة تجعل هدف العالم هو افتعال الخلاف، وذلك في المسألة الواحدة أو الشاهد الواحد،

---

(١) انظر : أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة ١٩٣٨م، ج ٢، ص ٢٩٤.

(١) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ٦٦.

حتى وإن علم أن رأى نظرائه من العلماء سديد وانه ليس هناك أنسب منه بالنسبة للغة ونظامها لإرضاء السلطان أو حتى لإرضاء الجمهور من مريديه الذين ينتظرون منه مثل هذا دائما، وفى ظنى أن هذا هو حجر الزاوية فى مسألة الخلاف بين الاتجاهين. فلو أنها انطلقت من أسباب مختلفة عن التى ذكرتها لكانت هناك بالفعل مدارس ذات مناهج وأنظمة، ولكل منها فكر مستقل نابع من الرغبة.فى إنشاء قواعد توافق اللغة والنظام، بالرغم من أنه لن يكون هناك مطلقا نظام من القواعد يشمل عموم مسائل اللغة إلا إذا بدأت القواعد أولا وتلاها الاستعمال، وهذا ما لم يتحقق فى نظام أى لغة من لغات البشر على مر عصور البشرية، وإلا لعدت دراسة اللغة من أيسر ألوان الدراسة.

ويبدو أن ما شاع عن المنافسة والمناظرة بين الكوفيين وبين البصريين وأنصار كل منهما هو الذى دفع الباحثين لأن يقرروا بأن هناك مدرستين نحويتين فى (الكوفة) و(البصرة). فقد شهدت الفترة التى عاش فيها "أبو العباس ثعلب" شدة المنافسة بين نحاة (البصرة) و(الكوفة) فى شخص "أبى العباس ثعلب" و"أبى العباس المبرد"، كان الأول زعيم نحاة (الكوفة)، وكان الثانى زعيم نحاة (البصرة)، كان "أبو العباس ثعلب" قد جمع حوله أنصاره من أصحابه وتلاميذه، كـ "على بن سليمان

الأخفش"، و"إبراهيم بن محمد بن عرفه الأزدى نفطويه"، و"أبى بكر بن الأنبارى"، و"أبى بكر محمد عبد الملك التاريخى السواج البغدادى"[١]، و"المفضل بن سلمة بن عاصم"، و"أبى إسحاق الزجاج" وغيرهم، وكان يلقنهم المسائل النحوية على المذهب الكوفى، ويدربهم على المناظرات، ويبعث بهم إلى كل من تحدثه نفسه أن يتصدر حلقة أو ينصب نفسه أستاذا للتدريس فى مساجد (بغداد)، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلمون، ويجتمع الناس حولهم، فإذا أبصر بهم أرسل من تلاميذه من يناقشهم، فإذا انقطعوا عن الجواب انفض الناس عنهم[١]، وهكذا يتخذ التنافس طابع المحاجاة والملاحاة، وليس الطابع العلمى الذى ينصب على اللغة والاستعمال، بل يراد منه النيل من علماء النحو لا النحو ومسائله واللغة. فقد كان "المبرد" يتفوق على "ثعلب" بحسن العبارة وقوة المنطق، لذلك كان "ثعلب" يتحاماه، ويحجم عن لقائه ومناظراته لأنه مع علمه لم يكن معروفا بالبلاغة، «وكان إذا كتب كتابا إلى أحد لم يخرج عن طباع العوام فى كتبهم»[٢]. وربما لحن فى كلامه، وقيل ذلك

---

[١] القفطى، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٣م، هامش ١٤١.

[١] انظر : الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين.

[٢] القفطى، إنباه الرواة، ج ١، ص ١٤٥.

عنه أمام أحد أصحابه، فكان يعتذر له، ويقول : «أيش يكون إذا لحن في كلامه، كان "هشام النحوي بن معاوية الضرير" صاحب "الكسائي" يلحن في كلامه، وكان "أبو هريرة" يكلم صبيانه بالنبطية»(٣).

وسئل "أبو علي الدينوري" عن سبب امتناع "ثعلب" من لقاء "المبرد"، فقال : «"المبرد" حسن العبارة، فإذا اجتمعا حكم "للمبرد"، فإن مذهب "ثعلب" مذهب المعلمين(٤). ولكنه كان يضطر إلى لقائه في بعض المجالس، التي لا يسعه الاعتذار عن الحضور إليها. كمجلس "محمد بن عبد الله بن طاهر" والي "بغداد" الذي كان قد عهد إلى "ثعلب" بتأديب أولاده، وفي مجلسه دار الجدل في كثير من المسائل بين هذين الشيخين، ومال الحكم فيها إلى "المبرد"، وانتصر له على "ثعلب"، وانتهى الأمر بأن ضم "ابن طاهر" "أبا العباس المبرد" إلى نفسه، و"أبا العباس" إلى أولاده(١). هذه الحوادث وأمثالها كانت قد تركت في نفوس الناس أثرا ظهر في اهتمامهم وإقبالهم على أمثال "المبرد" من البصريين. وتركت في نفوس الكوفيين وأتباعهم أثرا معاكسا

---

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٠.

(٤) انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٥.

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٦٣م، ص ٤٥.

أثار العصبية من جديد، وأمدها بالغيرة على الكوفيين، والحقد على البصريين، وكان من نتائج هذا أن انبرى "ثعلب" وأتباعه يبذلون جهودا عظيمة فى الترويج لمذهبهم، فقد كان "ثعلب" يحمل كثيرا على "المبرد" من جهة، ويشيد بأشياخه الأولين من جهة أخرى، وكان أكبر العبء فى الترويج لمدرسة الكوفة من نصيب "أبى بكر بن الأنبارى" صاحب "ثعلب" وتلميذه البار، وكان كما يقول المترجمون يقول عن "ثعلب" ما لم يقله. وإذا رصدنا الأخبار التى انبنت على الغلو فى رجال المدرسة الكوفية، وأئمتها، وجدنا مصدرها هو "أبا بكر بن الأنبارى" فهو الذى كان يقول : «اجتمعت فى "الكسائى" أمور : كان أعلم الناس بالنحو، وأوجدهم فى الغريب، وكان أوحد الناس فى القرآن»[٢].

وهو الذى تقول على "ثعلب"، فنسب إليه أنه قال : «أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية، وأوسعهم علما : "الكسائى"». حتى اضطر "أبو الطيب اللغوى" ان يعقب على هذا ويقول : «هذا الإجماع الذى ذكره "ثعلب" لا يدخل فيه أهل البصرة»[٣]. وهو الذى كان يقول : «لو لم يكن لأهل (بغداد)

---

(٢) انظر : ابن الجزرى، غاية النهاية، تحقيق برجشتراسر وبرتسل، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م، ج ١، ص ٥٣٨.

(٣) السيوطى، المزهر، ج ٢، ص ٢٥٤.

من علماء العربية إلا "الكسائى" و"الفراء"، لكان بهما الافتخار على جميع الناس، وكان يقول: «النحو "للفراء"، و"الفراء" أمير المؤمنين فى النحو»[١].

وكان "أبو بكر بن الأنبارى" ينال من "أبى عثمان المازنى"، ويرفع من أستاذه، وعثر مرة، فذكر أنه سمع "ثعلبا" يقول : عزمت على المضى إلى "المازنى"، فأنكر ذلك على أصحابنا، وقالوا : مثلك لا يصلح أن يمضى إلى بصرى فيقال غدا: إنه تلميذه فكرهت الخلاف عليهم. قال "ياقوت" : «فأراد "ابن الأنبارى" أن يرفع من "ثعلب" فوضع منه»[٢]. ولم يسلم من نيله أحد من البصريين حتى "الخليل".

كان نحو "ابن الأنبارى" بصريا، بكل ما لهذه الكلمة من دلالة، بل كان فى دراسته النحوية غاليا كل الغلو فى اتباع حرفية المنهج البصرى، الذى يخيل أنه كان إذ ذاك قد وصل فى نموه إلى الذروة فى تحكيم الفلسفة فى المسائل النحوية، ومن ذلك أنه اعتد بالقياس اعتدادا لم نشهد له مثيلا عند قدماء البصريين، فقد كان يقول : «إذا بطل أن يكون النحو رواية

---

[١] انظر : ابن حجر العسقلانى، تهذيب التهذيب، ط ١، ١٣٦٩هـ، ج ١، ص ٢١٢.

[٢] ياقوت الحموى، معجم الأدباء، تحقيق أحمد فريد رفاعى، القاهرة، ١٩٣٦م، ج ٥، ص ١١٥.

ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا»[٣]. وكان يقول : «أعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[٤].

ويبدو من كلام "ابن الأنبارى" فى مقدمة الإنصاف : أن هذه المسائل التى احتواها كتابه ليست هى كل ما اختلفوا فيما بينهم فيه، بل هى المشاهير من مسائل الخلاف. والواقع هو هذا، فهناك مسائل كثيرة قد يقصر عنها العد، كانت موضعا للخلاف بين الفريقين، ذكر "السيوطى" بعضها فى "الأشباه والنظائر"[٥]، وذكر النحاة بعضها الآخر مثبوتا هنا وهناك، فى الأبواب التى تناولوها بالدرس، إلا أن هذه المسائل المائة والإحدى والعشرين هى أهم المسائل التى تتمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين. هذه المسائل الكثيرة التى كان "ابن الأنبارى" قد عرض لها لم يؤيد الكوفيين إلا فى مسائل معدودات منها لا يتجاوزون السبع عدا، وهن : المسألة العاشرة، التى عرضت للخلاف بين الفريقين فى "لولا" إذ ذهب الكوفيون

---

[٣] انظر ابن الأنبارى، مقدمة الإنصاف، طبع أوروبة، ص ٤٢.

[٤] السيوطى، الاقتراح فى النحو، ص ٣٨، ٣٩.

[٥] انظر : السيوطى، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

إلى أنها الرافعة للاسم بعدها، والبصريون إلى أن الاسم بعدها بالابتداء.

المسألة الثامنة عشرة، التي عرضت للخلاف بينهما في "تقديم خبر ليس عليها"، إذ ذهب الكوفيون إلى منعه، والبصريون إلى جوازه.

المسألة السادسة والعشرون، التي دار الخلاف فيها حول لام "لعل" الأولى، إذ قال الكوفيون بأصالتها، والبصريون بزيادتها.

المسألة السبعون، التي دار الخلاف فيها حول "ترك حرف ما صرف في ضرورة الشعر"، فقال الكوفيون بجوازه، والبصريون بعدم جوازه.

المسألة السابعة والتسعون، التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بلولا الياء، والكاف، فذهب الكوفيون إلى أنه رفع، والبصريون إلى أنه جر بلولا.

المسألة الحادية والمائة، التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو "هذا" و"ذلك" في التعريف من الاسم العلم، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم.

المسألة السادسة والمائة، التى تتعلق بقولهم : رأيت لبكر، بفتح الكاف إذا وقف عليها فى حالة النصب، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه، والبصريون إلى عدم جوازه. يشك "جوتولد فـايل" فى صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل، وما فيها من دعـاوى واحتجاجات إلى الكوفيين معتمدا فى شكه على : أنه «لـم يكـن هناك نحاة كوفيون يرتبون آراء "الفراء" و"الكسائى" ويدعمونها» عازيا تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين، أخذوا بآراء الكوفيين فى بعض المسائل، وعمدوا إلـى دعمـها بأساليبهم البصرية القياسية.

إن الدعامة الكبرى التى انبنى عليها منهج الكوفيين هـى النقل والسماع، فما يزالون يستندون فى كثير من هذه المسـائل إلى شواهد من الشعر، وأمثلة من القـراءات، والمسـموعات، حاول البصريون اخضاع بعضها للتأويل، ووصف بعضها الآخر بالشذوذ. أما وقوف القياس فى احتجاجاتهم إلى جـانب النقـل يرجع إلى : أنهم كانو يعتدون بالقياس أيضا، ولهم أقيسة قويـة أقر لهم "ابن الأنبارى" فيها عند احتجاجهم لبعض تلك المسـائل، التى انحاز فيـها إلـى رأى الكوفيـن، وأن أصحـاب هـذه الاحتجاجات الحقيقيين بصريون لا كوفيـون علـى أن الأدلـة القياسية لم تكن عند الكوفيين فى المقام الأول، بل كانت تسـاق تقييدا لما قدموه من أدلة نقلية.

إن الدارس ليفيد من الوقوف على هذه المسائل الخلافية في تصوير الخلاف المنهجي بين الاتجاهين، فإن كثيرا من المسائل التي يستند الكوفيون في الأخذ بها إلى النقل، ويتمسكون في القول بها بظاهر النص. كان البصريون يلجئون في الاحتجاج لها إلى القياس وحده، فإذا حاولوا الإجابة عن احتجاج خصومهم، وما قدموه من مرويات ومسموعات لجئوا إلى ما عهدناه فيهم من تأويل وتقدير، أو رفض وإنكار والشواهد على هذا كثيرة، ظاهرة لمن يقف على مسائل الخلاف في (إنصاف) "ابن الأنباري".

ولعل أهم المسائل الخلافية بين الفريقين، كما تظهر في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري"، كانت تتحصر في المسائل الآتية : بناء الكلمات وأصولها، فالاسم مشتق من السمو عند البصريين ومن الوسم عند الكوفيين. والفعل مشتق من المصدر عند الكوفيين والعكس عند البصريين، وليس فعل أو حرف .. الخ[1]، وكيفية الإعراب كاختلافهم في الأمر يبنى أو يعرب. والمضارع المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد يبنى أو يعرب ... الخ[2].

---

(١) انظر : ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، المسائل ١٤، ١٥، ١٦، ٢٦، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٥٩، ٦٢، ٨٩، ٩٠، ٩٢، الخ.

(٢) المرجع السابق، المسائل ٣٨، ٤٥، ٧١، ٧٣، ٩٧، ١٠٢، الخ.

وأيضا نظرية العامل : كاختلافهم فـــي رافــع المبتــدأ. فالكوفيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء. وأما الخبر فاختلفوا فيه. فذهب قوم إلى أنه يرتفـــع بـــالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بـــالابتداء والمبتــدأ معــا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بـــالابتداء[٣]. وأيضا التقديرات النظرية : كاختلافهم فى أيــهما أعــرف مـــن الآخر، الاسم المبهم نحو هذا وذاك، أم الاسم العلم نحـــو زيـــد وعمرو. فالكوفيون جعلوا المبهم أعرف والبصريـــون جعلـــوا الاسم العلم، ولكل حججه الـــخ[٤]. وكذلـــك تـــأويل الشـــاهد : كاختلافهم فى قوله تعالى : {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنــهم}. فالبصريون يحتجون به على جواز تقديم خبر ليس عليـــها، لأن الآية قدمت يوم وهو معمول خبر ليس على ليس. ولهذا جـــاز تقديم المعمول نفسه عليها بطريق أولى. أما الكوفيون فيقولـــون «إنا لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، وإنمـــا

---

[٣] المرجع السابق، المســـائل ٥، ٦، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٥٦، ٧٤، ٥٨، الخ.

[٤] راجع كذلك المسائل ١٤، ٢٧، ٤٤، ٥١، ٨٦، ٩١، ٩٤، ١٠١.

هو مرفوع بالابتداء، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل»[٥].

وأحيانا نجد البصريين أو الكوفيين يختلفون في المسألة الواحدة، ونجد في كثير من الأحيان بصريين ينضمون إلى المدرسة الكوفية، وكوفيين ينضمون إلى المدرسة البصرية، والأمثلة على ذلك كثيرة. ففي حالة يصرح الأخفش (بصرى) بأن رأى الكوفيين صحيح، وفي حالة أخرى نجد للخليل رأيا يخالف رأى سيبويه والأخفش، وفي حالة أخرى نجد سيبويه والخليل يريان رأيا مناقضا لرأى الأخفش والمازني والزيادي والمبرد (وكلهم بصريون)، وفي حالة أخرى نجد كلا من سيبويه والمبرد والكسائي والفراء يقف منفردا برأيه الخاص، وفي حالة أخرى نجد المبرد يفضل رأيا كوفيا، وفي حالة أخرى نجد الكسائي يفضل رأيا بصريا[٦]، على الرغم من أن المبرد وسيبويه ينسبان إلى مدرسة واحدة.

إن أقصى هجوم وجه لسيبويه كان على يد المبرد حتى ألف الأخير كتابا لنقد سيبويه والهجوم عليه، ومن ناحية أخرى فاختلاف الفكر واضح بين الأستاذين، ويشمل اختلافات

---

(٥) انظر : المرجع السابق، المسائل ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٥، الخ.

(٦) انظر : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٧، ٤٧.

جوهرية؛ وعلى الرغم من أن الكسائي والفـــراء ينتميـــان إلـــى المدرسة الكوفية، فإن خلافهما في مسائل النحو كثير[٢].

بنى صرح النحو العربى وفق الأصول الثلاثة : العـــامل، والسماع، والقياس التى يسلم بها البصريون والكوفيون، ومع ذلك نجد الرواة والمؤرخين يقولون أن هناك خلافـــا بيـــن البصـــرة والكوفة ويغلو بعض المحدثين حين لا يسلمون بما قال به القدماء من وجود خلال، وإنما يذهبون إلـــى القـــول بوجـــود مـــدارس مستقلة[٣].

إن مصطلح "مدرسة لغوية" يعنى وجود نظريـــة لغويـــة مستقلة ذات أصول منهجية وفكرية جديدة ينادى بها أحد العلمـــاء ويلتف حوله عدد من الباحثين يؤمنون بهذه النظرية ويطبقونـــها ويعملون على تطويرها والدفاع عنها، واستمرار هذه النظريـــة ودوامها عبر السنين شرط أساس فى تكوين المدرســـة النحويـــة التى لا يمكن أن تستحق هذه الاسم أو يعترف بوجودها بمجـــرد

---

(٢) الدكتور أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ص ١١٨.

(٣) انظر : مهدى المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢. وانظر : د. شوقي ضيـــف، المدارس النحوية، ص١٥٤،١٥٥.

وضع النظرية، وإنما لابد أن تعيش ويكتب لها البقاء مدة من الزمن(١).

ومعنى هذا أن اتخاذ المعيار الجغرافي أساسا لتقسيم العلوم إلى مدارس مختلفة لا يكون صحيحا إذا لم تصحبه أو تواكبه نظرية علمية جديدة، لأن وجود جماعة من الباحثين أو العلماء في مكان واحد لا يكفي لتكوين مدرسة علمية، إلا إذا وجدت نظرية، ومن ثم لا يكون الداعي لاطلاق اسم المدرسة العلمية عليهم ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في العمل وفق نظرية واحدة حتى ولو وجدوا في بقاع متفرقة. فإذا نظرنا على ضوء هذا المفهوم لمصطلح "المدرسة العلمية" إلى ما يسمى في تاريخ الفكر النحوي العربي باسم المدارس النحوية، فسنجد أن هذا المصطلح لا ينطبق إلا على البصرة وحدها، ولعل القدماء كانوا أهدى حسا عندما قالوا إن هناك خلافا بين البصرة والكوفة، وإنما المحدثون هم الذين أطلقوا هذه التسمية حتى شاع تقسيم الفكر النحوي العربي إلى مدارس، فهناك بجانب البصرة والكوفة مدارس أخرى مثل المدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية»(٢). وهذا ما بدأنا به هذا الفصل من حديث عن

---

(١) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، توزيع دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) انظر : د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٤٣.

فكرة المدارس والأنظمة، والحقيقة أن ما ذكرناه من شروط المدرسة العلمية أو النظرية العلمية ينطبق على النحو العربي بعامة. فالنحو العربي نظرية كاملة شاملة، ونحاة العربية يكونون مدرسة علمية، والبصريون أحرص على أن يتقدم العامل على معموله وأمهر في تطبيقه أيضا، ولكن بالنظر إلى المادة المسموعة ومدى استجابتها له، ولذلك غيروا وعدلوا في العمل النحوي، ولكنهم يسلمون به ويستخدمونه.

لقد بحث النحاة العرب في كل من الاسم والفعل والحرف حالة تأليفها للكلام، فلاحظوا أن بعض الكلمات تختلف حركات آخره بحسب مواقعه من الكلام، وبعضها لا تختلف حركات آخره. والأول هو المعرب، والثاني هو المبني. ولما كان المبني يلازم حالة واحدة مهما يختلف معناه الإعرابي، نصوا على المبنيات التي حالتها هذه، وانتقلوا إلى البحث في أسباب اختلاف الحركات في أواخر الطائفة المعربة، فكانت النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم لأحوال الكلمة تمثل صناعة الإعراب. وسمى الكوفيون هذه الظاهرة، أي اختلاف أواخر الكلمات إعرابا، كما سبق للبصريين أن سموها به وراحوا يبحثون في أسباب هذا الاختلاف كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها، وانتهوا إلى مثل ما انتهى إليه البصريون : أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل، كما اصطلح الفريقان على تسميتها، يقتضي

كل واحد منها نوعا من الوجوه التى تعرض لأواخر الكلمات المعربة والخوض فى تفاصيل ذلك يقتضينا أن نبحث ما جاء فى الكتب النحوية التى ألفت للبحث فى هذه الموضوعات والمسائل، وللاجتهاد وعرض وجهات النظر المختلفة. فنظام الإعراب عنصر أساسى من عناصر اللغة العربية، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها، وكل ما صنعه النحاة حياله، هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصا من القرآن، والحديث، وكلام الفصحاء من العرب، ورتبوها وصاغوها فى صورة قواعد وقوانين[١].

نجد العناية بالتأويل لدى البصريين الذين يردون كثيرا من النصوص المنسوبة إلى عصر الاحتجاج، ولا يرون صحة القياس عليها، بل يتناولونها بالتأويل لتوافق أصولهم التى قرروها على العكس من الكوفيين الذين تقل عندهم هذه الحالات الخارجة عن القواعد، والتى تحتاج إلى تأويل، ولذلك ترى البصريين كثيرا ما يعمدون إلى هذه الشواهد التى اتخذها الكوفيون أساسا لبناء الأصول والقواعد المخالفة يعمدون إليها بالتأويل، فمثلا نجد الكوفيين[١] لا يوجبون إبراز الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى

---

[١] انظر : د. على عبد الواحد وافى، فقه اللغة، الطبعة الثالثة، نشر لجنة البيان العربى بالقاهرة ١٩٥٩م، ص ١٣٥.

[١] انظر : ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة الثامنة، ص ٤٥.

الخبر على غير من هو له معتمدين في ذلك على ورود نحو : "لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه"، وقول الآخر : "ترى أرباقهم متقلديها".

بينما يوجب البصريون إبراز الضمير، ويرون أن البيت الأول «محمول على الاتساع والحذف، والتقدير فيه لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع فى العربية، فقد سقط الاحتجاج به»[٢]، وأما البيت الثانى، فالبصريون يرون أن «لا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى : {واسأل القرية} أى "أهل القرية"»[٣]. وهناك أمثلة أخرى عديدة للتأويل درج صاحب الإنصاف على أن يوردها فى الرد على الكوفيين، وهى ليست إلا تأويلا لهذه الشواهد المخالفة للقواعد النحوية، والتى اعتمد عليها الكوفيون وخالفوا بها مذهب البصريين وأقيستهم، وليس تأويلها من قبل البصريين إلا محاولة لتدعيم قواعدهم وأقيستهم وتوجيه النصوص ما أمكن بحيث تتفق وهذه القواعد، وهكذا يبدو أن الدافع إلى ظاهرة التأويل يرجع إلى الاعتداد بالأقيسة والتحرج من الخروج عليها، والرغبة فى أن تكون للنحو قوانين ثابتة

---

[٢] انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦، ٤٧.

[٣] المرجع السابق، ص ٤٧.

منظمة، وأيضا إلى الالتزام بجميع النصوص المنسوبة إلى عصر الاحتجاج ذلك الالتزام الذى يقضى بقبول ما يوافق القواعد التى وضعت باستقراء يراعى الشيوع والكثرة، كما يقضى بتأويل ما يخالف هذه القواعد أى بإرجاعه ورده إلى وجه من الوجوه لا يكون مخالفا للقواعد.

وآراء الباحثين فى موقف نحاة الكوفة والبصرة من القياس ليست فى حقيقة وجود الخلاف، وإنما فيمن قاموا بهذا الخلاف. فبعض الباحثين يرى «أنه لم يكن هناك مدرستان متميزتان من ناحية التفكير النحوى، وإنما كان هناك أفراد نشأوا فى الكوفة، وأفراد فى البصرة، وتتلمذ أفراد كل بلد على أفراد الفريق الآخر».

بينما يرى آخرون وجود هاتين المدرستين «فمدرسة البصرة تنتقد الشعر المسموع بكل احتراس، وترفض منه ما لا يتناسب مع المستوى المقبول، على حين قبل الكوفيون كل ما سمعوا، ويقال : إنهم استعملوا كثيرا من الشعر المنحول»(١). ويتوسط آخرون بين المدرستين، فيرون أن أوجه الشبه بين

---

(١) انظر : أوليرى، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ترجمة دكتور تمام حسان، القاهرة ١٩٥٧م، ص٢١٩.

المدرستين أكثر من أوجه الخلاف، وإن كانت الأولوية لدى البصريين للقياس، ولدى الكوفيين للسماع.

كل هذا الخلاف لا يمنع من ذكر حقيقة تدخل فى النطاق السابق فى موقف القياس من النصوص -سواء أقام بها البصريون أم الكوفيون أم أفراد من هؤلاء وأفراد من أولئك- هى : أن النحاة نظروا للنصوص على أنها كلها مما يمكن القياس عليه، ففتحوا بذلك الباب على مصراعيه للقياس، أو أن القياس على الكثرة والشهرة، وما عدا ذلك يحكم عليه بالشذوذ.

عناية أهل البصرة من علماء العربية بالسماع وجمع المادة اللغوية كانت لا تقل عن اهتمام أهل الكوفة، ولذلك كان معظم علماء اللغة فى القرنين الأول والثانى، سواء فى البصرة أو الكوفة من الرواة[٢].

وقد حرصوا جميعا على توثيق المادة اللغوية سواء عند سماعها من مصدرها الأصلى، أو نقلا عن هذا المصدر، ولذلك اشترطوا العدالة والضبط وغيرها من شروط الجرح والتعديل عند رواة الحديث النبوى فيمن ينقل عن المصدر الأصلى، أو يروى اللغة. ولم يكن الكوفيون أقل عناية بالسماع من

---

[٢] انظر : السيرافى، أخبار النحويين البصريين، ص ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٣٠. وانظر الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥،١٢٧، ١٣١، ١٣٢.

البصريين، إذ كانوا جميعا يعملون على لقاء الأعراب أبناء اللغة للسماع منهم، بل كان الكوفيون أوسع رواية وأكثر علما بكلام العرب، حتى أنهم احترفوا السماع وتفوقوا فيه على البصريين وتوسعوا فى القياس عليه حتى قيل إنهم إذا سمعوا بيتا واحدا من الشعر فيه جواز شيء مخالف من قواعد جعلوه أصلا وبوبوا عليه، ولذلك كان البصريون يحملون على الكوفيون ويتهمونهم من أجل ذلك، والفراء مثال واضح لاعتداد الكوفيين بالمسموع والاعتماد عليه فى وضع القواعد واستنباطها(١).

فالبصريون يتفقون مع الكوفيين فى أن الألسنة فى استعمالها الطويل، قد حذفت بعض أجزاء الكلمات، لأن الألسنة تميل إلى التخفيف بحذف بعض الأصول من الحروف التى يكثر دورانها عليها. وقال ابن يعيش : «والذى عليه أصحابنا أنهما (السين وسوف) كلمتان مختلفتا الأصل، وإن توافقتا بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتهما، فسوف أكثر تنفيسا من السين»(٢). وقال ابن هشام لبيان أن بينهما فرقا : «وتنفرد – يعنى سوف – عن السين بدخول اللام عليها، نحو : {ولسوف يعطيك ربك فترضى}(٣). أما ما قاله ابن يعيش، فقد رد ابن

(١) انظر : الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٤، ٢٢، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٤٩.

(٢) انظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٨١، ١٩١.

(٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، حروف السين المهملة.

مالك بأن استعمالهما في القرآن وفي كلام العرب لا تشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم، لأنهما قد تواردا على معنى واحد في قوله تعالى : {وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرًا عظيمًا * أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيمًا} وفي قول الشاعر :

وما حالةٌ إلاَّ سيصرف حالُها

إلى حالةٍ أخرى وسوف تزولُ[٤].

وأما ما قاله ابن هشام من أن "سوف" تختص بدخول اللام، كما في قوله تعالى : {ولسوف يعطيك ربك فترضى}. فأكبر الظن أن الذى منع دخول اللام على السين في كلامهم إنما هو عامل صوتي لأنه قد يأول ذلك إلى توالى حركات كثيرة في كثير من المواضع، كما في نحو قولنا : والله، لسيتفاني في الدفاع عن بلاده، وهو مما استثقله العرب في كلامهم لما فيه من مجهود عضلي لا يتفق مع ما يتطلبه الاستعمال من سهولة ويسر.

لقد نزح إلى بغداد كثير من علماء مدينتي الكوفة والبصرة وكان هنالك صراع بين الاتجاهين، ومناقشات بين الفريقين. يرى الدكتور عبد المجيد عابدين أن هذا الصراع وإن قرب بين وجهات النظر إلى حدٍ ما، كان صراعًا مزودًا

---

[٤] انظر : السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٧٢.

بالمناقشات النظرية، والفروض العقلية، والأقيسة العاجزة والعلل الواهية وساعد على ذلك أن رؤساء النحو في بغداد كان معظمهم من أصحاب الثقافات الأعجمية : كالزجاج (ت ٣١١ هـ) وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) صاحب كتاب الخصائص، ويعد هو وأستاذه أبو علي من مؤسسي اتجاه في النحو يستخدم القياس إلى حد بعيد، والرماني (ت ٣٨٤ هـ)، ويقول فيه أبو حيان التوحيدي : (وكان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[١]. ولم يغير من اتجاه مدرسة بغداد أن أكثر البغداديين كانوا من الكوفة[٢].

ومع هذا، فإن المناقشات بين الفريقين قربت وجهات النظر المختلفة، وصارت للبغداديين بمرور الزمن طريقة أخذوا فيها من الاتجاهين، وأحيانا خلطوا بين المذهبين[٣]. وكان من نتاج هذا التوفيق أن أكثر النحاة من التأليف في المسائل الخلافية

---

(١) انظر : السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤ - ١٩٦٥م، ص ٣٤٤.

(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج ٢، ص ٢٥٦

(٣) انظر : السيوطي، بغية الوعاة، ص ٨.

والتوفيق بينها[١] ومن أشهرها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى.

لقد وقع الخلاف بين البصريين أنفسهم فيما يروى عن أبى عمرو بن العلاء الذى كان يقيس على الأشيع ولا يخطئ ما خالف. يضاف إلى ذلك المصطلحات النحوية التى وضعها الفراء وخالف فيها أيضا اصطلاحات البصريين، وكل ذلك جعل بعض الدارسين والباحثين حديثا يرون أن النحو الكوفى يشكل مدرسة مستقلة[٢]. فإذا كان هذا التقسيم يقوم على أساس الموقع الجغرافى لكل من المصرين فقد يجوز ذلك. أما على أساس الاختلاف فى الأصول النظرية أو منهج التفكير وطريقة تحليل الظواهر النحوية واللغوية التى أشرنا إليها، فالنظرة الموضوعية لا تقبل هذا التقسيم، لأن مصطلح "المدارس العلمية" قد يفهم منه وجود نظرية أو أصول نظرية مختلفة. ولم يقل أحد من العلماء ذلك، وإنما الأصول واحدة والاختلاف بين الكوفيين

---

(١) Gotth old weil. Kitabulinsaf. Brill ١٩١٣. s. ١-١١٦. p. ٨٦ - ٨١.

(٢) مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢. وانظر أيضا: شوقى ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٤، ١٥٥.

والبصريين. كما قال القدماء، يكمن فى تطبيق هذه الأصول والتعليل لها(٣).

على أى حال، فإن هذه الأصول بهذا الفهم امتزجت عند علماء العربية القدماء، يستوى فى ذلك البصريون والكوفيون، وأن هذه الأصول قد ساعدت علماء العربية مع نهاية القرن الثانى الهجرى على وضع هذا النموذج التفسيرى التعليمى للغة العربية.

(٤) انطلق الدكتور عبد الرحمن أيوب فى نقده للنحو العربى من تجربة تدريسه له، فى دار العلوم، يقول : «رأيت حين عهد إلى بتدريس النحو العربى فى دار العلوم، أن فى مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلى لا يليق بعصرنا الذى نعيش فيه، ولا ينهض فى هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية. ولقد بلغت الشكوى من النحوى العربى مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثر أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندى أعمق من كل هذا.

---

(٣) انظر د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، ص ٣٠، ٣١.

فالنحو العربى شأنه فى ذلك شأن ثقافتنا التقليدية فى عمومها تقوم على نوع من التفكير الجزئى الذى يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية. ومن أجل هذا، جهد النحاة فى تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة، أكثر مما جهدوا فى مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليهم»(١).

ومن ثم فنحن أمام تفكير نحوى تقليدى نعرفه، ولون آخر من التفكير النحوى غير التقليدى لا نعرفه.

ووصف علماء اللغة العربية القدماء، والنحو العربى بمصطلح "التقليدية" هو تبن لوجهة نظر أوروبية فى دراسة تاريخ الفكر اللغوى الإنسانى. وهو وصف ينتظم عندهم، الدراسات اللغوية قبل "دى سوسير" فى مقابل النظريات اللغوية الحديثة(٢). ثم يضيف إلى نقده هذا نقدا آخر، يقول : «وثمة عيب آخر فى التفكير النحوى التقليدى، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعد التى يقول بها، وهذا فى رأيه نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه

---

(١) انظر : د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية فى النحو العربى، ص د

(٢) انظر : Robins. R.H. Ashort history of linguistics. Longmans London, ١٩٩٦٧, p.

تفكير علمي بالمعنى الحديث[٣]. ثم يحدد أصول التفكير العلمي الحديث فى دراسة اللغة فى عبارة موجزة : «لقد اتسم التفكير اللغوى الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية، لا مفلسفين لها»[١].

ومعنى هذا أن التفكير اللغوى العلمى عنده، يقوم على قاعدتين أساسيتين هما : الموضوعية، والوصفية. ومعنى هذا عنده هو أن التفكير النحوى التقليدى يفتقر إلى هذين الأصليين، ومعنى هذا إنه بإمكاننا الآن أن ننشئ أنحاء جديدة يمكن أن تكون أكثر دقة وعلمية فى مطابقتها لروح التراكيب العربية واستعمالاتها، وهذا بالطبع لا يمكن تحقيقه لأن أسلافنا من النحاة القدماء رصدوا استعمالات العرب ونقلوها واستقراؤها. ثم وضعوا قواعدهم على هذا الاستعمال، وهذا بالطبع غير ممكن بالنسبة لنا، إنما الممكن الآن هو استعمال وسائل حديثة أو مناهج وطرق تدريس حديثه لهذا التراث النحوى فى مختلف بيئات النحو العلمية التى يمكن أن تفيدنا جميعها فى معالجة تحليل التراكيب.

---

[٣] د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية، ص د.

[١] انظر : المرجع السابق، ص هـ.

فإذا حاولنا جادين ان نستنبط نحوا جامعا، فينبغي ان نضع نصب أعيننا أعمال السلف، سواء أكانوا كوفيين أم بصريين أم بغداديين أم أندلسيين، ونفيد من جهودهم المضنية التى بذلوها.

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع وآخر يعمل النصب هى محاولة مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر، وقد فات هذه المحاولة حقيقة هامة هى أن العربية اتخذت الحالات، وعلاماتها وسيلة للتفرقة بين معانى الكلمات النحوية فى التراكيب، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة ففى الوقت الذى فيه يلحظون وجوه شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية، نراهم يباعدون بينهما متسائلين : هل العلة فى رفع الفاعل هى العلة فى رفع المبتدأ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

ثم يجيبون : «إنما وجب رفع المبتدأ من حيث كان مسندا إليه، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه، وهو الفعل.. فقد وضح بذلك فرق ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعيما، وأنيما وإن اشتركا فى كون كل واحد منهما مسندا ابيه، فإن هناك فرقا من حيث رأينا».

وكأنه لا يكفى عند معظم نحويينا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل فى علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل، فباعدوا بينهما بقولهم : «أصل المبتدأ التقديم، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقصد فى اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية، فلكونه عاملا فى المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول».

وكأن الذهن العربى يسير مرة وراء اعتبار عقلى فى الجملة الاسمية، فيقدم المحكوم عليه، وأخرى وراء افتراض شكلى فى الجملة الفعلية، فيقدم الحكم لأنه عامل فى المحكوم عليه، وهذا التصور السابق لا يطرد، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على الفعل، وأجاز "سيبويه" وغيره جواز تقديم الخبر على المبتدأ. ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى، وأخرى يعتبرون جانب الشكل، فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين : «وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظى أى العمل، وألغى الأمر المعنوى أى تقدم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه»[1].

---

[1] الرضى، شرح الكافية، ج ١، ص ٨٨.

ولا ننكر على النحويين اجتهادهم فى التبرير أو تعدد وسائلهم فيه، لأن ذلك أفضل من وقوفهم عاجزين خصوصا أن وحدات لغتنا نشطة واللغة ذاتها مرنة وتتسم بالاتساع، والأهم من ذلك أن النحاة أنفسهم أدركوا ما قد يمكن أن يتهموا به من استخدام معيارين فبرروا هذا الاستخدام كما رأينا.

فالكوفيون فى مجموعهم يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنوية فى : المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والحال، والتمييز، والمنادى، والمضاف إليه، والتوابع[1]. ويعترفون بأثرها فى : المضارع المرفوع، والمنصوب فى الأجوبة الثمانية بعد أو والواو والفاء، والمجزوم فى جواب الشرط. بل إن الاختلاف فى العوامل المعنوية يمتد ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها، فعلى حين يعترفون "بالخلاف" عاملا النصب فى الظرف الواقع خبرا للمبتدأ والمستثنى والمفعول معه والمضارع فى الأجوبة الثمانية ينكرون أن يكون عاملا فى الحال والتمييز، والبصريون بدورهم يعترفون "بالابتداء" و"المضارعة" و"الخلاف" و"التبعية" و"المجاورة" من العوامل المعنوية، بيد أنهم يرفضون الاعتداد "بنزع الخافض" و"الفاعلية" و"المفعولية" و"القصد" و"الإضافة المعنوية". ثم إنهم فيما بينهم يختلفون فى

---

(1) د. على أبو المكارم، الحذف والتقدير فى النحو العربى، ص ٨٩ وما بعدها.

العامل الواحد أيضا إلى حد التناقض. فمنهم مثلا من جعله وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر. ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلا، وفي الخبر بمشاركة المبتدأ وسيبويه والكسائي هما رأسا المدرستين البصرية والكوفية. فسيبويه يعترف "بالابتداء" عاملا، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده، ويرفض عده عاملا في الخبر[٢]. ويعترف "بالخلاف" عاملا في الحال والتمييز[٣]، ويرفض الاعتداد به في الظرف الواقع خبرا والمفعول معه والمستثنى والصفة والتوكيد وعطف البيان والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية، ويعترف "بالمجاورة" عاملا في التوابع[٤]. ويرفض عملها في المستثنى[٥]، ولكنه يرفض عمله في الحال والتمييز، وهو مع جمهور الكوفيين في الاعتداد "بنزع الخافض" و"بالمجاورة" في جواب الشرط[١]، ولكنه يرفض عملها في التوابع، كما يرفض "القصد" و"الفاعلية والمفعولية" و"الإضافة المعنوية" و"المضارعة" و"الابتداء".

---

[٢] انظر : سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٨.

[٣] انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٤، ٢٧٦.

[٤] المرجع السابق، ج ١، ص ١١٧، ٢٠٩.

[٥] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ١٦٧.

[١] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٦٥.

إن الكوفيين برغم ما اشتهر عنهم من كونهم يقيسون ويبوبون على الشاهد الواحد قد يلجأون فى بعض الأحيان إلى تأويل بعض النصوص التى تخالف قواعدهم، فقد قرروا أن صيغ المبالغة لا تعمل عمل اسم الفاعل لمخالفة هذه الصيغ لأوزان المضارع ولمعناه، ثم يتأولون هذه النصوص التى سردها البصريون واستدلوا بها على جواز إعمال هذه الصيغ[٢].

أشارت الروايات التاريخية إلى سبق البصرة فى وضع قواعد العربية إشارات واضحة ونصت على ذلك بعبارات مختلفة، يقول ابن سلام : «وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب عناية»[٣]. ويصرح ابن النديم في ذلك تصريحا واضحا فيقول : «وإنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ»[٤].

على هذه الصورة بدأ التفكير النحوى عند العرب بمعناه العلمى من حيث جمع المادة وتصنيفها واستنباط القواعد وتحكيمها فيما يقوله أبناء اللغة، وكان أبو عبد الله بن إسحق الحضرمى من أوائل العلماء، الذين تصدوا لهذا العمل وشاركه

---

[٢] انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٤٩٦.

[٣] ابن سلام الجمحى، طبقات فحول الشعراء، ص ١٢.

[٤] ابن النديم، الفهرست، ص ٩٦.

فى ذلك تلميذه أبو عمرو بن العلاء، غير أن التلميذ سرعان ما خالف أستاذه بحكم معرفته الواسعة بالمادة اللغوية، وطبيعة كلام العرب، ففى الوقت الذى كان الحضرمى يتشدد فيه فى إجراء القياس على كل استعمال، ويهمل أو يخطئ كل ما عداه، كان أبو عمرو يقيس على الأشيع والأكثر فى كلام العرب، وما خالف ذلك لا يهدره ولا يخطئ قائله، وإنما كان يعترف به استعمالا من استعمالات أبناء اللغة ينبغى احترامه(١). وبهذا وضع أبو عمرو بن العلاء اللبنات الأولى فى الاتجاه الكوفى.

إن كتاب سيبويه هو قوام المدرسة البصرية، ومحور نشاطها، وهو مادة علم البصريين وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يزيدون عليه شرحا وتفسيرا وزيادات أخرى يستدركون بها ما فات سيبويه أو يؤيدون بها رأيا من آرائه، وأما الكوفيون فليست عنايتهم بالكتاب بأقل من عناية البصريين، إلا أنهم كانوا يقفون منه فى أغلب الأحيان موقف الناقد، وكانوا يستمدون منه أيضا مادة درسهم الأولى، وإن كانوا يخفون ذلك بدافع من العصبية. وشيوخهم الأولون إنما تخرجوا به، وفى مقدمتهم الكسائى والفراء. أما الكسائى فقد درسه على أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(٢)، وذلك فى أكبر الظن بعد ذهاب الأخفش إلى

---

(١) انظر : الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٥ ، ٤٠.

(٢) انظر : ابن الأنبارى، نزهة الألباء، ص ١٨٦.

بغداد، واتصاله بالكسائى، ومصاحبته إياه بعد أن ناظره، وخطـأه فى جميع ما أجاب به عن مسائله.

وأما الفراء، فقد درسه أيضا، حتى لقد وجد بعضه تحـت وسادته التى كان يجلس عليها، وجـاء فـى دائـرة المعـارف الإسلامية : أن النسخة التى أهداها الجاحظ للوزير ابن الخيـاط كانت بخط الفراء[٣].

إن الدراسة الكوفية مدينة فى نشأتها لأعمال البصريـين الأولين، ولا يعنى هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسـة اقتباسا أو نقلوها نقلا، فقد برز فيها طابعهم العلمـى الخـاص، فكان لهم فى الأصول التى تلقوها تغيير وتعديل، وكان لهم فيمـا تلقوه زيادات، بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها، والرجـوع إلـى مصادرها الأولى، يرجعوا بنتائج إذا اتفقـت مـع مـا رجـع البصريون به فى بعض الوجوه، فقد اختلفت عنها فـى بعـض الوجوه، وقد تلقوا النحو البصرى عن عيسى بن عمرو الخليـل ابن أحمد، ويونس بن حبيب، وكما جاء به كتاب سيبويه، وكـان الكسائى قد درس الكتاب على الأخفش، وأن الفراء كان قد وقف عليه، واحتفظ لنفسه بنسخة منه، وأن الجاحظ كان قد أهدى إلـى محمد بن عبد الملك الزيات نسخة منه، كـانت بخـط الفـراء

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٤.

ومراجعة الكسائى، وأن ثعلبا "كان متبحرا فى مذهب البصريين".
فأئمة الكوفيين إذن كانوا قد وقفوا على النحو البصرى مشـــافهة أو مناقلة، ولابد أنهم كانوا قد أفادوا من أعمال البصريين، وكـان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها فى نهجهم الجديد.

ومما لا شك فيه أن الكوفيين انفردوا ببعـــض التسـميات لأقسام الكلام عدت من بين المصطلحات الخاصة لهم، ومن ذلك تسمية اسم الفاعل فعلا دائما، ومما يؤيد أن تسمية اسم الفـــاعل فعلا دائما أصبحت مذهبا كوفيا، ما جاء فى كلام أبـــى العبـاس ثعلب، فقد كان يأتى باسم الفاعل، فيسميه فعلا مرة، ودائما يريـد فعلا دائما مرة أخرى ما جاء فى مجالسه، حين عرض لمصاحبة اسم الإشارة "هذا" للضمائر وللأسماء المعرفة بأل. قـال : «وإذا جاءوا مع "هذا" بالألف واللام كانت الألف واللام نعتا لهذا، فقـال : هذا الرجل قائم، وقد أجاز أهل البصرة إذا كـــان معـيود أن ينصب الفعل، وقد أجازه بعض النحويين، والفـــراء يأبــاه»[١]. وقال فى بعض مجالسه أيضا : «إذا قلت : ما فيك راغب زيــد، وما طعامك آكل عبد الله»[٢]. قال فى بعضها أيضا : «إذا قلـت : ما فيك راغب زيد، وما طعامك آكل زيد، كان الاختيار فـــى هذا الرفع، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول، والصفة يعنـــى

---

(١) انظر : الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٦٦..

(٢) ابن ثعلب، مجالس ثعلب، ص ٥٤.

الجار والمجرور. وكان كأن الفعل مع الجحد، فإذا أدخلوا البــاء فيهما كان قبيحا لأنه قد جاء الاسم بعدهما لأنه لما جــاء ثانيــا احتاجوا إلى أن يعلموا أنه الفعل، وإنما تدخل الباء للفعل، فــإذا أخروا الفعل، فقالوا : طعامك ما زيد بــآكل، ومــا فيــك زيــد براغب، ثم نزعوا الباء، كان الاختيار الرفع لأن الباء قد حــالت بين الاسم و"ما" فكأن الفعل معها، وكذلك اختاروا الرفــع، فــإن نصبوا فقالوا : ما طعامك زيد آكلا، وما فيك زيد راغبــا، لــم يعبأوا بالصفة، ولا المفعول، لأنهما من صلة الفعل، فكأنهم قــالوا : ما زيد آكلا طعامك، وما زيد راغبا فيك»[١]. فقد أطلق أبــو العباس في هذه المجالس كلمة "الفعل" مرات كثيرة، وكلمة "دائــم مرة، وأراد اسم الفاعل، كما هو واضح من الأمثلــة التــي دار حولها الحديث، وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفــة، فزمــان الماضي هــو الماضي، وزمان المضارع هو الحــال أو الاســتقبال، وزمــان "الدائم" زمان عام مستمر، لا نص فيه على مضي، أو حاليــة أو استقبالية. وســمى الكوفيــون الحــرف أداة لســببين : الأول : المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفــظ يطلــق على أحد حروف المعاني. والثاني : أن الأدوات عندهــم هــي

---

(١) انظر : المرجع السابق. ص د؛د

حروف المعانى، كهل وبل، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما فهم إذن أدق من البصريين فى مصطلحهم هذا، لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعا، ويراد منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعانى، بل قد يطلق على الكلمة أيضا، كما جاء فى كلام سيبويه فى مواضع كثيرة من الكتاب، وكما جاء فى كلام الفراء وغيره فى مواضع كثيرة أيضا.

ومنهج الكوفيين هو المنهج الذى سلكه الكسائى، وهو ينبنى على أسس بصرية وكوفية. أما الأسس البصرية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى بدراسته على الخليل وغيره من قدماء البصريين. وأما الأسس الكوفية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى فى بيئته العلمية الأولى، يوم أن كان قارئا معنيا بالرواية والنقل، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية فى الكوفة.

وهو منهج الكوفيين إنما ينسب إلى الكسائى المتأثر بذينك المصدرين.

ومنهج الكوفيين قائم على أسس ثلاثة :

قياسهم على المثال الواحد لأنهم «إذا سمعوا لفظا فى شعر أو نادر كلام جعلوه بابا» كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله

الأعرابى أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها، وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة فى شكلها النهائى للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثالا يشذ عن أصول موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر فى هذا الأصل وتغييره حتى يتلاقى مع هذا المثال، وإمعانهم فى التتبع اللغوى، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم للتأويلات التى يخالفها الظاهر.

من أجل ذلك كانوا يمتازون بفهم العربية فهما يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية.

وكانت ملاحظة البصريين واختباراتهم فتحت أمام الكوفيين منافذ هدتهم إلى شىء من خصائص الدراسة اللغوية، وظهرة آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج هى من صميم الدراسة اللغوية والدراسة النحوية، وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النحوى وأكثر انتفاعا بالمصادر اللغوية التى رفض البصريون كثيرا منها، ولأنهم بعد أقل اندفاعا إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام، من اعتداد بالعقل وعناية بالأصول العامة. يدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية ونثرية كلما ناظروا البصريين ويدل على توسيع الأطلس اللغوى الذى خططه البصريون، وقصروا الأخذ عليه، فقد عرف عنهم

أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب وثقوا بهم واحتجوا بكلامهم وهم : أعراب الحطمية : ويدل عليه أيضا ما يستشف الدارس من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيرا عقليا، وعن اتباع التأويلات البعيدة التى تخالف الظاهر. وخير مثال لهذا ما قاله الكسائى حين سئل عن شذوذ "أى" الموصولة فى استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات، قال : «أى كذا خلقت»[١].

يقول الأستاذ أمين الخولى : «إن الكسائى بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه فى النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوى وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقى الذى جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة»[٢]، ويدل عليه دراساتهم لبنية الكلمة العامة، وتفسيرات لظواهر لغوية انبنت على التفاتهم إلى تأثر اللغة بعوامل التطور، وإلى تدخل الاستعمال وحريته، فى تغيير كثير من الأبنية التى كثر دورانها فى الألسنة، فإذا قورنوا بالبصريين شعرنا بأن هناك تكاملا بين طريقتى الاتجاهين فى التناول وأسلوبى معالجتيما للظواهر بحيث يصنعا معا نظاما نحويا واحدا يستوعب تراث اللغة إذا لم ينظر للمسائل من وجهة نظر خلافية، والأستاذ الخولى يذهب إلى أن نحاة المصريين يسلكون مسلكا واحدا، ويتبعون نهجا واحدا، وبالرغم من ذلك

---

(١) انظر : ابن الحاجب، شرح الرضى على الكافية، ج ٢، ص ٤١.

(٢) انظر : أمين الخولى، الاجتهاد فى النحو العربى، ص

فهو يستخدم مصطلح مدرسة ويبدو أن ذلك راجع، كما ذكرت في بداية هذا الفصل، إلى شيوع مصطلح مدرسة في الدراسات العربية الحديثة. وتأثر الباحثين بفكرة الأنظمة والمذاهب والمدارس الغربية.

كان الكوفيون بما توافر لهم بالتتبع ورصد كلام العرب من مرويات يقفون من البصريين موقف الخصم القوى حتى يغتصبوا منهم الاعتراف بقوة حجتهم، فما زال منطقهم النقلى بابن الأنبارى الذى قوى تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره أن يقف إلى جانبهم ويحتج لآرائهم ضد أصحابه مضعفا حجج أصحابه المنطقية متمسكا بما تمسك به الكوفيون من سماع. فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف ما لم تستطع حجج البصريين الوقوف أمامها حتى اختار الأخفش وأبو على الفارس، وأبو القاسم بن برهان وهم من أئمة البصريين، والمشار إليهم من المحققين، مذهب الكوفيين، وجوزوا منع ما ينصرف من الصرف في ضرورة الشعر، وحتى كان ابن الأنبارى يقول : «والذى أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس». وطبيعة العلم تقتضى ألا تتطابق وجهات النظر بين العلماء تمام التطابق في كل مسألة حتى لو كان ذلك في اللغة الواحدة، وكان النظام واحدا.

لقد أكثر نحاة الكوفة من جمع الشواهد اللغوية، وبرعت في روايتها وحفظها.. وكانوا أقل تأثرا بالعقلية المنطقية، فترخصوا في أمور كثيرة تشذ عن القياس. إنهم كانوا يستفتون الحقائق اللغوية قبل أن يستفتوا عقولهم. لم يكن بين نحاتهم من علماء التشيع والاعتزال والفلسفة ما كان بين نحاة البصرة وبغداد. فبينما نجد مؤسس المدرسة البصرية سيبويه صاحب الثقافة الفارسية، والأخفش معلم الجدل، نجد مؤسس المدرسة الكوفية عربيا ذا ثقافة عربية، وهو الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ثم الفراء (ت ٢٠٧ هـ). غير أن الكوفيين لم يكونوا بعيدين عن جو المذاهب البصرية واتجاهات البصريين في دراسة النحو، فلم يلبثوا أن تأثروا بالمنطق والقياس.

فاختلفوا بالقياس، واعترفوا بضرورته. ولكن لم يبلغوا مبلغ إخوانهم البصريين. كما شاع بين النحاة أن الكوفيين كانوا يقيسون على ما عده البصريون شاذا لا يقاس عليه: يقول السيوطي : «فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر في الترجح بين مذهب البصريين والكوفيين»، ويقول : «اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا، لأنهم لا يلتفون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية. وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء

مخـالف للأصـول جعلـوه أصـلا وبوبـوا عليـه بخـلاف البصريين»(١).

ومع ذلك، فالكوفيون كانوا أكثر من البصريين روايـة لشواهد اللغة، وكثيرا ما كانوا من حيث الأدلة النقلية أقوى سـندا من البصريين، كما فى مسألة جواز ترك التنوين فـى الاسـم المنون فى الشعر، فقد كـانت حجـة الكوفيين نقليـة وحجـة البصريين عقلية(٢).

وشهد ابن جنى، وهو من نحاة بغـداد للكوفيين بأنـهم (علامون بأشعار العرب، مطلعون عليها). واعترف الكوفيـون بنظرية العامل، ولكن لم يبلغوا فيها مبلغ البصريين.

نحن إذن لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن النحو فى الكوفة لم يبدأ بعيدا عن البصرة، وإنما قام على أساس من النظرية اللغوية البصرية، وما وضعته من أصول وجمعته مـن مـادة لغويـة. وأغلب الظن أن الرؤاسى قد تعلم على أيدى البصريين، ثم عـاد إلى الكوفة لكى يذيع ما تعلمه أو يؤلـف حولـه كتابـا، ولكـن البصرة لم تسمع به قط ولم يجرؤ على عرض أعمالـه علـى

---

(١) gotthild weil, Kitabulinsaf, S. ١ - ١١٦.

نقلا عن د. عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربى، فى ضوء اللغات السامية، القاهرة، الأزهر، مطبعة الشبكشى ١٩٥١م، ص ٦٧.

(٢) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ص ٢٠٥ - ٢١٠.

البصريين. يقول المبرد «ما عرف الرؤاسى بالبصرة، وزعم بعض الناس أنه صنف كتابا فى النحو فدخل البصرة ليعرضه على أصحابنا فلم يلتفت إليه ولم يجسر على إظهاره لما سمع كلامهم»[٢].

غير أن الرواة والمؤرخين يجمعون على أن البحث النحوى إنما بدأ فى الكوفة على يد الكسائى وتلميذه الفراء. فأما الكسائى، فقد تعلم النحو على كبر، وتلمذ على معاذ فلزمه حتى أنفذ ما عنده، ثم خرج إلى البصرة ولقى الخليل وجلس فى حلقته حتى غير بذلك[٣].

ويبدو أن الكسائى قد بهره علم الخليل، فلم يقف عند حد التلقى، بل حاول أن يعرف المنهج والأصول النظرية، فقال للخليل «من أين أخذت علمك هذا؟ فقال الخليل : من بوادى الحجاز ونجد وتهامه»[١]. فخرج الكسائى إلى هناك وعاد وقد حفظ الكثير من المادة اللغوية ودون أكثر مما حفظ، ولكنه لم يقصد الكوفة، وكان خليقا به أن يفعل ذلك، وإنما قصد البصرة مرة أخرى فوجد الخليل قد مات، وفى موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل أقر لها فيها يونس وصدره فى موضوعه.

---

[٢] انظر : السيوطى، بغية الوعاة، ج ١، ص ٨٣.

[٣] انظر : المرجع السابق، ص ١٦٣.

[١] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ولم يكتف الكسائى بذلك، بل ناظر سيبويه مناظرته المشـــهورة. ثم خلا له الجو بعد رحيل سيبويه، فكان أول ما فعلـــه أن قـــرأ الكتاب على الأخفش سعيد بن مسعدة.

وكل هذا يؤكد حقيقة واضحة وهى أن الكوفة إنما عرفت علم العربية أو النحو بمعناه العلمى الشامل من البصرة علـــى يد الكسائى، ومعنى هذا أن الكوفة حتى وفاة الخليل لم يكن لديـها من النحاة أو علماء اللغة سوى الكسائى، بينما البصرة قد مضـــى عليها ما يقرب من قرن أو يزيد فى درس العربية. أما الفـــراء الذى كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو بعد الكسائى، فقد أخذ عنـــه -كما تقول الروايات- وعليه اعتمد[٢]، كما أخذ أيضا عن يونس بن حبيب -وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه وأهل البصـــرة يدعون ذلك[٣]. أيضا ويقال أن كتاب سيبويه كان لا يفارقه فـــى مجلسه[٤]، وقد حمل الفراء العربية علـــى الألفـــاظ والمعـــانى فبرع[٥]. وقد ألف كتابه معانى القرآن طبقا لهذا المبدأ حيث بـــث

---

(٢) انظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وانظر الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص ٧١، ٧٢.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣١.

فيه كثيرا من المصطلحات النحوية واللغوية التـــى تفـــرد بـــها وخالف فيها البصريين.

ومعنى هذا أن علمـــاء الكوفة لم يكونوا فى غنى عـــن التلمـــذة على علمـــاء البصرة، حتى فى وجود الكسائى بينهم[١]. وقد أخذ منا الاتجـــاه الكوفى فى هذه المساحة فى الدرس لأن ما شـــهر عـــن فكـــرة المدارس كان بين الكوفة والبصرة، ولأن اتجاه الدرس النحـــوى فى بيئة بغداد كان جمعا بين الاتجاهين السابقين كمـــا سـبق أن ذكرنا، ولذا لم نجد بدا من إعادة عرض مبادئ الاتجاهين الكوفى والبصرى مرة أخرى فى إطار عرض النحو فى بيئة بغداد.

نعم كان هناك بين المصرين اتصالات قديمـــة أدت إلـــى تسرب هذه الدراسة إلى الكوفة عن طريق كوفيين ذهبـــوا إلـــى البصرة وتلمذوا لشيوخها أو عن طريق بصريين هاجروا إلـــى الكوفة يحملون معهم ما أفادوا منه فى البصـــرة مـــن ثقافـــات ودراسات ويذكر التاريخ من بين هؤلاء : أبا جعفـــر الرؤاســـى الذى زعم القدماء، وبعض الباحثين أنه مؤسس الدراسة النحويـــة الكوفية.

---

[١] انظر : د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفـــة، ص ٣٥٢. وانظـــر : د. شـــوقى ضيف، المدارس النحوية، ص١٥٤،١٥٥.

وإن بدء الدراسة الكوفية يؤرخ بأعمال الكسائى النحوية. أما قبل الكسائى فلم يكن لدراسة النحو فى الكوفة شأن يذكر، وما نسبه القدماء إلى أبى جعفر الرؤاسى مبالغ فيه.

وأما البغداديون، فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين، ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء إنما هى النحو البصرى المتمثل فى كتاب سيبويه، وكل ما فى الأمر أنهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء. فلما اجتمعت ظروف بعينها فى صعيد بغداد، وانحاز إلى كل فريق تلاميذ وأصحاب وجد من هؤلاء التلاميذ من لم يقصر الأخذ على بصرى وحده، وإنما كان يأخذ عن هذا، ويرجع إلى ذاك، ومن البغداديين ناس كثيرون درسوا الاتجاهين. فليس المذهب البغدادى إذن إلا مذهبا انتخابيا فيه الخصائص المنهجية للاتجاهين، على نحو ما فعل ابن مالك فى محاولته الجمع بين المذهبين، وانتهاجه منهجا وسطا بينهما «فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر» وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل. بل يقول إنه شاذ أو ضرورة، كقوله فى تقديم التمييز على الفعل المتصرف:

والفعل ذلو التصريف نزرا سبقا

وقوله فى مد القصور : «والعكس فى شعر يقع».

قال ابن هشام : «وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهى أحسن الطريقين»[١]، والذين خلطوا المذهبين كثيرون ذكرهم أصحاب الطبقات، فذكر الزبيدى جماعة كبيرة عدتهم واحد وأربعون نحويا أولهم : ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفى الدينورى (ت ٢٧٠ هـ) وآخرهم : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) فلو أن لكل اتجاه منهج متكامل مستقل لما أمكن لمدرسة واحدة مثل بغداد أن تجمع بين نظامى الكوفة والبصرة، وما أمكن لمؤلف واحد مثل ألفية ابن مالك أن يجمعهما بين دفتين.

وأئمة الكوفيين هم :على بن حمزة الكسائى، مؤسس المنهج الجديد للدراسة النحوية، ويحيى بن زياد الفراء الذى كان له الفضل فى تنظيم الدراسة الكوفية، وتثبيت قواعدها، وأحمد بن يحيى ثعلب، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية. وعند ثعلب يتوقف النشاط الكوفى بوصفه مزاحما للنشاط البصرى، ففى عهده ظهرت بوادر جديدة تؤذن بقيام اتجاه نحوى جديد يقوم على أسس من المدرستين، فقد شهدت البيئة البغدادية إذ ذاك علمين من أعلام العربية أحدهما : يمثل

---

[١] انظر : السيوطى، الاقتراح، ص ٧٦.

الاتجاه الكوفى تمثيلا صادقا، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وثانيهما : يمثل الاتجاه البصرى تمثيلا صادقا وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين، وحاولوا التوفيق بين المذهبين، وكان لوجود أبى العباس المبرد فى بغداد إلى جانب أبى العباس ثعلب أثر كبير فى تحول الدارسين عن الدراسة الكوفية لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق وقدرة على الجدل.

إن البصرة هى صاحبة الأصول النظرية التى قام عليها الدرس النحوى واللغوى عند العرب ممثلة فى السماع والقياس والعامل وهى الأصول نفسها التى يسلم بها علماء العربية جميعا سواء فى الكوفة أو غيرها، وعلى أساس منها يجرى التحليل النحوى، ومع ذلك، فقد نقرأ فيما يرويه المؤرخون أن الكوفة تتوسع فى السماع والقياس حتى أنها تقيس على الشاهد الواحد، بينما البصرة تضيق حدود السماع وترى شرط الاطراد وكثرة الاستعمال، ومع ذلك فإن الكوفة تطبق الأصل نفسه وتقيس عليه وتعلل له بهذه العلة أو تلك، ولكنها فى جميع الأحوال لا تطرح أصلا من هذه الأصول جانبا أو تغيره.

وقد تلقى علماء الكوفة هذه الأصول عن نحاة البصرة، فقد رأينا كيف تلقى الكسائى النحو عن الخليل وكذلك الفراء الذى كان لا يفارقه كتاب سيبويه والكسائى والفراء هما زعيما النحو

فى الكوفة وهناك خلاف واضح وظاهر فى المصطلحات النحوية بين البصرة والكوفة ولكن هذا الخلاف لا يؤدى إلى القول بوجود مدرسة كوفية مستقلة عن النظرية البصرية، فالمصطلحات فى نهاية الأمر هى الجانب السطحى من النظرية العلمية وليست الجانب الأصيل فيها إذا لم يصحب هذا الاختلاف منطلقات نظرية وفكرية ومعرفية جديدة، وإلا فماذا يغير من النظرية البصرية إذا ما أطلقنا على حرف الجر مصطلح الصفة إذا كان هناك اتفاق على أن هذا العنصر اللغوى يحدث الجر، ومثل ذلك لو أطلقنا على النفى مصطلح الجحد أو غيره من المصطلحات النحوية التى انفردت بها الكوفة[١].

فلا يكاد الاتجاه الكوفى يجد له أنصارا بعد القرن الرابع الهجرى تقريبا، ولو أن العلماء وجدوا فى الاتجاه الكوفى شيئا يختلف جذريا نظريا وفكريا وتحليلا عن النحو البصرى لاتجهوا إليه وتوسعوا فيه، ولكنهم وجدوا فى النظرية البصرية وفى صنيع الكوفة تشابها جعلهم يتجهون إلى الأصل، ولم يستطع الاتجاه الكوفى خلال قرنين من الزمان تقريبا أن يشق له طريقا فى تاريخ الفكر النحوى عند العرب لوجود النظرية الأصيلة ممثلة فى أعمال النحاة البصريين[٢].

---

[١] انظر : الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٢، ١٧، ٣١، ٥٢.

[٢] انظر : السيوطى، بغية الوعاة، ص ٢.

المنهج واحد والأصول النظرية واحدة، ولا خلاف حول هذه الأصول وإنما فى بعض المصطلحات وفى تطبيق النظرية والتعليل لبعض التراكيب وكلها أسس اعتمدت عليها النظرية النحوية العربية الشاملة، كما ظهر فيما سبق.

وبعد القرن الثالث نافست أقطار ومدن أخرى البصرة والكوفة فى الدراسة النحوية، وكان أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس. وظهر نحاة أعلام فى كل بلد من هذه البلاد.

وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها كانت مرحلة خفت فيها حدة التنافس والتعصب، وظهر جيل من العلماء لم يتحيز لعالم دون آخر. وأول من فعل ذلك البغداديون. وقد اتجه رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين السابقين وانتقادهما، واختيار ما يبدو مناسبا منهما، بالإضافة إلى زيادات قليلة من القواعد تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا. ومن أشهر رجال هذه المرحلة حتى نهاية القرن الرابع الزجاج وابن السراج.

أما بيئة الأندلس فتأثر علماؤها بنحو المشرق واعتنقوه، ولكن نبت فى الأندلس مذهب جديد تزعمه قاض الجماعة فى الأندلس، ابن مضاء "أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن"، وظهرت آثار نزعته الدينية الظاهرية فى رسالته (الرد على

النحاة)[١]. فقد أنكر استخدام الرأى والقياس فى النحو مـــا لـــم يستند إلى دليل، على نحو ما ينكره الظاهرية فى الفقه. ثم هـــو يتشدد فى التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه[٢].

ونادى بإلغاء نظرية العامل فى النحو، فهى غير معقولـــة، وهى فى رأيه تحط كلام العرب عن رتبة البلاغة، وتجعلنا نفكـــر فى محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العـــرب حيـــن نطقـــوا بكلامهم موجزا. كما أنها تؤدى إلى التعقيـــد ورفـــض بعـــض أساليب العرب، وإلغاء التقديرات والتأويلات البعيـــدة، وإلغـــاء العلل الثوانى والثوالث، وظاهر أن دعوة ابن مضاء كانت ثـــورة على المشرق وأوضاعه[٣].

إن هذه الثورة كانت موجهة إلى نحاة البصرة أكثر مـــن غيرها. وهى ثورة أحس بها غير ابن مضاء مـــن القدمـــاء[٤]. وكذلك أخذ النحاة من بعض العلـــوم الأخـــرى طـــرق القيـــاس والاستقراء.

---

[١] انظر : ابن مضاء، الرد على النحاة، نشره وحققه الدكتور شوقى ضيف، طبعة دار الفكر العربى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القـــاهرة ١٩٤٧م، ص ١٠، ١١.

[٢] المرجع السابق، ص ٢٣.

[٣] المرجع السابق، ص ٨.

[٤] انظر : المرجع السابق، ص ٤٨.

وفكرة القياس النحوى والاستقراء لدى ابن مضاء تبين أنه يثبت القياس معتمدا على النصوص الصحيحة التى حددها اللغويون للاستشهاد، فهو بذلك يقف مع النحاة فى جانب واحد من حيث الاعتراف بالقياس منهجا للبحث، ومن حيث فهم الفكرة ذاتها، وكذلك أساسها الذى ظاهره النصوص لديه ولديهم، وباطنها ما عرفه النحاة عن المنطق فى وقت مبكر(٥) .

لقد تهيأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمى الصحيح من مرور فترة كافية للنضج اللغوى والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق والاطلاع على أهم كنوزهم فى دراسات النحو واللغة، فبدأ منذ ذلك الوقت اتجاه جديد فى دراسة اللغة عندهم والتأليف فيها، وإذا كانت مؤلفاتهم منذ القرن الرابع تبدوا فيها الجدية والعمق، فإن جهدهم فيها بصورة عامة لم يخرج عن كونه مجهودا دراسيا أكثر منه إبداعا علميا، فأضيفت مجهوداتهم وهى وفيرة إلى مجهودات علماء المشرق لتضخيم مكتبة النحو دون نموها، فالجميع فى المشرق والمغرب على السواء يتنافسون فى تحليل مؤلفات غيرهم أو التعليق عليها أو كتابة مؤلفات تدور فى مضمونها حول الموضوعات نفسها، والاجتهاد هو فى إعمال الذهن أو توليد الفكرة أو مناقشة

(٥) السيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ٥٤، ٥٥.

رأى أو توجيه مثال، أما منهج التفكير فى النحو وموضوعات الدراسة فيه فلم يسائل أحد منهم نفسه عن مدى أصالتها وقيمتها لدراسة اللغة[١].

ووجد ابن مضاء هذا الاتجاه التقليدى السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية فدرسوه وأنضجوه، وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشارقة، كما فعل علماء المشرق من قبله ومن بعده، فكانت ثورته على مناهج التفكير فى النحو، فناقشها، وقدم فيها رأيه واجتهاده، فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه ومن لحقوه، وربما من أتوا بعده أيضا.

وإن كان اتجاه الكوفة قد اتبع منهج الأساتذة البصريين فى العمد الأساسية للنحو كالعامل والتقدير والتبرير بالضرورات والاستخدامات اللهجية الخاصة والقياس والسماع. فإن علماء الأندلس يمكن أن تلحظ اختلافهم عن نهج المدرسة البصرية خصوصا فى العمد الأساسية للنحو هذا على الرغم من أن أهل الأندلس كانوا يعتزون بكل ما هو مشرقى ويحاولون تقليد أهل المشرق فى الفنون والآداب لكنهم اختلفوا فى فكرهم النحوى عن

---

(١) انظر : د. محمد عيد، أصول النحو العربى، ص ٣٤.

نحاة المشرق وإن تمثل ذلك فى الدعوى إلى الاستغناء من العامل والتقدير والعلل وإنكار القياس... الخ.

وليس من وكدنا الآن أن نذكر العلة فى ذلك، فلعلها تكون البيئة التى عاشوا فيها ومجاورتهم لغيرهم أو لأن الحكام والأئمة أرادوا البعد عن كل ما هو فلسفى لكن الذى لا شك فيه أن دعوة ابن مضاء كانت فى كثير من جوانبها دعوة إلى إصلاح النحو، والرجوع به إلى الغرض الأساسى الذى نشأ من أجله وهو صحة النطق باللغة فى مفرداتها وتراكيبها على نحو ما كان العرب الفصحاء ينطقون دون حاجة إلى كثير من التعليلات والأقيسة التنظيرية التى وضعها النحاة، ولذلك يهاجم ابن مضاء هذا النوع من القياس الذى يخترعه النحاة ويدّعون أن العرب راعوه فى كلامهم وأنهم حملوا كذا من الأفعال أو الحروف أو الأسماء فى العمل على كذا للشبه بينهما كما يقولون : رفع نائب الفاعل قياسًا على الفاعل بعلة الإسناد ، أو عملت "إن" وأخواتها النصب فى الأسماء قياسًا لها على الأفعال المقدم مفعولها على فاعلها برغم ثبوت هذه الأحكام عن طريق استقراء كلام العرب. يقول : «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة الأصل غير موجودة فى الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضًا، وذلك أنهم لا

يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم "إن" وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل[١]، ويبدو أن ابن مضاء أراد عربية بلا فكر والعربية لا تكون إلا بنصوصها التراثية واستعمال الناطقين وفكر النحاة فهذه عناصر أساسية وليس العرب بدعا في ذلك. فلغات العالم تعتمد على العناصر السابقة وفي ظني أن "تشومسكي" العالم اللغوي الشهير ما نال شهرته هذه وما أضاف إلى اللغة إلا ذلك الفكر النحوي الذي استطاع أن يضيفه إلى العلوم اللغوية وأن إسهامه الحقيقي هو في هذا المجال، ولأن النحو العربي مستمد من علوم أخرى كالفقه والكلام وأن النحاة الأوائل أنفسهم كانوا قراء ومفسرين لذا فقد اتجه نقد ابن مضاء إلى ما توصل إليه هؤلاء، ولعله أراد من وراء ذلك النحاة أنفسهم، وبطريق آخر الفقهاء وفقهيم المشرقي، ومن ذلك ربطه في كل مسألة بين فكر النحاة وبين الفقه، فينكر ابن مضاء العلل المخترعة التي يشغل بها النحاة أنفسهم والتي لا توصلنا في رأيه إلى ثمرة عملية، ولا إلى صحة النطق، كما نطق العرب، ويحاول إسقاطها من النحو قائلا : «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث.. وذلك

---

[١] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٥٦، ١٥٧.

مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا "قام زيد" لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل، فالصواب أن يقال "كذا نطقت به العرب" ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لنقل حكمه إلى غير فيسأل لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول، قلنا له لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ويكثر فى كلامهم ما يستخفون فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء للمتواتر الذى يوقع العلم[1]، وإن كانت بيئة الأندلس قد أفرزت لنا ما سبق فإننى لا أستطيع أن أعد علماء الأندلس مدرسة مستقلة بالرغم من اختلافها الجوهرى مع أعمدة النحو العربى المشرقى، ذلك أن علماء الأندلس لم يأتوا لنا بنحو

---

[1] انظر : ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٥١، ١٥٢.

جديد، بل كانت أفكارهم فى أغلبها تعتمد على الرفض وإنكار ما أتى به نحاة المشرق، ومنهم الأوائل واعتمدوا هم أيضا على نحو المشرق نفسه، وحركاتهم فى الثورة على نحو المشرق كانت أفكارا يدعون إليها وحسب من حيث رفض بعض مبادئ هذا العلم وإقرار بعضها الآخر. ولا وجه لما ذكره بعض الباحثين من أن أمهات المذاهب النحوية أربع وأصول تلك الأمهات اثنان : البصرية والكوفية، «أما مذهب البغدادية فمرجعه الكوفة ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرة»[1] لأن النحو البغدادى كما ذكروا يقوم على الخلط بين المذهبين، والنحو الأندلسى، ممثلا فى كتب وصلت إلينا بعضه يميل إلى التوفيق بين المذهبين، كنحو ابن مالك وبعضه يذهب مذهب الكوفيين، كالنحو الممثل فى مقدمة ابن آجروم، وبعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد، لا هو كوفى، ولا هو بصرى، وهو الممثل فى كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبى. ولا يعنى هذا ألا يكون من أئمتهم من كان يذهب مذهب البصريين. والمذهب يعنى وجود فلسفة، وهذا ما لم يتحقق فى بيئات النحو العلمية بحيث تتعدد الفلسفات فتتعدد المذاهب. وينبغى أن نشير إلى شيء مهم وهو أن تعدد النماذج النحوية أو نماذج التحليل اللغوى

---

(١) انظر : طه الراوى، نظرة فى النحو، مجلة المجمع العلمى بدمشق، م ١٤، ج ٩، ١٠، ص ٣١٨.

للغة ما، لا يبطل أحدهما الآخر أو ينفيه أو حتى يخطئه، لأن تعدد هذه النماذج إنما يرجع إلى تعدد وجهات النظر التى يحلل على أساسها عالم اللغة المادة اللغوية التى يقوم بدراستها، والاتجاهات النحوية التى ظهرت فى بيئات البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام تعد نماذج تحليل استندت إلى أصول واحدة، واتبعت طرق تحليل متشابهة بحيث أخذ أهل كل اتجاه ببعض الأسس وتركوا بعضها الآخر، كما هو الحال عند ابن مضاء القرطبى، ولذا تباينت نظرتهم لبعض القضايا والمسائل مما أقر فى أذهان بعض الدارسين أن هناك مذاهب أو مدارس أو أنظمة متعددة فى النحو العربى، بالرغم من وحدة اللسان واللغة التى وضع لها النموذج النحوى.

خاتمة ونتيجة

إنَّ الإنسان يلجأ إلى البحث عن بديل حين يكون الشيء المستعمل الموجود ضاراً أو غير مناسب، فإنه حينئذ يبحث عن البديل النافع المناسب كمحاولة العلماء الاستغناء عن الدواء المصنع كيماويّا، واللجوء إلى طب الأعشاب لتجنب الآثار الجانبية التي تخلفها المواد الكيماوية والمضادات الحيوية بجسم الإنسان، ولكن هل كان النحو العربي ضاراً بمكونات اللغة أو غير مناسب للإنسان العربي، فنبحث عن بدائل ؟ وهل أضرَّ هذا النحو بالمهتمين بالدراسات العربية والشرقية من الأجانب، ولذا نقلنا عنهم هذه الأفكار إلى بيئتنا العربية ؟

إن النحو العربي يسرَّ عل غير العرب والمولّدين جميعًا، وكل من شاء تعلمها، يسرَّ على هؤلاء جميعًا ضوابط استعمالاتها إذن فقد خدم النحو العربي العربية ومتعلميها فلماذا إذن البديل !

وإذا كان هناك ثمة بديل فهو عقول متعلمي العربية وإمكاناتهم ووسائلهم في تعلمها وطاقاتهم واستعدادهم لهذا التعلم، إن من يريد أن يتقن لعبة بعينها فإنه يبذل الساعات الطوال والجهد العنيف للوصول إلى مستوى معين ولابد له في ذلك من مدرب، فلماذا ننكر على اللغة ونحوها مثل هذا ؟

وهنا نأمل أن يعيد بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر فى موقفهم من التراث النحوى، فقد رموه كثيرًا بالشكلية والتعبد بفكرة العامل وبتهم أخرى، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة عن قراءاتهم النحو العربي فى كتب النحو التعليمية وتقصيرهم فى الرجوع إلى مصادره الأولى، ولذا طُرحت فكرة الأنظمة والبدائل التى استمدت من نظريات تبين مؤخرًا أنها تلتقى مع النحو العربي فى أسسها وأن أصحابها قد رجعوا فعلا إلى مصادر النحو العربي الأساسية، هذا عرض سريع لمنهج النحاة الأقدمين على اختلاف اتجاهاتهم، وقد ورثنا "نحوهم" بعلله وأحكامه وصار الباحثون يدرسونه ناقدين موجهين وطلع أكثر من باحث علينا بآرائهم النقدية واقتراحاتهم لبناء شيء جديد يقيم هذه العربية على قواعد جديدة ولعلهم فى ذلك قد تأثروا باللغات الأوروبية الحديثة وما فيها من نحو يختلف كثيرًا فى فيمه ومنهجه عما فى العربية، غير أن جماعة من هؤلاء المعاصرين الذين قصدوا الى نقد النحو القديم وبنائه بناء جديدا لم يأخذوا أنفسهم بمنهج جديد قائم على الوصف وإن كانوا اتخذوا الوصف والتقرير منهجًا فى آرائهم الجديدة.

ومن هنا وجب على من يتصدى لنقد النحو العربي أن يكون من المتخصصين فى دراسة النحو وألا يتصدى لنقد هذا

النحو من خلال دراسة لباب واحد من أبوابــه أو مســألة مــن مسائله لأن النحو العربي نظرية شاملة، وقد يبدو للمتعجل أنــه نفذ إلى نقده ونجح فى ذلك من خلال قضية واحدة أو مجموعــة من الشواهد ، لكن ذلك غير صحيح بدليل أننا إذا جمعنــا كــل النقود التى وجهت للنحو العربي فسنجد أنها لا تشكّل نظامًا بديلاً لهذا النحو، وسنجد أيضًا أن بعض هذه النقود يهدم بعضه بعضًا. فاللغة واحدة ونظامها واحد.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : مصادر ومراجع باللغة العربية

* الإتقان فى علوم القرآن :

السيوطى، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتـــاب (سلســلة التراث للجميع)، القاهرة ١٩٧٥م.

* الاجتهاد فى النحو العربي :

أمين الخولى، نشر بمجلة كلية الآداب ١٩٦١م.

* إحياء النحو :

إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٣٧م.

* أخبار النحويين البصريين :

السيرافى، تحقيق الزينى وخفاجـــة، ط١، القـــاهرة مطبعـــة الحلبى، ١٣٧٤هـــ - ١٩٥٥م.

* الأشباه والنظائر :

السيوطى، طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣١٦.

* أشتات مجتمعات فى اللغة وآدابها :

عباس محمود العقاد، ط ٢، دار المعارف، د.ت.

* الأصول فى النحو :

ابن السراج، تحقيق عبد المحسن الفقلي، مطبعة النعمان والنجف ١٩٧٣م.

* الأصول اللغوية والنحوية :

عباس حسن، ط القاهرة ١٩٥١م.

* أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث :

محمد عيد، ط ١، نشر عالم الكتب ١٩٨٩م.

* الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية :

د. محمود عبد السلام شرف الدين، القاهرة دار مرجان للطباعة ١٩٨٤م.

* الأغاني

للأصفهاني، القاهرة ط دار الكتب ١٩٣٦م.

* الاقتراح في علم أصول النحو :

السيوطي، مطبعة المجتبائي الدهلي، ١٣١٢هـ.

* أقسام الكلام العربي :

مصطفى فاضل الساقي، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٧م.

* إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري :

تحقيق إبراهيم عطوة، ط مصطفى الحلبي (د.ت).

* الأمالي الشجرية لهبة الله بن الشجرى، بيروت (د.ت).

* الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢ – ١٩٨٣م.

* إنباه الرواة على أنباه النحاة :

القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ – ١٩٧٣م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف :

ابن الأنبارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة الاستقامة ١٩٥٣م.

* أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث.

حسام البهنساوى، القاهرة ١٩٩٤م.

* الأيام والليالي والشهور :

الفراء، تحقيق إبراهيم الإبيارى، القاهرة ١٩٥٦م.

* الإيضاح في علل النحو :

الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، ١٣٧٨ – ١٩٥٩م.

* البحث اللغوى :

محمود فهمي حجازى، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٩٣م.

* البحث اللغوى عند العرب :

أحمد مختار عمر، ط ٤، القاهرة، عالم الكتب ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

* بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة :

السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م.

* البلاغة والأسلوبية :

محمد عبد المطلب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

* البيان والتبيين :

الجاحظ، القاهرة، ١٩٤٨ - ١٩٥٠م.

* التبيان :

أبو البقاء العكبرى، تحقيق إبراهيم عطوة، طبعة مصطفى الحلبى، د.ت.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

* تقويم الفكر النحوى :

على أبو المكارم، دار الثقافة بيروت ١٩٧٥م.

* تهذيب التهذيب :

ابن حجر العسقلانى، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.

* جمهرة اللغة :

ابن دريد، ط حيدر آباد الهند، ط ١٣٥١ هـ.

* الجملة العربية :

محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، سنة ١٩٨٨م.
* حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك :
الصبان، ط دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
* الحذف والتقدير فى النحو العربي :
على أبو المكارم.
* الخصائص :
ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، ط ٢، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.
* دراسات فى علم اللغة : (القسم الثانى) :
كمال بشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م.
* دراسات نقدية فى النحو العربي :
عبد الرحمن أيوب، الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.
* دراسة المعنى عند الأصوليين :
طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
* دلائل الإعجاز :
عبد القاهر الجرجانى، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
* الرد على النحاة :

ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :

الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٣، ١٩٧٤م.

* شرح الأشموني على حاشية الصبان :

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٣٩م.

* شرح ابن عقيل :

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون ١٩٨٠م.

* شرح التسهيل :

ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١ ١٩٧٤م.

* شرح الرضي على الكافية :

الرضي الأستراباذي، طبعة استنبول (د.ت).

* شرح الرضي على الكافية :

ابن الحاجب، دار الكتب العلمية بلبنان، ١٩٧٩م.

* شرح الكافية الشافية :

ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

* شرح المفصل :

ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د.ت.

* الصاحبي في فقه اللغة :

ابن فارس، مطبعة المؤيد، ١٩١٠م.

* ضحى الإسلام :

أحمد أمين، القاهرة، ١٩٣٨م.

* طبقات فحول الشعراء :

ابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ذخائر (٧)، ١٩٥٢م.

* طبقات النحويين واللغويين :

الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ذخائر العرب (٥٠)، ١٩٧٣م.

* العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.

* العربية وعلم اللغة البنيوي :

حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

* عصور الاحتجاج في النحو العربي :

محمد إبراهيم عبادة، القاهرة، ١٩٨٠م.

* العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :

محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، الكويت، ١٩٨٣م.

* علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة :

محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

* علم اللغة العربية :

محمود فهمي حجازي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م.

* علم اللغة مقدمة للقارئ العربي :

محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢م.

* غاية النهاية في طبقات القراء :

ابن الجزري، تحقيق برجشترلسر رويرتسل القاهرة، ١٩٣٢ – ١٩٣٥م.

* الفعل زمانه وأبنيته :

إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٦م.

* فقه اللغة :

علي عبد الواحد وافي، نشر لجنة البيان العربي بالقاهرة ط ٣، ١٩٥٠م.

* الفهرست :

ابن النديم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.

* في إصلاح النحو العربي :

عبد الوارث مبروك، الكويت، دار القلم، ١٩٨٥م.

* في المعجم اللغوي التاريخي :

فيشر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.

* قواعد تحويلية للغة العربية :

محمد على الخولى، الرياض ط ١، ١٩٨١م.

* القياس في الدرس اللغوى :

طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

* الكتاب :

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

* كتاب العربية وعلم اللغة البنيوى، دراسة فى الفكر اللغوى العربي الحديث :

حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨م.

* لسان العرب :

ابن منظور، ط بيروت، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦م.

* اللغة بين البلاغة والأسلوبية :

مصطفى ناصف، النادى الأدبى، جدة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

* اللغة بين المعيارية والوصفية :

تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٥٨م.

* اللغة العربية مبناها ومعناها :

تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

* اللغة والنحو بين القديم والحديث :

عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.

* لمع الأدلة فى أصول النحو :

ابن الأنبارى، مطبعة دمشق، ١٩٥٧م.

* مجالس ثعلب :

أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٠م.

* مجالس العلماء :

الزجاجى، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، ودار الرفاعى بالرياض، ١٩٦٣م.

* المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها :

ابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٧٩هـ.

* المدارس النحوية :

شوقى ضيف، القاهرة، ١٩٦٨م.

* المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية :

عبد المجيد عابدين، القاهرة، الأزهر، مطبعة الشبكشى، ط ١٩٥١م.

* مدرسة البصرة نشأتها وتطورها :

عبد الرحمن السيد، القاهرة، ١٩٦٨م.

* مدرسة الكوفة ومنهجها فى اللغة والنحو :

مهدى المخزومى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبـــــى، القاهرة ط ٢، ١٩٥٨م.

* المزهر فى علوم اللغة وأنواعها :

السيوطى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٥هـــ.

* المسائل الخلافية :

للعكبرى.

* المساعد على تسهيل الفوائد :

ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكـــر، دمشـــق، وهومن منشورات مركز البحث العلمى، جامعة أم القـــرى، مكة المكرمة، ١٩٨٠م.

* مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب :

اوليرى، ترجمة تمام حسان، القاهرة، ١٩٥٧م.

* معانى القرآن :

الفراء، تحقيق نجاتى والنجار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

* معجم الأدباء :

ياقوت الحموى، تحقيق أحمد فريد رفاعى، القاهرة، ١٩٣٦م.

* المعجميون فى خمسين عاما، مهدى علام.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (جزءان).

ابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث المطبعة الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.

* مفاتيح العلوم :

أبو عبد الله الخوارزمى، القاهرة، ١٩٣٠م.

* مقدمة الإنصاف :

ابن الأنبارى، طبع أوروبة.

* مقدمة فى النحو :

خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخى، دمشق، ١٩٦١م.

* مقدمة لدراسة علم اللغة :

حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

* من أسرار اللغة :

إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

* من الأنماط التحويلية فى النحو العربي :

محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ١، ١٩٩٠م.

* من سعة العربية :

إبراهيم السامرائى، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.

* موسيقى الشعر :

إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.

* النحو الجديد :

عبد المتعال الصعيدى، ط القاهرة، ١٩٥٠م.

* النحو العربي والدرس الحديث بحث فى المنهج :

عبده الراجحى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

* النحو الوافى :

عباس حسن، ط دار المعارف، ١٩٦٣م.

* النحو والدلالة :

حماسة عبد اللطيف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣م.

* نزهة الألباء فى طبقات الأدباء :

ابن الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.

* نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة :

الشيخ محمد الطنطاوى، القاهرة، دار المعارف، ط ٥، ١٩٧٣م.

* نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب :

أحمد طاهر حسنين، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* نظرية تشومسكى اللغوية :

جون ليونز، ترجمة حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٥م.

* نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث :

نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :

السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، القاهرة، ١٣٢٧هـ.

ثانيا : الكتب الأجنبية

* A Short history of linguistics, Longman, London, ١٩٦٧.

* Introduction to theoretical, John Lyons, Cambridge at the university press, ١٩٧١.

* Course in General Linguistics, De Soussure, F., peterowen, London ١٩٧٤.

* Kitabul Insaf, Gotthold, Brill, ١٩١٣.

* Longuage :

Bloomfield, Leonard, Allen & Uniwin, ١٩٦٢

* Semantics, Lyons John :

Cambridge University Press, London ١٩٧٧ two vols.

* Structure Linguistics phoenix :

Books, Harris Zelling, the University of chicago Press. ١٩٦٩.

ثالثا : دوريات عربية

(١) مجلة كلية الآداب. (المجلد السابع).

(٢) مجلة الأزهر - رمضان - ١٣٩١هـ.

(٣) مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد (١٤).

رابعا : رسائل جامعية

١ جملة الشرط فى شعر المتنبى، السّيد دسوقى، رسالة جامعيـــة بـــآداب طنطـــا، ١٩٩٤م.

٢.جملة الشرط فى القرآن الكريم، عزيزة أبو صفية، رسالة جامعية، مكتبـــة آداب الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٣.رواتب الجملة فى القرآن، دراسة فى النحو والدلالة، سلمة عبد الباقى، رســـالة جامعية، مكتبة آداب الإسكندرية، ١٩٨٨م.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهـــــداء	٣
مقدمـــــة	٥
الفصل الأول : بين النحو وعلم اللغة.	**١٥**
(١) تمهيد.	١٧
(٢) مفاهيم الدراسة الحديثة ومصطلحاتها.	٢٨
(٣) نقد علماء اللغة وتأصيله عند القدماء.	٥٠
(٤) من طور النقل إلى طور التأليف الأصيل.	٧٥
(٥) إسهام نحاة العربية فى ضوء الدراسات الحديثة.	٩٢
الفصل الثانى : النظرية النحوية.	**١١٣**
(١) أساس الدراسات النحوية (الإعراب).	١١٤
(٢) العلامات والحالات.	١٢٧
(٣) العامل.	١٤٧
(٤) التفسير بالفوارق التركيبية.	١٦٠
(٥) تفريغ القضايا لا ينشئ مدارس.	١٧٨
الفصل الثالث : اتجاه البحث النحوى.	**٢٠١**
(١) فكرة الأنظمة والمدارس.	٢٠٣
(٢) المنهج.	٢٣٠

الموضوع	الصفحة
(٣) قضايا الخلاف.	٢٣٥
(٤) بيئات النحو العلمية.	٢٦٥
خاتمـــــــــــــــــة	٣٠١
مصادر ومراجع عربية.	٣٠٤
مصادر ومراجع أجنبية.	٣١٨
دوريات.	٣١٨
رسائل جامعية.	٣١٩
فهرست الموضوعات.	٣٢١

الترقيم الدولى L.S.B.N.
977-273-174-6
رقم الإيداع : 97/9478

دار الهدى للمطبوعات
ش ١٠٠٨ خلف طريق جمال عبد الناصر أرض المعلمين
أمام مؤسسة عبد الرازق - ميامى - الاسكندرية
☎ ٥٥٧٤٧٧٢